

مناهج البحث الإقتصادي وإعداد المشروعات البحثية

دكتور / صلاح الدين فهمي محمود
أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة (بنين) جامعة الأزهر

٤	مقدمه	
٥	مبحث الأول :	مدخل منهجي
٥	١/١	تعريف البحث العلمي
٦	٢/١	الهدف من إجراء البحوث
٦	٣/١	أنواع البحوث
٨	٤/١	الخصائص الأساسية للبحث العلمي
١٢	المبحث الثاني :	الإطار النظري للبحث وفرضياته
١٢	١/٢	الإطار النظري للبحث
١٧	٢/٢	تكوين الفروض
٢٠	المبحث الثالث :	مناهج البحث الاقتصادي
٢٠	١/٣	المنهج الاستنباطي
٢٦	٢/٣	المنهج الاستقرائي
٣٠	المبحث الرابع :	صلاحية النظرية الاقتصادية للتنبؤ الاقتصادي
٣٠	١/٤	الملامح المميزة للبيانات الاقتصادية
٣٦	٢/٤	دور الإرادة الحرة
٣٣	٣/٤	التنبؤ وقانون الأعداد الكبيرة
٣٥	المبحث الخامس :	أساليب التعبير وتفسير الحدث الاقتصادي
٣٥	١/٥	أساليب التعبير
٣٩	٢/٥	تفسير الحدث الاقتصادي

تأريخ المعقوى

صفحة

٤٦	المقترح البحثي ومكونات البحث	:	المبحث السادس
٤٧	المقترح البحثي	١/٦	
٤٣	صياغة عنوان البحث	٢/٦	
٤٣	صياغة فكرة البحث	٣/٦	
٤٤	أهداف البحث	٤/٦	
٤٦	منهجية البحث	٥/٦	
٤٩	مكونات وهيكل البحث	٦/٦	
٥٠	الجدول والأشكال	٧/٦	
٥١	المراجع والمصادر	٨/٦	
٥٥	حالات دراسية	:	المبحث السابع

مقدمة

تمثل هذه المنكرات مقدمة لازمة وضرورية لطلاب المرحلة الجامعية الأولى، والذين يتصلب دراستهم الإلمام بالنواحي النظرية في مناهج وطرق البحث، لتؤهلهم بعد استيعابها - لإعداد بحث التخرج والذي يطالبون به كتطلب جامعي في السنة النهائية لدراساتهم الجامعية.

تتدرج هذه المنكرات من حيث البساطة ووضوح الأسلوب إلى مرحلة تجهيز مشروع البحث ثم إلى مرحلة الكتابة الفعلية للبحث. ولهذا ركزنا، بعد المقدمة النظرية عن مناهج وطرق البحث، على مكونات وهيكل البحث، فبدأنا بالمقدمة، وهي مقدمة البحث حيث يعرض الباحث مشكلة البحث وفكرته وأهداف البحث، والمنهجية المستخدمة لتحقيق أهداف البحث. وقد خصصنا لهذه المرحلة (الدراسة النظرية وإعداد المقدمة) للفترة الأولى في الدراسة، وهي المخصصة لطلاب الفرقة الثانية. أما المرحلة الثانية وهي مرحلة مراجعة الأدبيات والتي يستعرض فيها الباحث محصاه من مطالعة واستيعاب كل ما كتب ونشر عن كل من القضايا الرئيسية والفرعية التي يتعرض لها في بحثه، فهي مخصصة لطلاب الفرقة الثالثة. أما المرحلة الثالثة وهي مرحلة تجميع وتحليل البيانات، حيث يستعرض الباحث فيها أنواع تجميع البيانات التي ستخدمها، وما تم التوصل إليه من بيانات ومنهجية التحليل ذاته، فهي مخصصة لطلاب الفرقة الرابعة.

وقد ذيلنا المذكرات بحالات دراسية (مشروعات بحثية) حقيقية أعدها بعض الباحثين يتطالعها الطالب ويستفيد منها عند إجراء مشروع البحث الذي سيقوم بإعداده.

ونأمل أن نتمكن من الإضافة والتعديل في هذا المنهج مستقبلاً حتى يكون الكتاب مكتملاً ومفيداً، ليس فقط لطلاب المرحلة الجامعية الأولى، بل لطلاب الدراسات العليا أيضاً.

وبإله التوفيق

المبحث الأول

مدخل منهجي

١-١ تعريف البحث العلمي

يعرف البحث العلمي Scientific Research بأنه خطوات متتالية منتظمة مبنية على بيانات ومعلومات جمعت حول مشكلة محددة، وتعرضت للفحص والتدقيق بهدف حل المشكلة محل الدراسة.

هذا التعريف يؤكد أن البحث العلمي عبارة عن خطوات متتالية، فخطوة الأولى في البحث العلمي هي التعرف على مواطن المشاكل الموجودة سواء في المنظمة أو المجتمع، والخطوة الثانية هي وصف تلك المشاكل التي تحتاج إلى دراسة بدقة ووضوح حتى توضع في مكانها الصحيح، والخطوة الثالثة هي مرحلة تجميع البيانات وتحليلها من أجل تحديد العوامل المؤثرة في المشكلة محل الدراسة. من أجل إتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، وبذلك يمكن حل المشكلة عن طريق إكتشاف حقائق جديدة تساعد على التعامل مع المشكلة موضع الدراسة. وينبغي تنفيذ تلك الخطوات أو الإجراءات بصورة منطقية وموضوعية ومنتظمة، تتميز بالعناية الدقيقة والإنظام، حتى يكون الحل المقترح أيضاً، وضرورياً إلى حد كبير.

وقد يقول قائل أنه يمكن حل مثل تلك المشاكل عن طريق الحدس الفطري بإتخاذ القرار الملائم أو المناسب في ظل ظروف معينة، ولكن هذا القول يجانبه كثير من الصواب، والسبب في ذلك يرجع إلى أن الفرق بين الملاحظ الذي يعتمد على حسه الفطري للوصول إلى تحليل يعاونه في إتخاذ القرارات في ظل ظروف معينة، وبين الباحث الذي يستخدم الطريقة العلمية هو أن الأخير يحصل على بيانات بصورة منتظمة ويحاول توصيفها وشرحها والتدقيق بإتجاهات محددة بشأن ظاهرة معينة اعتماداً على بيانات جمعت من أجل ذلك الهدف، وهذا هو جوهر البحث العلمي.

٢-١ الهدف من إجراء البحوث

عادة ما يتم إجراء البحوث لسببين: الأول هو حل مشكلة حالية موجودة بالعمل أو بالمجتمع، والثاني هو إثراء بحص المجالات العلمية التي يهتم بها الباحثون. وعندما يتم إجراء البحوث بهدف حل مشكلة حالية، فإن هذه البحوث يطلق عليها بحوث تطبيقية أما عندما يتم إجراء البحوث لإثراء معارفنا في مجال معين فإنه يطلق عليها بحوث أساسية أو بحوث تامة.

٣-١ أنواع البحوث

أ. البحوث التطبيقية Applied Research

تهتم معظم المنظمات الاقتصادية وغيرها بالبحوث التطبيقية، وتخصص الدول أموالاً طائلة للبحوث من أجل حل المشاكل التي تواجهها. فطلي سبيل للمثال: تهتم وزارة النقل بجمهورية مصر العربية بحل مشكلة نقل الركاب بالأتوبيس بين المدن في مصر، ولما كان الاقتصاد المصري قد تحولاً في النظم الاقتصادي خلال السبعينات والثمانينات، والتسعينات، حيث أخذ سائلاً بنموذج التخطيط المركزي، ثم أخذ بنموذج آليات السوق، وتتابعت خلال الثمانينات وتسعينات خطوات التحرر الاقتصادي وإعادة الهيكلة الاقتصادية.

ولما كان قطاع النقل وهو أحد القطاعات الإستراتيجية في الدولة موضعاً للعديد من التغيرات في إطار عمليات الخصخصة وإعادة الهيكلة، فقد سعت الدولة من خلال وزارة النقل إلى إجراء البحوث التطبيقية على عدد من السياسات المتبعة لتحرير قطاع النقل، وذلك منعاً لحدوث تضارب في المفاهيم، مع التعريف بالمحددات، والضرورات لكل من تلك السياسات على ضوء الإستفادة من تجارب دول أخرى سبقت مصر في تحرير هذا القطاع الهام والحيوي، كان أهمها البحث الذي ظهر مؤخراً بعنوان: "الخصخصة وعدم التدخل في صناعة نقل الركاب بالأتوبيس بين المدن في مصر"^١.

وهذا البحث، كنموذج للبحوث التطبيقية، يعد ضرورياً نظراً لأنه متى تم تطبيق نظم آليات السوق فإن إمكانية دخول مشغلين جدد من مشغلي القطاع الخاص إلى سوق النقل ستكون واردة، مع خطورة فقدان الشركات التابعة للشركة القابضة للنقل البحري والبري لنصيبها من

^١ د.سلي بيكل ودينيل عبد الفتاح، الخصخصة وعدم التدخل في صناعة نقل الركاب بالأتوبيس بين المدن في مصر، بحث منشور بمجلة علمية لكلية التجارة - جامعة الأزهر، العدد (٢٧)، عام ٢٠٠٢.

السوق، ولهذا يتطلب الأمر إجراء البحوث العلمية التي تنتج بالوضع المستقبلي لصناعة الشركة وما يجب عمله حتى لا يضار العمل الذي هو بالأساس الهدف النهائي من وراء ذلك.

ب. البحوث الأساسية Basic or Pure Research

تهتم بها معظم الجامعات ومراكز البحوث العلمية بهدف الحصول على مزيد من المعلومات في المجالات المختلفة محل إهتمام هذه الجامعات والمراكز البحثية، بالإضافة إلى الحصول على مزيد من الفهم لإحدى الظواهر أو المشاكل التي تواجه العديد من المنظمات والأعمال، وكيفية مواجهتها. وتفيد نتائج مثل هذه البحوث في حل العديد من المشاكل وتواجه الكثير من منظمات الأعمال في الصناعات والخدمات المختلفة. والهدف الرئيسي من البحوث الأساسية هو زيادة المعارف الإنسانية في مجال معين من مجالات المعرفة.

فعلى سبيل المثال: عندما يهتم أحد الباحثين بإنعكاسات التكنولوجيا على العنصر البشري في المنظمات العربية، فإنه يفكر في الهدف الذي يسعى إليه البحث، ولعله يحدده في نقاط ثلاث:

- أ. استعراض أهم المتغيرات التي أحدثتها التطورات التكنولوجية في السنوات الأخيرة.
- ب. تحديد الآثار الحالية والمستقبلية لهذه المتغيرات.
- ج. طرح مجموعة تساؤلات تمثل محاور موضوعية للتأمل والتحليل لدى المديرين العرب.

وهذا البحث يعد من البحوث الأساسية الذي يهدف إلى تصير المنظمات العربية بما هو قد عليها في ظل التطورات العالمية من بيئة عالمية سريعة التغير، وأن المتغيرات التكنولوجية بطبيعتها متوالية، وأثارها متعددة ومتراكمة، ومن شأن التأخر عن مواكبة أو ملاحقة هذه الآثار تكنولوجياً أو تنظيمياً أو بشرياً أو تسويقياً أو إنتاجياً، أن تتدهور مستويات القدرة والأداء التنافسي لمنظمات الأعمال العربية، وكذا مستوى الخدمات العامة التي تشكل جوهر رسالة المنظمات الحكومية العربية، وكلاهما غير مرغوب في المجتمع، ومن ثم فإن قراءة وتحليل هيكل المتغيرات البيئية والمعي لمواكبتها برشاقة يجب أن يكون له الأولوية في أجندة المدير العربي.

إن فالبحث يهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية لشركتنا في سوق شديد فيها حدة المنافسة خاصة بعد العمل بالإنفتاحية العامة للتعريف والتجارة (أجبات)، ولذا فإن هذا البحث يمثل فكرة مبرهنة سني الإدارة في منظماتنا العربية، ولكي نتبنى فكراً تنافسياً جديداً في ظل متغيرات عالمية جديدة.

لماذا للبحث علمي؟

وصفنا البحث بأنه بحث علمي أي مؤسس على قاعدة من البيانات لمشكلة محددة تحتاج حلاً. ومن المهم أن نفهم ماذا تعني كلمة علمي Scientific ؟ فالبحوث العلمية تتميز بأن لها هدفاً محدداً وهو حل مشاكل معينة، كما أنها تتبع أسلوباً منتظماً منطقياً - خطوة خطوة - لتحديد المشاكل وجمع البيانات المرتبطة بها وتحليلها واستنباط النتائج المنطقية منها. وعلى ذلك فالبحوث العلمية لا تؤسس على المعتقدات والمسلمات والخبرة فقط، ولكنها هادفة تتبع طريقة دقيقة ومنتظمة باستمرار. ونظراً لإتباع تلك الطريقة، فالبحوث العلمية تمكن المهتمين بالحصول على معارف عن قضايا ومشاكل متشابهة من بحث هذه القضايا والحصول على نتائج يمكن مقارنتها بالنتائج السابقة. كما تمكن البحوث العلمية الباحثين من كتابة نتائج بحثهم بطريقة أكثر دقة، ويساعد ذلك على تطبيق الحلول التي تم التوصل إليها على الحالات المتشابهة الموجودة في منظمات أخرى. وبالإضافة إلى ذلك فإن البحوث العلمية تتميز بأنها موضوعية وليست شخصية (أي لا تتأثر بشخصية الباحث). ويصدق تعبير بحث علمي على كل البحوث الأساسية والتطبيقية، وبصرف النظر عن مدى إمكانية تعميم نتائج البحوث التطبيقية أم لا، فإتباعها ينبغي أن تتمتع بخصائص البحث العلمي السابق ذكرها من إتباع الطريقة العلمية بأكملها في مجال تحديد المشكلة وجمع المعلومات وتحليلها وإستخلاص النتائج منها بطريقة موضوعية.

١-٤ الخصائص الأساسية للبحث العلمي

يمكن تحديد الخصائص الأساسية للبحث العلمي في النقاط التالية: وجود أهداف محددة للبحث، وجود أساس نظري قوي، قابلية البحث للاختبار، ديدنية تكرار التطبيق، الدقة والشفافية، الموضوعية، القابلية للتعميم، بساطة والتباعد عن التعقيد. وفي الأجزاء التالية سوف نسعى إلى إلقاء مزيد من الضوء حول كل خصيصة من تلك الخصائص.

١. وجود أهداف محددة للبحث Purposiveness

فالباحث يبدأ بحثه بهدف محدد للبحث يسعى إلى تحقيقه من خلال مراحل البحث. والهدف العام للبحث هو ما يسعى الباحث إلى الوصول إليه من إجراء البحث، ومن هذا الهدف العام أو النهائي للبحث تنفرع الأهداف الفرعية، التي يؤدي تحقيقها إلى تحقيق الهدف النهائي.

٢. وجود أساس نظري قوي Theoretical Framework

إن وجود أساس نظري جيد سوف يضيف إلى كون البحث هادفاً، فوجود إطار نظري جيد يعنون علي وصف وتحليل العوامل الهامة ذات الصلة بمشكلة البحث، فهذا الإطار النظري يصف العلاقات المنطقية بين هذه المتغيرات. وبناءً على الإطار النظري يتم شرح العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة والمعرضة والوسيط في بعض الحالات وعند الخروج للباحث من هذا الإطار النظري Theoretical Framework بنموذج Model والذي يعتبر تمثيلاً للعلاقات الموجودة في الإطار النظري (سنعود لشرح هذه النقطة في الصفحات التالية). أيضاً يتطلب البحث لكي يكون قوياً عنابة الباحث بالبحث أثناء إجراءه والأمانة والشفافية والوضوح، ولا يتنازع بالقول أنه إذا اعتمد الباحث على آراء معينة أو اتجاهات محددة أو وجه تساؤلاته بطريقة ما ليخرج بإجابات معينة، فإن هذا البحث لا يعتبر بحثاً علمياً، لعدم إتصافه بالدقة للأسباب السابقة.

٣. قلبية البحث للإختبار Testability

بمعنى أن تكون النتائج التي توصل إليها الباحث قابلة للإختبار، وذلك للتأكد من صحة أو عدم صحة النتائج. فإذا توصل الباحث إلى فروض علمية حول كيفية تحسين أداء العاملين بالمنظمة من خلال إختياره لعينة عشوائية، فإنه من الممكن إستخدام بعض الإختبارات الإحصائية للتأكد من صحة أو عدم صحة الفروض التي سبق التوصل إليها حول هذه الظاهرة. فإذا توصل الباحث إلى أن لعاملين لذين يتوفر لديهم قدر أكبر من لمشاركة في صنع القرار يكونون أكثر إلتزاماً بأهداف المنظمة عن غيرهم من الذين لا يشاركون في صنع القرار، فإنه من الممكن التحقق من صحة أو عدم صحة هذا الإفتراض عن طريق إجراء بعض الإختبارات التي توضح نتائجها ما إذا كان الفرق صحيحاً أو غير صحيح (سنعود إلى شرح تكوين الفروض في الصفحات التالية).

٤. قلبية تكرار التطبيق Replicability

بمعنى أن النتائج التي يتوصل إليها أحد الباحثين في بحثه عن منظمة ما أو قطاع ما، يمكن أن يصل إلي نفس النتيجة من بيانات جمعت عن منظمة أو قطاع آخر، وفي هذه الحالة سوف يزداد الباحث ثقة فيما توصل إليه من نتائج إذا حصلنا على نفس النتائج بتكرار البحث مرات عديدة في منظمات أو قطاعات أخرى. ومعنى ذلك أن قلبية التكرار أحد خصائص بحث علمي.

٥. الدقة والثقة Confidence

يصعب في البحوث الاقتصادية والإدارية دراسة كل أفراد المجتمع، ومن ثم يتم الاعتماد على دراسة عينات من تلك المجموعة. ومهما حاول الباحث أن يكون جمعه أو إختياره للعينة دقيقاً، فإن هذه العينات لن تعكس مدى دقة خصائص الظواهر التي يدرسها، ومن ثم تظهر بعض الانحرافات أو الأخطاء في نتائج البحوث التي تقوم بها. ومع ذلك فإنه يتوفر للباحث رغبة في تصميم البحوث بطريقة تؤدي إلي أن تكون نتائجه أقرب ما يمكن إلي الحقيقة، مما يكسب الثقة في نتائج بحثه. وتعني الدقة مدى إقتراب النتائج التي توصل إليها الباحث من الحقيقة بناءً على البيانات التي جمعها من العينة، وكلما زادت ثقته في نتائج البحوث، كلما زادت الفائدة التي تحصل عليها من تلك النتائج، وكلما إتصفت البحوث بأنها علمية. ومن المتعارف عليه في البحوث الإجتماعية قبول مستوى ثقة قدره ٩٥%، بما يعني أن إحتمال أن تكون نتائج البحث غير صحيحة يساوي أو يقل عن ٥%، ومن ثم فكلما هدف الباحث إلي الحصول علي درجة عالية من الثقة والدقة كلما أنصف البحث بأنه علمي وكلما كانت نتائجه أكثر فائدة.

٦. الموضوعية Objectivity

بمعنى أن تكون النتائج التي تم التوصل إليها من تحليل البيانات موضوعية، أي أنه ينبغي أن تؤسس البيانات علي الحقائق وليس علي التقدير أو المشاعر الخاصة، فإذا كنا قد إفتراضنا أن المشاركة في صنع القرار تزيد من إلتزام العامل بأهداف المنظمة، فإن مثل هذا الإدعاء سوف لا يكون منبياً علي نتائج بحث علمي، بل علي الإعتقاد الشخصي للباحث. والإعتماد علي الإعتقاد الشخصي للباحث يجعل استخدام النتائج التي يتم التوصل إليها غير دقيقة. وعليه فإن الموضوعية في فهم البيانات والإستفادة منها يزيد قدرتنا علي وصف البحث بأنه علمي.

٧. القابلية للتعميم Generalisation

تعني قابلية التعميم القدرة علي الإستفادة بنتائج البحث التي تم الحصول عليها من منظمة ما أو قطاع ما في باقي القطاعات أو المنظمات المماثلة، فكلما زادت قابلية تعميم الحلول التي توصل إليها الباحث كلما زادت فائدة البحث لمستخدمي نتائجه. فعلى سبيل المثال إذا وجد أن الفرض الخاص بأن مشاركة العاملين في صنع القرار الإداري تزيد إلتزامهم

بأهداف وسياسات المنظمة فرض حقيقي في العديد من المنظمات والقطاعات، فإن قابلية الفرض للتعميم علي منظمات أو قطاعات أخرى تزداد وتتسع، وكلما كانت نتائج البحث قابلة للتعميم كلما زادت قيمة البحث وفائدته. وعادة ما تكون البحوث التطبيقية محصورة في مجال بحثي معين، حيث توجد لمشكلة، ومن ثم فإن نتائج البحث تكون قابلة للتعميم علي الظروف المشابهة فقط، ولكن ذلك لا يقلل من قيمتها العلمية مع أن إمكانية تعميم نتائج هذه البحوث أصبحت محدودة.

8. البساطة والبعيد عن التعقيد Simplicity

من لمفضل إتباع البساطة في شرح الظاهرة أو المشكلة محل البحث والإجراءات، وكذلك في استخدام المقترحات أو التوصيات التي يتوصل إليها الباحث في حل المشكلة الفعلية. فعلى سبيل المثال، إذا كان بإمكان الباحث أن يحدد ثلاث أو أربع عوامل يؤدي تغييرها إلي زيادة إلتزام العاملين بأهداف المنظمة، فإن ذلك يكون أفضل مما لو قام بتحديد عشرة عوامل يؤدي تغييرها إلي زيادة إلتزام العاملين بأهداف المنظمة، لأن مثل هذا العدد الكبير من العوامل قد يخرج عن نطاق تحكم المدير. وعلى ذلك، فإن الوصول إلي نموذج ذي معنى ومظهر جديد بدلاً من النماذج المعقدة التي يصعب السيطرة عليها تصبح قضية هامة في البحوث العلمية. ويمكن تحقيق الاقتصاد (الوفر) بإستخدام النماذج البحثية المبسطة التي تشرح الإختلافات بكفاءة أكثر من تلك الأطر التي تتضمن مجموعة كبيرة من العوامل التي تصنف جزءاً محدوداً إلي ذلك الجزء الذي تم شرحه بواسطة المجموعة الصغيرة.

الخصائص الأساسية للبحث العلمي

- وجود أهداف محددة للبحث.
- وجود أساس نظري قوي.
- قابلية البحث للاختبار.
- قابلية تكرار التطبيق.
- الدقة والنقطة.
- الموضوعية.
- القابلية للتعميم.
- البساطة والبعيد عن التعقيد.

المبحث الثاني

الإطار النظري للبحث وفرضياته

أوضحنا ضمن المدخل المنهجي في عجلة أن للبحث خطوات لا بد أن يتبعها الباحث، ومن هذه الخطوات التحديد العام للمشكلة، وجمع البيانات الأولية، ومراجعة الدراسات السابقة المتصلة بموضوع البحث (وذلك علي النحو الذي سيأتي مفصلاً في الأجزاء التالية فيما بعد) فضلاً عن ضرورة وجود إطار نظري للبحث، وتحديد فروض أو فرضيات الدراسة. وسنخصص هذا الجزء للنقطتين الأخيرتين وهما الإطار النظري للبحث وفروضه.

١-٢ الإطار النظري للبحث

يعتبر الإطار النظري للبحث نموذج ذهني لكيفية تتبين العلاقات بين عدد من العوامل التي يحددها الباحث ويرى أنها مهمة لموضوع البحث، وتظير هذه العلاقات من عملية مراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث. وتكامل العلاقات المنطقية للبحث مع البحوث السابقة دور مهم في تنمية الأساس العلمي لفحص مشكلة البحث، ذلك أن الإطار النظري يناقش العلاقات المتبادلة بين العوامل التي تعتبر متكاملة مع وصعية الحالة التي يتم بحثها، وتساعد تنمية الإطار الذهني أو للخلفية العلمية للباحث على افتراض وإختبار علاقات معينة بطريقة تمكنه من فهم ديناميكية الحالة محل البحث والدراسة.

فكان الإطار النظري إذن لا يخرج عن كونه توصيفاً أو تحديداً لشبكة العلاقات بين المتغيرات التي لها أهمية (ذات العلاقة) بالنسبة للبحث. ولعله قد أصبح واضحاً الآن أنه لكي يتم الوصول إلي حل جيد للمشكلة فلا بد من توصيف المشكلة بطريقة جيدة، ثم تحديد المتغيرات التي لها دور في إحداث المشكلة. وبعد تحديد المتغيرات المناسبة، فإن الباحث يصبح بحاجة إلي تنمية شبكة العلاقات التي يجب التخطيط لها بين المتغيرات المختلفة، وذلك حتى يستطيع تكوين الفروض وإختبارها في مرحلة تالية. وبناءً علي نتائج إختبار الفروض (الذي يوضح ما إذا كانت الفروض صحيحة أم لا)، فإنه يمكن تحديد ما إذا كان من الممكن حل المشكلة من

خلال نتائج الفروض أم لا. وعلى ذلك فإن بناء النظرية بعد خطوة هامة من خطوات البحوث الاتصالية.

والعلاقة بين تكوين الإطار النظري وبين مسح وتلخيص الدراسات السابقة، هي أن مسح وتلخيص الدراسات السابقة إنما يساعد علي وضع الأساس القوي لتكوين الإطار النظري، ذلك أن مسح وتلخيص الدراسات السابقة يساعد علي تحديد المتغيرات التي قد تكون مهمة للبحث بناء علي نتائج الدراسات السابقة لنقص المشكلة أو مشكلة قريبة منها. وبالإضافة إلي العلاقات المنطقية الأخرى التي يمكن للباحث فهمها، يضع الأساس للإطار النظري. ويساعد الإطار النظري في إيضاح العلاقة بين المتغيرات، وكذلك في شرح النظرية التي تدعم هذه العلاقات، كما أنه يحدد طبيعة وإتجاه العلاقات.

أ. مكونات الإطار النظري

يساعد الإطار النظري السليم علي وصف وتحديد العوامل الهامة ذات الصلة بمشكلة البحث، حيث يصف هذا الإطار للنظري العلاقات المنطقية بين هذه المتغيرات، وبناء علي الإطار النظري يتم شرح العلاقة بين المتغيرات بأنواعها المختلفة (المستقلة / التابعة / الوسيطة). وعلى ذلك فإن أي تسمية للإطار النظري ينبغي تناول أهمية وجود علاقات معينة، وكذلك طبيعة وإتجاه العلاقات بين هذه المتغيرات، حيث أن ذلك يساعد علي تخيل للعلاقات المتبادلة بين هذه المتغيرات، وهذا هو ما يعرف بالنموذج Model والذي يعتبر خطة ذهنية تربط بين المتغيرات المختلفة في ظل الإطار النظري Theoretical Framework.

بناء علي ذلك يمكن القول أن هناك خصائص أساسية للإطار النظري، هذه الخصائص هي:

1. ضرورة تحديد المتغيرات التي لها علاقة بالبحث في سنة بالغة.
2. ضرورة تحديد علاقة المتغيرات المختلفة بعضها ببعض علي ضوء العلاقات القائمة التي يفترض الباحث وجودها بين هذه المتغيرات.
3. إذا كان من الممكن تحديد طبيعة وإتجاه العلاقات بين المتغيرات بناءً علي نتائج دراسات سابقة، فينبغي أن تكون هناك إشارة واضحة إلي أن المتغيرات إيجابية أم سلبية.
4. ضرورة أن يكون هناك شرح واضح لأسباب توقع وجود هذه العلاقات، ومن الممكن إستنباط أسباب هذا التوقع من الدراسات السابقة.

٥. ضرورة أن يكون هناك نموذج نظري (رسم توضيحي) للإطار النظري يوضح هذه العلاقات التي تقترحها أو تفترضها العلاقات النظرية.

ب. المتغيرات Variables

يتوقف تحليل أي ظاهرة اقتصادية علي إكتشاف للمتغيرات التي تتحكم في سلوكها، والعلاقات السببية بين هذه المتغيرات. والعلاقات السببية تقترض وجود متغير أو أكثر كسبب، ومتغير أو أكثر كنتيجة. وعندما نتوصل إلي حقيقة العلاقات السببية نقوم بتصنيف المتغيرات، فالمتغيرات التي تعد سبباً لمتغيرات أخرى تعتبر متغيرات مستقلة **Independent Variables**، والمتغيرات التي تعد نتيجة لمتغيرات أخرى تعتبر متغيرات تابعة **Dependent Variables**، وهناك متغيرات وسيطة **Moderating Variables** وهي المتغيرات التي لها تأثير غير متوقع (تأثير شرطي) علي علاقة المتغير المستقل بالمتغير التابع، وهناك متغيرات داخلية ومتغيرات خارجية. وسنتناول بالشرح هذه الأنواع من المتغيرات.

أولاً : المتغير المستقل

هو المتغير الذي له تأثير إيجابي أو سلبي علي المتغير التابع، بمعنى أنه عندما يوجد المتغير المستقل فإن المتغير التابع يوجد أيضاً. كما أنه مع كل وحدة زيادة في المتغير المستقل فإنه يحدث زيادة أو نقصان في المتغير التابع. ولكي يمكن إستخدام المتغير المستقل في بناء لعلاقة السببية بين المتغيرين المستقل والتابع، فإن المتغير المستقل ينبغي أن يخضع للرقابة أو السيطرة، بمعنى أنه من الواجب أن تتم معالجة المتغير المستقل بطريقة خاصة، ويتطلب ذلك أن يتم إنشاء عدة مستويات من المتغير المستقل لقياس مدى تأثيرها على العامل التابع.

نعلي سبيل المثال، بالنسبة للعلاقة بين الإستهلاك القومي والدخل القومي، نجد أن المتغير المستقل هو الدخل القومي، والمتغير التابع هو الإستهلاك القومي، وعليه يمكن وضع ذلك في

$$C = a (Y)$$

صورة دالية علي النحو التالي:

حيث:

C : Consumption

Y : Income

هنا يمثل المتغير في الشق الأيسر من المعادلة (C) المتغير التابع، بينما المتغير في الشق الأيمن (Y) يمثل المتغير المستقل، أما الحرف (a) فيعكس علاقة تبعية المتغير (C) للمتغير (Y). وإذا قلنا مثلاً أن (C) تعتمد على للدخل القومي (Y) والضرائب (X)، والتحويلات الحكومية (T)، وحجم السكان (P)، وأنواع الأفراد (M)، فإن المعادلة تأخذ الشكل التالي:

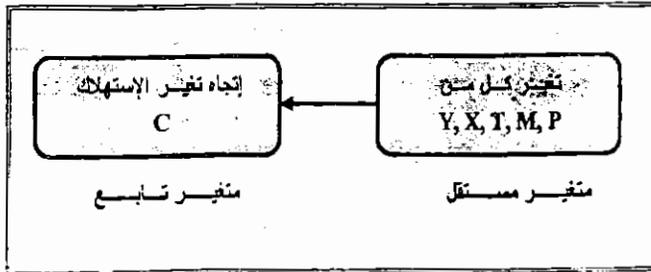
$$C = a (Y, X, T, P, M)$$

وفي هذه الحالة تكون (C) هي المتغير التابع، بينما (Y, X, T, P, M) هي متغيرات مستقلة.

ثانياً : المتغير التابع

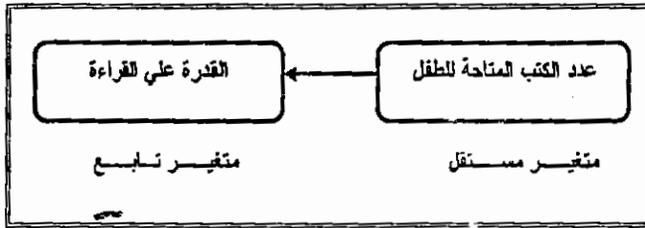
المتغير التابع هو المتغير الذي يحظى باهتمام كبير من الباحث، ذلك أن الباحث يهدف إلي شرح التغير في المتغير أو المتغيرات التابعة أو التنبؤ بهذا التغير. بمعنى آخر ندرس المتغير التابع هو للمتغير الذي يقدم نفسه كقضية قابلة للفحص والدراسة، ومن الممكن إيجاد حل للمشكلة من خلال تحليل للمتغيرات التابعة، كأن ندرس أي المتغيرات تؤثر عليه .. إلخ، وهنا يسعى الباحث إلي تحويل المتغيرات التابعة إلي متغيرات كمية لقياس تأثيرها كما هو الحال بالنسبة للمتغيرات المؤثرة فيها.

وبالرجوع إلي مثالنا السابق عن العلاقة بين الإستهلاك القومي (C) والدخل القومي (Y)، يمكن أن يهتم الباحث بحجم الإستهلاك القومي لمعرفة هل هو في تزايد أم تناقص، والمتغير التابع هنا هو الإستهلاك، وحيث أن حجم الإستهلاك قد يكون كبيراً أو صغيراً أو متوسطاً، فإنه يكون متغيراً، وحيث أن الإستهلاك هو المتغير الذي يهتم به الباحث فإنه يعتبر متغيراً تابعاً. إذن فإتجاه الإستهلاك هنا هو المتغير التابع. ويمر توضيح العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل في الشكل التالي:

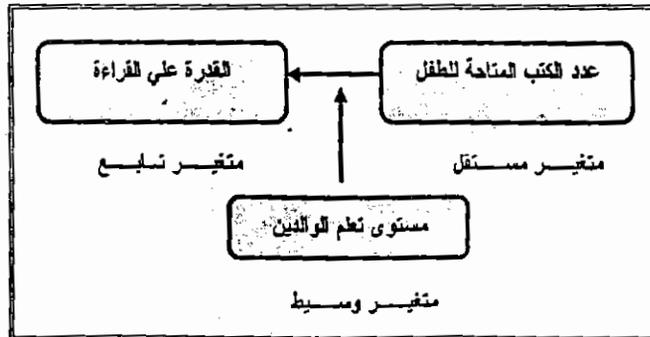


الثأ : المتغير الوسيط

أشرنا فيما سبق إلي أن المتغير الوسيط هو المتغير الذي له تأثير غير متوقع (تأثير شرطي) علي علاقة المتغير المستقل بالمتغير التابع. ذلك أن ظهور متغير ثالث (المتغير الوسيط) يؤدي إلي تعديل العلاقة المتوقعة في الأصل، أي تلك العلاقة التي كانت متوقعة لولا ظهوره بين المتغير المستقل والمتغير التابع، ولتوضيح ذلك نأخذ المثال التالي: إذا تأكد من خلال إحدى الدراسات أن هناك علاقة بين عدد الكتب المتاحة للطفل في مرحلة الحضانة وبين قدرته علي القراءة، بحيث أنه كلما زاد عدد الكتب المتوافرة أمام الطفل فإن مهارة القراءة لديه تتحسن، نظراً لأن لديه فرصة لقراءة عدد أكبر من الكتب. هنا، عدد الكتب المتاحة أمام الطفل تعتبر متغير مستقل، بينما مهارة القراءة أو القدرة علي القراءة لدى الطفل تعتبر المتغير التابع، وذلك علي النحو المبين في الشكل التالي:



رغم أن هذه العلاقة السابقة يمكن أن توصف بأنها علاقة حقيقية بصفة عامة بالنسبة لكل الأطفال، إلا أننا يمكن أن نصيف إليها متغيراً وسيطاً وهو مستوى ودرجة تعليم والدي الطفل اللذان يعاونانه علي تعلم القراءة في هذه السن. وبالتالي يمكن القول أنه كلما كان والدي الطفل علي قدر ما من التعليم فإن قدرة الطفل علي القراءة سوف تزيد والعكس صحيح. إذن فالعلاقة بين عدد الكتب المتاحة للطفل في مرحلة الحضانة وبين قدرة الطفل علي القراءة تعتمد علي مستوى تعليم والديه، أي تتأثر بها. ويتضح ذلك من الشكل التالي.



رابعاً : تصنيف المتغير الداخلي والمتغير الخارجي

المتغير الداخلي هو المتغير الذي يتم تفسيره داخل النظرية، أي الذي يرتبط بمسار سلوك الظاهرة. بينما المتغير الخارجي هو المتغير الذي يؤثر في المتغيرات الداخلية بتحدد بعوامل خارج النظرية، أي الذي لا يرتبط مباشرة بسلوك الظاهرة. ويمكن التغير في المتغير الخارجي تغيراً مستقلاً.

ومثال ذلك : لدراسة العوامل التي تحدد الزيادة التي تحدث في السكان من وقت لآخر، نجد أن انخفاض معدل الوفيات وزيادة المواليد تعد سبباً رئيسياً لزيادة السكان. وهنا يعد انخفاض معدل الوفيات وزيادة معدل المواليد متغيران داخليان لأنهما يتحددان داخل النموذج. بينما من الناحية الطبية والصحية يعد متغيراً خارجياً حيث أنه يؤثر علي معدل الوفيات ولكنه يتأثر بهذا المعدل. أيضاً فإن المتغيرات الداخلية تؤثر في بعضها البعض (كالمتغير الداخلي والمتغير المستقل) وتتأثر بالمتغيرات الخارجية، ولكنها لا تؤثر فيها. وتجدر الإشارة هنا أنه لا يوجد حد فاصل بين ما يعد متغيراً داخلياً وبين ما يعد متغيراً خارجياً، وهذا يتوقف علي رؤية الباحث، وعلي طبيعة المشكلة محل الدراسة، فقد نجد أن متغيراً ما يعتبر داخلياً في بحث ما، بينما قد يعتبر متغيراً خارجياً في بحث آخر.

٢-٢ تكوين الفروض

بعد تحديد المتغيرات الهامة في البحث، وتحديد العلاقات بينها في شكل إصاير نظرية، فإن الباحث يكون في موقف يمكنه من إختيار من صحة هذه العلاقات النظرية. ويجدر الإشارة هنا أن هذه العلاقات بطريقة علمية فإننا نكون قادرين علي الحصول علي معلومات دقيقة عن التوقعات للعلاقات الموجودة بين المتغيرات المؤثرة في مشكلة البحث. وتقدم نتائج هذه الإختبارات بعض المؤشرات مثل الأشياء التي يمكن تغييرها في المشكلة، ويطلق علي تكوين هذه العبارات لقبلة للإختبار العلمي تعبير الفروض العلمية.

أ. تعريف الفروض العلمية

الفروض العلمية عبارة عن توقعات منطوية عن أساليب حل مشكلة البحث، ويمكن تعريفها بأنها علاقات متوقعة بين متغيرين أو أكثر من المتغيرات عبر عنها في صياغة عبارات قابلة للإختبار، وتؤسس هذه التوقعات علي شبكة الإرتباط المنبئية علي أساس الإصاير النظرية الخاص بالبحث.

نيل : لبحث العلاقة بين الدين العام الداخلي وعجز الموازنة العامة، يمكن بناء عدة فروض من الإطار النظري لهذه الدراسة، ويفضل أن تكون هذه الفروض من النوع القابل للإختبار .
 لنحصر. وفي هذه الحالة، فإن هذه الدراسة تهدف إلى فحص وإختبار الفرضيات التالية:
 (١) هناك تناقص في إستمرارية اعتماد الحكومة علي الدين العام الداخلي في تمويل عجز الموازنة العامة مقارنة بمصادر التمويل الأخرى.
 (٢) توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين إستمرارية النمو في عجز الموازنة وإستمرارية النمو في الدين العام الداخلي.
 (٣) هناك تزايد في إستمرارية اعتماد الحكومة علي أشكال التمويل التضخمي لعجز الموازنة العامة مقارنة بأشكال الأخرى غير التضخمية للدين العام الداخلي.

هذه الفرضيات قابلة للإختبار والفحص، وذلك بعد الإنتهاء من الدراسة، إذ ستبنى عليها النتائج والتوصيات. ويمكن من خلال هذا الفحص والإختبار معرفة ما إذا كانت هناك علاقة سلبية أو إيجابية معنوية إحصائية بين تزايد الدين العام الداخلي وعجز الموازنة العامة، وبين إستمرارية النمو في عجز الموازنة وإستمرارية النمو في الدين العام الداخلي. وبالطبع فإن الباحث يتوقع أن يثبت أن فروضه صحيحة من خلال التحليل الإحصائي نظراً لأنها تمت بطريقة منهجية، ومع ذلك فإذا لم تثبت صحة فروض البحث فمن الواجب التعرف علي الأسباب المحتملة لذلك. فقد يرجع ذلك إلي تناسي أو إهمال الباحث لبعض المتغيرات التي لها تأثير قوي علي العلاقة بين المتغير المستقل (الدين العام) والمتغير التابع (عجز الموازنة العامة). ومن الممكن أن نكتشف أن الدراسات السابقة قد حددت هذه المتغيرات وربما أكتشفنا ولو متأخراً أن الإطار النظري لم يحتوي علي بعض المتغيرات الوسيطة، وتدفعنا هذه الأمور إلي التأكيد علي ما سبق أن ذكرناه من قبل من ضرورة إجراء مراجعة دقيقة للدراسات وتبحيث السابقة حتى نتسكن من إجراء أو بناء الإطار النظري للنموذج أو النظرية.

ب. أشكال الفروض

طالما أن الفروض عبارة عن علاقة منطقية قابلة للفحص والإختبار بين المتغيرات المذكورة في البحث، فإنه يمكن كتابة الفروض في عدة صور:

الصورة الأولى :

تكتب الفروض في صورة تعبيرات يتم التأكد من صحتها أو عدم صحتها فيما بعد.

مثال : - هناك فرق بين قيم العمل التي يعتقدتها العامل الأوربي والعامل المصري.

— هناك تناقص في إستمرار إعتماد الحكومة علي الدين الداخلي في تمويل عجز الموازنة العامة.

في مثل هذه الفروض هناك علاقة قوية بين المتغيرين، ولكن لا يمكن أخذ إتجاه بعينه دون أدلة ترجح لأحد الإتجاهين، حيث أن إتجاه هذه العلاقة غير واضح ولن يتضح إلا بعد القيام بالدراسة، ففي المثالين السابقين لا يوجد أي دليل يعرف منه ما إذا كانت قيم العمل أقوى لدى الأوربيين من المصريين، كما أنه لا يوجد أي مؤشر علي أن الإرتباط إيجابي أو سني بين الدين العام لداخلي وعجز الموازنة العامة.

الصورة الثانية :

تكتب الفروض في صورة شرطية.

مثال : — إذا كان العاملون أكثر تدريباً وتعليماً سيحصلون علي مكافآت دورية.

— إذا زاد الدين العام لداخلي زاد عجز الموازنة العامة.

— كلما زادت الضغوط التي يتعرض لها العاملون في وظائفهم كلما قل مستوى

الرضا الوظيفي لهم.

مثل هذه الفروض تسمى فروضاً إتجاهية، لأنها تشير إلي إتجاه العلاقة بين المتغيرات المختلفة (علاقة إيجابية أو سلبية) كما هو موضح في الأمثلة السابقة.

أما إذا كتب الفرض علي النحو التالي :

النساء أكثر إستجابة للحوافز من الرجال.

فإن الفرضية هنا تفترض أن الفروق بين مجموعتين (الرجال والنساء) بخصوص متغير الحوافز (أكثر أو أقل من) صحيحة.

الإطار النظري للبحث

نموذج ذهني لكيفية تفتين العلاقات بين عدد من العوامل

التي يحددها الباحث ويرى أنها مهمة لموضوع البحث

المبحث الثالث

مناهج البحث الاقتصادي

٣-١ المنهج الاستنباطي Deductive Approach

يقوم المنهج الاستنباطي بنور هام ليس فقط بالنسبة للدراسات الاقتصادية ولكن علي مستوى البحوث العلمية بصفة عامة. فكثيراً ما يستخدم المنهج الاستنباطي في إختبار بحوث النظرية علي واقع التطبيق، أو في مدى نجاحها في تفسير هذا الواقع. كذلك يعتبر المنهج الاستنباطي أمر لا غنى عنه عادة عند محاولة التنبؤ بالواقع أو المتغيرات الاقتصادية مستقبلاً.

هذا ويعتمد المنهج الاستنباطي علي ما يعرف بقواعد الإستدلال المنطقي القائم علي القياس، حيث يمكن من خلال البيانات والمعلومات المتاحة، وطبقاً لقواعد القياس المنطقي، الوصول إلي النتائج التي تدلي بها هذه البيانات أو المعطيات.

أ. القياس الصريح أو الإفتراضي

ويعتمد تركيب هذا القياس غالباً علي وجود قضيتين كلاهما محكوم فيها بصحتها أو بصدقها، ويطلق عليهما مقدمتا القياس، كما يطلق علي المقدمة الأولى المقدمة الصغرى (لأن موضوع هذه المقدمة أخص من مضمونها)، كما يطلق علي المقدمة الثانية أسم المقدمة الكبرى (حيث أن مضمونها أعم من موضوعها غالباً أو علي الأقل مساوياً لها). ويشترط أن يكون مضمون المقدمة الصغرى موضوعاً في المقدمة الكبرى أو مضمناً فيها، حيث هو الوصف الجامع بين المقدمتين، فإذا أستوفى القياس شروطه أمكن التوصل إلي النتيجة التي يكون موضوعها هو موضوع المقدمة الصغرى، ومضمونها هو مضمون المقدمة الكبرى. وذلك كما في المثال التالي:

(١) كل إنسان حيوان
(٢) كل حيوان متحرك.

النتيجة: كل إنسان متحرك.

في هذا المثال نجد أن:

١. كل إنسان حيوان.

كل : سور

إنسان : موضوع (المحكوم عليه)

حيوان : المضمون أو المحمول (المحكوم به)

السور : إذا كان السور بـ كل يسمى سور كلي.

وإذا كان السور بـ بعض يسمى سور جزئي.

فإذا كان السور مثبت يسمى موجب، وإذا كان منفي يسمى سالب.

الموضوع : يسمى المحكوم عليه، فإذا كان أخص (خاص) يسمى صغرى.

المحمول : أو المضمون، ويسمى المحكوم به، وهو أعم من الموضوع.

٢. كل حيوان متحرك

السور كلي لأنه بدأ بكل

حيوان : الموضوع أو المحكوم عليه، هنا الموضوع أعم.

متحرك : المضمون أو المحمول أو المحكوم به (أخص).

٣. النتيجة : كل إنسان متحرك.

ويلاحظ علي النتيجة :

– النتيجة كلها كلية موجبة.

– الموضوع (الإنسان) موضوع المقدمة الصغرى.

– المضمون أو المحمول (متحرك) مضمون المقدمة الكبرى.

✳ يطلق علي هذا التركيب "الشكل الأول" ، لأن محمول الصغرى هو موضوع الكبرى.

ولكي يكون هذا الشكل صحيحاً (أي تكون نتيجته صحيحة وصادقة ولو فرضاً) يشترط ما يلي:

أ. صدق مقدمتي القياس.

ب. أن تكون المقدمة الصغرى موجبة سواء كانت كلية أو جزئية.

ج. أن تكون المقدمة الكبرى كلية سواء كانت موجبة أو سلبية.

هذا، وقد يركب القياس بحيث يكون الوصف الجامع بين المقدمتين محمولاً (ضمني) فيها كما

سبق الذكر، وذلك كما في المثال التالي:

- أ. كل إنسان حيوان.
 ب. لا شيء من الحجر بحيوان.
 ج. إذا لا شيء من الإنسان بحجر (النتيجة).
 في هذا المثال الوصف الجامع بين المقدمتين محمولاً فيهما وهي كلمة (حيوان)، وهي محمول في المقدمة الصغرى والكبرى.
 ويطلق علي هذا التركيب "الشكل الثاني".

ويشترط عدة شروط في هذا الشكل ليكون منتجاً صادقاً، وهذه الشروط – بالإضافة إلي صدق مقدمته – هي :

- أ. كلية كبرى.
 ب. إختلاف الصغرى عن الكبرى من حيث الإيجاب والسلب. أي ه بد وأن تكون إحدى المقدمتين موجبة والثانية سالبة، أيأ كانت المقدمة سواءً كانت الصغرى أو الكبرى، ولكن لا يد أن تكون الكبرى دائماً كلية سالبة كما في المثال السابق.

أما إذا كانت الصغرى سالبة فلا بد أن تكون الكبرى كلية موجبة، مثل:

- أ. ليس بعض الحيوان إنسان. "صغرى سالبة جزئية"
 ب. كل ناطق إنسان. كبرى موجبة كلية"
 ج. إذا بعض الحيوان ليس بناطق. "جزئية سالبة" (النتيجة)
 وعلي ذلك فإذا أردنا ضرب أمثلة علي إستخدامات القياس من واقع دراستنا الاقتصادية، يمكن مراجعة الأمثلة التالية :

المثال الأول :

- أ. السعودية من دول الخليج. "صغرى موجبة كلية"
 ب. لا شيء من دول الخليج يصدر أرزاً. كبرى سالبة كلية"
 ج. السعودية لا تصدر أرزاً . [النتيجة]
 هذه النتيجة صادقة، وتركيبها من الشكل الأول، لأن الوصف المكرر محمول (مضمون) للصغرى موضوع الكبرى.

المثال الثاني :

- أ. العمل أحد عناصر الإنتاج. "صغرى موجبة كلية"
 ب. كل عناصر الإنتاج زادت كمياتها في الفترة ٢٠٠٠/١٩٩٠. كبرى موجبة كلية"

ج. عنصر الإنتاج زانت كميته خلال الفترة ١٩٩٠/٢٠٠٠. [النتيجة - كلية موجبة]
 هذه النتيجة صادقة، وهي من تركيبات الشكل الأول، لأن الوصف الجامع 'محمول اصغرى
 موضوع الكبرى'.

المثال الثالث :

أ. في الاقتصاد الإسلامي لا شيء من رأس المال النقدي يحقق عقد ثابت. 'صغرى سانه
 كلية'

ب. كل عناصر رأس المال العيني يستحق عائد ثابت. 'كبرى موجبة كلية'

ج. لا شيء من رأس المال النقدي عنصر من عناصر رأس المال العيني. [النتيجة]

هذه النتيجة صادقة وهي من تركيبات الشكل الثاني.

ب. القياس الإقتراني الشرطي أو الإستثنائي)

القياس الإقتراني ويسمى أحياناً بالقياس الشرطي لوجود أداة الشرط في المفعة
 شرطية، ويسمى كذلك بالقياس الإستثنائي لوجود قضية صغرى تحتوي علي حرف إستثناء
 (لكن)، كما سنرى. ويتركب هذا القياس من جملتين:

الجملة الأولى :

شرطية لتقدم أداة الشرط عليها، وتسمى بالمقدمة الكبرى، وتنقسم إلي مقدم رئالي.

الجملة الثانية :

جملة إستثنائية، وتسمى بالمقدمة الصغرى بحيث يتركب عليها إثبات المقدم أو نفي التالي
 (إثبات شيء أو نفيه).

مثال :

أ. إذا كانت الشمس صالعة كان النهار موجوداً (مقدمة كبرى)

ب. لكن الشمس طالعة (الصغرى / الإستثنائية)

ج. إذن فالنهار موجود [النتيجة]

هذه النتيجة صادقة لأن الجملة الصغرى أثبتت وأكدت المقدم.

شرح المثال السابق :

(١) الجملة الأولى... مقدمة كبرى

إيا : أداة شرط
 كانت الشمس طالعة : مقدم

كان النهار موجوداً : تالي

(٢) الجملة الثانية ...

لكن : حرف إستثناء

الشمس طالعة : مقدمة صغرى

الجملة الثانية إما أن تكون مؤكدة للمقدم، أو نافية للتالي. في مثالنا تكون النتيجة صادقة لأن الجملة الصغرى أثبتت المقدم.

مثال :

(١) إذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً.

(٢) لكن النهار ليس موجوداً.

(٣) إذن الشمس ليست طالعة. [النتيجة]

هنا النتيجة صادقة لأن المقدمة الصغرى نفت التالي.

إذن لكي يكون القياس منتجاً – أي له نتيجة صادقة – يشترط ما يلي :

• كون الجملة الشرطية موجبة لزومية.

• أن تكون الجملة الصغرى إما مثبتة للمقدم أو نافية للتالي.

وبناء علي هذين الشرطين، لو كانت جملة المقدمة الصغرى نافية للمقدم أو مثبتة للتالي لم تكن النتيجة ثابتة أو صادقة يقيناً.

مثال :

(١) إذا كانت خدمة التعليم لها قيمة تبادلية، كانت من السلع الاقتصادية.

(٢) لكن خدمة التعليم لها قيمة تبادلية.

(٣) إذن هي من السلع الاقتصادية. [النتيجة]

هنا النتيجة صادقة لإستيفاء الشروط.

إذا أخذنا نفس المثال مرة أخرى مع تغيير الجملة رقم (٢) كما يلي :

(١) إذا كانت خدمة التعليم لها قيمة تبادلية، كانت من السلع الاقتصادية.

(٢) لكن خدمة التعليم ليست من السلع الاقتصادية.

(٣) إذن خدمة التعليم ليست لها قيمة تبادلية. [النتيجة]

هنا النتيجة صادقة لإستيفاء الشروط.

لنأخذ نفس المثال مرة أخرى مع تغيير الجملة رقم (٢) كما يلي :

- (١) إذا كانت لخدمة التعليم قيمة تبادلية، كانت من السلع الاقتصادية.
 - (٢) لكن خدمة التعليم من السلع الاقتصادية.
 - (٣) إذن خدمة التعليم لها قيمة تبادلية. [النتيجة]
- لاحظ أيضاً أن النتيجة يمكن أن تكون صادقة ويمكن أن تكون كاذبة، لإحتمال كونها تقدم مجاناً من قبل الدولة، ويرجع السبب في كونها غير منتجة إختلال شرط عدم إثبات التالي.

لتأخذ نفس المثال مرة أخرى مع تغيير الجملة رقم (٢) كما يلي :

- (١) إذا كانت لخدمة التعليم قيمة تبادلية، كانت من السلع الاقتصادية.
 - (٢) لكن خدمة التعليم ليست لها قيمة تبادلية.
 - (٣) إذن خدمة التعليم ليست من السلع الاقتصادية. [النتيجة]
- هنا النتيجة ليست بالضرورة صادقة، بل هي نتيجة كاذبة لأن خدمة التعليم لو لم تكن من السلع الاقتصادية لكانت من السلع الطبيعية كالهواء والشمس وهذا مستحيل. ويرجع السبب في كون هذا القياس غير منتج إختلال شرط هام وهو عدم نفي المقدم في المقدمة الصغرى. ولنستعرض معاً بعض الأمثلة الأخرى.

المثال الأول :

- (١) إذا كان المزارعون رجال أعمال فهم يعملون علي تعظيم الأرباح.
 - (٢) لكن المزارعون رجال أعمال.
 - (٣) إذن فالمزارعون يعملون علي تعظيم الأرباح. [النتيجة]
- النتيجة صادقة لتوافر الشروط.

المثال الثاني :

- (١) إذا ارتفع السعر ينخفضت الكميات المطلوبة.
 - (٢) لكن الكميات المطلوبة لم تنخفض.
 - (٣) إذن السعر لم ينخفض.
- غالباً لا يكتفي بشرط واحد حتى تكون الجملة شرطية صادقة.
- في المثال السابق لا يمكن أن تكون الكميات المطلوبة من سلعة ما زيادة أو نقصاً متوقعة فقط علي سعر تلك السلعة، فهناك عوامل عديدة تؤثر في هذه الكميات المطلوبة، منها :
- أنواق المستهلكين.
 - التغير في مستوى الدخل.
 - التغير في أسعار السلع الأخرى البديلة أو المكملة.

- وعليه فلكي تكون الجملة الشرطية صادقة لا بد من أخذ هذه العوامل وربما غيرها في الحسبان. لذلك لا بد من إدراج تعبير ثبات العوامل الأخرى في جملة الشرط كما يلي :
- (١) مع ثبات العوامل الأخرى، إذا ارتفع السعر إنخفضت الكميات المطلوبة.
- (٢) لكن الكميات المطلوبة لم تنخفض.
- (٣) إذن فالسعر لم يرتفع.

٢-٣ المنهج الاستقرائي

عندما يسعى الباحث الاقتصادي لدراسة الواقع الاقتصادي من أجل تفسير هذا الواقع في شكل قواعد أو قوانين اقتصادية، فإنه قد يتبع إحدى الطريقتين التاليتين:

الطريقة الأولى : تسمى طريقة الدراسة بالعينة. إذ تبدأ بمفردة ثم تعمم من أجل التوصل إلي أحكام كلية عن طريق مراقبة حالات أو أمثلة جزئية، حيث يقوم الباحث بدراسة السلوك الاقتصادي لأفراد هذه العينة سواء في مجال الاستهلاك أو في مجال الإنتاج أو في مجال الإستثمار أو في أي مجال آخر يريد التعرف عليه، أو علي العوامل التي تؤثر فيه أو يؤثر فيها. ثم بعد تحليل نتائج هذه الدراسة يقوم بصياغتها في شكل معالم أو قواعد أو قوانين عامة. فعلي سبيل المثال، إذا لاحظنا أن نسبة ما يستهلكه الفرد من دخله تقل كلما زاد هذا الدخل، يمكن التعميم بقولنا أن الدولة الفقيرة تستهلك من دخلها القومي نسبة أكبر من النسبة التي تستهلكها الدولة الغنية.

الطريقة الثانية : وتسمى طريقة دراسة الاتجاه العام بالنسبة لمتغير أو أكثر من المتغيرات الاقتصادية علي المستوى الكلي Macro ويطلق البعض علي هذه الطريقة أسم تحليل السلاسل الزمنية.

وهكذا يمكن القول أن المنهج الاستقرائي يعتمد علي ملاحظة المتغيرات علي مدار البعد الزمني أو البعد المكاني، ثم إستخلاص نتيجة ما في شكل مبدأ أو قاعدة أو قانون ليتم تعميمه علي المستوى الكلي، كما منرى فيما بعد. وبصفة عامة يمكن التفرقة بين المنهج الاستقرائي الكامل والمنهج الاستقرائي الجزئي.

إذا أراد أحد الباحثين التعرف علي نوعية العلاقة بين التغير في الدخل والتغير في الاندثار (الميل الحدي للانذار) متبعاً في ذلك المنهج الاستقرائي، فهل يتعين علي هذا الباحث أن يدرس سلوكيات جميع أفراد المجتمع تجاه هذين المتغيرين، أم يقتصر علي عينة منهم؟.

توقع أن هناك من يطلق علي كلتا الطريقتين للمنهج الاستقرائي. غير أنه في حالة دراسة سلوكيات جميع أفراد مجتمع الدراسة (جميع الأفراد في المجتمع)، فإنه يطلق علي هذه المنهجية "المنهج الاستقرائي للكامل"، أما إذا اقتصر للباحث في دراسته علي دراسة سلوكيات أفراد عينة من الناس، فإنه يطلق علي هذه المنهجية "المنهج الاستقرائي الجزئي". ومع ذلك فهناك رأي آخر يقصر مصطلح المنهج الاستقرائي علي حالة دراسة سلوك أفراد العينة حيث أن من مهام المنهج الاستقرائي هو تعميم نتائج دراسة الجزء علي الكل. فإذا أوضحت دراسة العينة وجود علاقة طردية بين التغير في الدخل والتغير في الادخار، فإن هذه النتيجة يمكن أن تصاغ في شكل مبدأ أو قاعدة عامة تتطبق علي سلوكيات المجتمع كله.

وهنا يثار سؤال آخر : هل يغيد المنهج الاستقرائي يقيناً في نتائجه؟ الإجابة ببساطة هي النفي، حتى علي مستوى البديهيات. فطلي سبيل المثال، إذا سئل شخص ما عن البديهة التالية: هل تشرق الشمس غداً في الصباح من الشرق؟ بدون تفكير ستكون الإجابة نعم. فإذا سئل لماذا؟ ربما يرد قائلاً لأنني لاحظت سلوك الشمس فيما مضى منذ سنوات، ومنذ خلقها الله تعالى فوجدتها تشرق من الشرق، ومن ثم فلا أجد لدي سبباً يجعلني أعتقد أن الشمس ستغير سلوكها في صباح الغد. ولكن إذا سئل عن درجة اليقين فسوف يتردد، ربما يكون الغد هو يوم القيامة. ومع ذلك سنظل هذه النتيجة صحيحة ومقبولة علمياً ما لم يظهر ما ينقضها. إذن فالمنهج الاستقرائي لا يعطي نتائج مؤكدة يقيناً سواءً علي مستوى العلوم الطبيعية أو علي مستوى العلوم الإجتماعية بصفة عامة.

ومما هو جدير بالذكر أن درجة مصداقية نتيجة المنهج الاستقرائي أو خطؤها يتوقف إلي حد كبير علي درجة الدقة أو التحديد في صياغتها وعلي مستوى تعميمها. فبالنسبة للدقة في الصياغة، قد يصل الباحث من خلال دراسته للعلاقة بين التغير في الدخل والتغير في حجم الادخار من خلال سلوك عينة مختارة من الشعب المصري مثلاً إلي نتيجة يصيغها كما يلي: كلما ارتفع مستوى الدخل، ارتفع مستوى الادخار بدرجة أكبر. من الواضح أن النتيجة قد صيغت في شكل جملة شرطية تلازمية بشكل صارم، ولهذا السبب فهي عرضة لأن تسلب مصداقيتها الآن أو مستقبلاً بمجرد ظهور فرد واحد يزداد دخله وينقص حجم ادخاره بسبب أو آخر. ومع ذلك فإنه من ناحية أخرى إذا صاغ الباحث نتيجته بشكل أقل تحديداً فقال علي سبيل المثال : "بصفة عامة يمكن القول أنه كلما ارتفع مستوى الدخل ارتفع مستوى حجم الادخار بدرجة أكبر غالباً"، من الواضح هنا أن هذه النتيجة لن تفقد مصداقيتها بسهولة حتى لو ظهر فرد واحد أو حتى مجموعة من الأفراد الذين تزداد دخولهم ولا تزداد مستويات ادخارهم، فتظل النتيجة صادقة وذلك لأن التلازم ليس مضطرباً في صياغته للنتيجة.

ومما هو جدير بالذكر أن البحث ليس من المفضل أن يصيغ نتيجته بهذا الشكل من التعميم، وإنما من الأفضل علمياً أن يعطي درجة ثقة معينة (نسبة) يمكن علي أساسها إختبار نتيجته علي أرض الواقع. فعلي سبيل المثال لعله من الأفضل أن يصيغ نتيجته كما يلي : "بالدراسة والبحث تبين أن ٩٥% علي الأقل من العينة يمكن أن تزداد دخولهم وتزداد تبعاً لذلك مستويات انخارهم بنسبة أكبر، وهذا يمكن أن ينطبق علي المجتمع كله". أما بالنسبة للمستوى الذي يمكن أن يدعي أن النتيجة تنطبق عليه، فإنه يمكن القول أنه كلما أوسع هذا المستوى، كلما كان الحكم أو النتيجة عرضة لفقدان المصدقية. فعلي سبيل المثال، فإن الباحث للعلاقة بين التغير في الدخل والتغير في مستوى الادخار علي أساس عينة مختارة محلياً ثم عمم نتيجة دراسته هكذا : " كلما تغير مستوى الدخل تغير مستوى الادخار بنسبة أكبر"، فإن هذه القاعدة عرضة للخطأ الآن أو مستقبلاً بمجرد ظهور فرد واحد في أمريكا مثلاً أو في إثيوبيا أظهرت دراسة أخرى عدم إنطباق القاعدة عليه، ورغم مصداقيتها علي مستوى الشعب المصري ولو فرضاً.

ولذلك فلو أن الباحث صاغ نتيجته مشيراً إلي محليتها لأحتفظت النتيجة بمصداقيتها لفترة أطول، ولذلك يكون من الأفضل لم أشار الباحث إلي : "أنه علي مستوى الشعب المصري، كلما ارتفع الدخل ارتفع مستوى الادخار بنسبة أكبر، وذلك بنسبة ٩٥% مثلاً"، فإن مثل هذه القاعدة تحتفظ بمصداقيتها بدرجة أكبر إلي حد كبير ولفترة أطول. وهكذا يمكن أن نخلص إلي القول أن المنهج الاستقرائي حتى ولو كان منهجاً استقرائياً كاملاً أو تاماً لا يصل إلي نتائج قاطعة أو يقينية بدرجة ١٠٠%، سواء بالنسبة للعلوم الطبيعية أو العلوم الإجتماعية، وذلك لأن اليقين يحتاج إلي شروط يصعب إن لم يكن يستحيل توافرها في أي محاولة للبحث العلمي.

الأساس الإستنباطي للمنهج الاستقرائي

علمنا أن المنهج الاستقرائي يقوم إما علي دراسة مجموعة من المشاهدات الجزئية وتعميم نتائجها علي المجتمع ككل، وإما علي دراسة متغير اقتصادي خلال سلسلة زمنية ثم إسقاط نتائجها علي المستقبل. وفي كلتا الحالتين يمكن القول أن الأساس الاستنباطي لمنهج الاستقراء هو القياس سواء تم تركيب هذا القياس بشكل صريح أو علي الأقل في ذهن الدارس أو الباحث.

فإذا سئل شخص ما مثلاً عن شروق الشمس غداً من جهة الشرق، فغالباً تكون إجابته بالإيجاب. ولو سئل عن السبب في هذه الإجابة فسوف يعبر عن هذا السبب بالتعميم بشكل صريح وربما يقول مثلاً :

(١) لقد لاحظت أنه منذ أن خلق الله للشمس وحتى الآن تشرق كل صباح من جهة للشرق.

(٢) إن سلوك الشمس في الماضي لا يتغير في المستقبل.

(٣) إن فالشمس سوف تشرق غداً من الشرق.

كذلك فإن الباحث للعلاقة بين التغير في السعر وتغير الطلب على السلع الضرورية كالأدوية التي ليس لها بدائل، وذلك من خلال عينة من المرضى الذين يعالجون بمثل هذه الأدوية، حيث أوصلته الدراسة إلي أن الطلب على هذه لأدوية عديم المرونة بالنسبة للتغير في السعر، وبالتالي صاغ نتيجته علي النحو التالي : "الطلب على السلع الضرورية عديم المرونة بصفة عامة بالنسبة للتغير في السعر". وهكذا نرى أنه قد صاغ نتيجة دراسته وكأنها تنطبق علي المجتمع الإنساني ككل وليس علي مستوى العينة موضع الدراسة. فإذا سئل الباحث عن السبب في تعميم نتيجة الدراسة فربما يقول :

(١) أن هذه النتيجة صحيحة بالنسبة لعينة الدراسة.

(٢) أن ما ينطبق علي هذه العينة ينطبق علي المجتمع ككل.

(٣) إن فالطلب علي هذه السلع للضرورية عديم المرونة بصفة عامة بالنسبة للتغير في السعر.

إن وسيلة الاستنباط في المنهج الاستقرائي هي القياس، ويلعب القياس دور كبير في المنهج الاستقرائي.

المبحث الرابع

صلاحية النظرية الاقتصادية للتنبؤ الاقتصادي

٤-١ الملامح المميزة للبيانات الاقتصادية

من المعروف أن كلاً من علماء الدراسات الاقتصادية وعلماء العلوم الطبيعية يوجهون إهتمامهم نحو التعرف علي الحقائق العلمية ومحاولة تفسيرها. ومع أن منهجية البحث العلمي المطبقة في مجال العلوم الطبيعية قد خضعت لقدر كبير من الفحص والتحليل وإختبار درجة مصداقية نتائجها، فإن منهجية البحث العلمي في الدراسات الاجتماعية والاقتصادية لم تتل حظاً كبيراً من الإهتمام، ولعل السبب وراء ذلك يرجع إلي الإختلافات الجوهرية بين نوعية البيانات المستخدمة في دراسة العلوم الطبيعية ونوعية البيانات المستخدمة في دراسة العلوم الاجتماعية بصفة عامة والدراسات الاقتصادية بصفة خاصة.

ولعل من بين هذه الفروق أن البيانات المستخدمة في مجال العلوم الطبيعية تخضع لنمطية التكرار، بينما بيانات الدراسات الاجتماعية يصعب القول أنها تخضع لهذا المبدأ. ولعل هذا هو السبب وراء مشكلة السؤال الذي يطرح بصفة مستمرة حول : مدى صلاحية النظرية الاقتصادية للتوقع أو التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية في المستقبل، فهل من الممكن للنظرية الاقتصادية علي المستوى الكلي أو الجزئي أن تتنبأ بالحدث مستقبلاً؟ فالملحوظ أن هناك جدل كبير مثار ودون إنقطاع حول هذه المسألة. وفي هذا الصدد يمكن إلي حد ما تقسيم إتجاهات علماء الإجتماع بصفة عامة، والباحثين في مجال الدراسات الاقتصادية بصفة خاصة إلي ثلاث إتجاهات أو فرق :

الفريق الأول : وهو الذي ينادي أعضاؤه بأن النظرية الاقتصادية بفروعها المختلفة لديها الصلاحية للتنبؤ بمسارات المتغيرات الاقتصادية مستقبلاً وربما بشكل كمي. ويمثل هذا الفريق البروفيسور لبسي Lipsy حيث يقول : "إن قضية كون ردود أفعال البشر تجاه الأحداث لا تظهر نوعاً من التجانس والاستقرار بحيث يمكن التنبؤ بها مستقبلاً، فهي قضية تستحق البحث

وانبائها أو نفيها بالتليل وليس بمجرد أحكام وهمية مسيئة". والواقع أنه بملاحظة بسيطة لسلوكيات المجموعات الكبيرة من البشر تجاه مؤثر ما يمكن الخروج بنتيجة، هي : أن هذه السلوكيات أو ردود الأفعال تجاه ذلك المؤثر ليست متباينة تماماً بل العكس هو الصحيح، حيث أن ردود الأفعال هذه تبدو قديراً كبيراً من التجانس والاستقرار. وعلي سبيل المثال مما يمكن ملاحظته بغير عناء أنه في المجتمعات الكبيرة كلما ازداد الجو حرارة كلما زك الطلب علي المتاجات كالمياه الغازية مثلاً. صحيح أنه من الصعب في هذا المثال معرفة ما إذا كان هذا الشخص بعينه سيشتري أو لا يشتري زجاجة مياه غازية، إلا أنه يمكن التوقع بسهولة ردود أفعال أفراده تجاه ذلك المؤثر سواء حدث الآن أو حدث مستقبلاً.

الفريق الثاني : أما لفريق الثاني فأعضاؤه علي العكس من ذلك تماماً، وخير من يمثله للورد روبرنز، حيث يبدي اعتراضاً قوياً علي لية دراسة اقتصادية مبنية علي المعلومات المتعلقة بالماضي، ويريد الباحث من خلالها إستخلاص نتيجة قابلة للتطبيق علي المستقبل. ويضرب لذلك المثال التالي : نفرض أن شخصاً ما أجرى دراسة في عام ٢٠٠٢ الهدف منها قياس درجة المرونة السعرية للطلب علي نوع معين من الأسماك، فوجد أن معامل المرونة هو ١,٣ وبالتالي فإن الطلب علي هذا النوع من الأسماك مرن بالنسبة للتغير في السعر، فكيف يدعي أن هذا المعامل يكتب نه البقاء مستقبلاً في شكل قاعدة أو قانون، خصوصاً إذا أخذ في الحسبان أن الطلب علي السلع ومنها الأسماك يتوقف علي عوامل عديدة مستقلة (خلاف السعر) منها كما ذكر روبرنز : التغير في الأسواق، حملات الدعاية والترويج، تطور وسائل النقل، وقد يكون صحيحاً - كما يقول روبرنز - أن الباحث قد قاس بدقة معامل مرونة الطلب السعرية علي هذا النوع من الأسماك، ولكن لا يمكن أن تتعدى مصداقية هذا المعامل لفترة التي قيس فيها.

ولكن ما هو الفرض المتعلق بالقابلية للتوقع، والذي يحاول المناهون بالقابلية للتنبؤ إثباته، بينما يحاول المعارضون نفيه؟ باستخدام الأساليب الإحصائية، يمكن القول أن السلوك الاقتصادي للمجتمع الكبير يمكن التنبؤ به نظراً لوجود درجة كافية من استقرار العلاقات التي تحكم المتغيرات الاقتصادية. لذلك يمكن القول أنه بسبب استقرار هذه العلاقات نسبياً، فإن عملية التنبؤ بالأحداث مستقبلاً تكون مفيدة في صياغة ملامح السياسة الاقتصادية المناسبة. ولكن من ناحية أخرى نجد أن المناهين بصلاحيه للنظرية الاقتصادية للتنبؤ يشترطون لصحة هذا الفرض السابق ما يلي :

(١) ضرورة توافر البيانات الاقتصادية بغير كاذب.

(٢) أن يكون الباحث قد إستخدم الأسلوب المناسب للخصائص الإحصائية لهذه البيانات.

ولكن السؤال هنا هو : هل يمكن خضوع مصداقية هذا الفرض للإختبار؟

من الناحية النظرية (علي الأقل) يمكن اختبار مصداقية هذا الفرض كما يرى المناهون بصلاحيّة النظرية الاقتصادية للتنبؤ، ولكنهم يشترطون لذلك ما يلي :

(١) الفحص الدقيق لنتائج التوقعات الاقتصادية.

(٢) التأكد من أن هذه التوقعات مبنية علي عدد كبير من المشاهدات.

(٣) التأكد من أنها تغطي مجالات عديدة من النظرية الاقتصادية.

فإذا توافرت هذه الشروط فإنه يمكن حينئذ صياغة التوقعات بقر كبير من الدقة وبدرجة كبيرة من الثقة.

أما من الناحية العملية فإنه يصعب إخضاع مصداقية هذا الفرض للإختبار بدرجة كافية لإقناع كلا الفريقين، والسبب هو عدم توافر البيانات الاقتصادية بهذا المستوى من التفصيل والشمولية. ولذلك فلا بد من الإعتراف بأن هناك دراسات اقتصادية عديدة أجريت خلال سنوات طويلة وبعده متنوع من الباحثين وباستخدام العديد من الأساليب الإحصائية، ومع ذلك فمن الملاحظ أنها تعطي إتجاهاً ثابتاً من المصداقية، حيث جاء بعضها في توقعاته قريباً جداً من الواقع، بينما كان توقعات البعض الآخر بعيدة جداً بشكل يبعث علي السخرية، كما أن هناك بعض ثالث من هذه الدراسات جاءت نتائج توقعاتها بين الحدين السابقين. وهكذا يصبح من الصعب — حتى الآن — وجود دليل قوي يؤيد فرضية صلاحية النظرية الاقتصادية للتوقع أو التنبؤ.

والملاحظ أن المناهين بصحة الفرض السابق لا يرجعون خطأ توقعات الدراسات السابقة إلي خطأ الفرض نفسه، وإنما إلي قصور الأساليب الإحصائية المستخدمة حتى اليوم، ولذلك فهم يرون أنه عندما تتحسن هذه الأساليب بشكل كاف فإنه سوف تظهر مصداقية هذا الفرض علي أرض الواقع. أما المعارضون، فإنهم يبدون تشاؤماً واضحاً، حيث يرون أن العيب ليس في الأساليب الإحصائية المستخدمة وإنما في طبيعة سلوك الحدث الاقتصادي التي يصعب التنبؤ بها مهما تحسنت الأساليب الإحصائية.

٤-٢ دور الإرادة الحرة.

كذلك من الحجج التي يسوقها المعارضون لمبدأ صلاحية النظرية الاقتصادية أن المتغيرات الاقتصادية تتأثر بقرارات يتخذها الأفراد بمحض إرادتهم، ومن ثم فإن السلوك الاقتصادي غير قابل للتنبؤ به مستقبلاً. ولكن السؤال هنا هو: هل يقصدون بذلك السلوك

الاقتصادي الفردي أم السلوك الاقتصادي للمجتمع؟ فإذا كان المعارضون يقصدون بذلك عدم
الصلاحية للتنبؤ بالسلوك الفردي، فهذا ليس موضع خلاف بين الفريقين، أما إذا كانوا
يقصدون بذلك السلوك الاقتصادي الجماعي، فهذه المنطقتان تمثلان نقطة جدال.

٣-٤ التنبؤ وقانون الأعداد الكبيرة

من الحجج التي يموقها المنادون بمبدأ الصلاحية للتنبؤ ما يسمى بقانون الأعداد
الكبيرة، فماذا يعني هذا القانون؟ إنه يعني أنه عندما يتابع الباحث سلوك معين لمجموعة من
المشاهدات القليلة، فإنه يصعب عليه أن يحدد نمطاً أو نموذجاً معيناً يمثل لسلوك لهذه
المجموعة، ونسب وجود مشاهد أكثر ذات سلوك متباين تماماً، وبالتالي ستؤثر بشكل خطير
على السلوك العام لهذه المجموعة القليلة. ولكن عندما يزيد الباحث من عدد مشاهداته فسوف
يتولد لديه إحساس أن تأثير سرك المشاهدات الشاذة سوف يضعف بالنسبة للسلوك العام
للمجموعة ككل. وهكذا كلما زاد الباحث من عدد مشاهداته بشكل كبير وملحوظ فإن تأثير
سلوك المشاهدات الشاذة على السلوك العام للأعداد الكبيرة من المشاهدات يكاد يتلاشى إلى
الصفير. حيث أن تأثيرات سلوكيات العناصر الشاذة يلغى بعضها بعضاً، ويسود فقط سلوك
عام يكاد يكون نمطياً.

وتأسيساً على هذا القانون فقد يركب أحدهم صور من القياس كما في المثال التالي :

- (١) لقد لاحظت أسعار السلعة (س) لسنوات عديدة أو لشهور عديدة، فوجدت أن الاتجاه
لعام هو زيادة السعر بنسبة ٣% سنوياً، كما لاحظت أن المشاهدات الشاذة التي سجلت
نسبة أكبر من ذلك أو أقل منه ليس لها تأثير يذكر على الاتجاه العام.
- (٢) في المستقبل سألني تأثير المشاهدات الشاذة على الاتجاه العام وذلك طبقاً لقانون الأعداد
الكبيرة.

النتيجة من (١) و (٢) : لذلك فيني أتوقع استمرار هذا النمط من التغير أو الزيادة في أسعار
السلعة (س) بنسبة ٣% في السنة القادمة. وعليه فإذا كان سعر السلعة (س) هذا العام هو
١٠٠ جنيهاً، فإن سعرها في العام القادم سيكون ١٠٣ جنيهاً، وإذا كان سعر السلعة (س) هذا
العام هو ٢٥ جنيهاً، فإن سعرها في العام القادم سيكون ٢٦,٥ جنيهاً. ورغم صحة القانون،
ولو فرضاً، إلا أنه يمكن القول أن الأحداث والمشاهدات التي حدثت في الماضي لا يمكن أن
تقدم دليلاً على نمطية تكرار الأحداث الاقتصادية في المستقبل.

نقد : هذا وعلي الرغم من صحة القانون فإن كثيراً من الدراسات الاقتصادية بصفة عامة والنماذج الرياضية والاقتصاد القياسي بصفة خاصة يعتمدون علي هذا القانون كأساس لمنهجية البحث العلمي التي يستخدمونها في نماذجهم.

السلوك الاقتصادي للمجتمع الكبير يمكن التنبؤ به نظراً لوجود درجة عالية من إستقرار العلاقات التي تحكم المتغيرات الاقتصادية. لذلك يمكن القول أنه بسبب إستقرار هذه العلاقات نسبياً، فإن عملية التنبؤ بالأحداث مستقبلاً تكون مفيدة في صياغة ملامح السلسلة الاقتصادية المناسبة.

التنبؤ وقانون الأعداد الكبيرة

عندما يتابع الباحث سلوك معين لمجموعة من المشاهدات القليلة، فإنه يصعب عليه أن يحدد نمطاً أو نموذجاً معيناً يمثل السلوك لهذه المجموعة، والسبب وجود مشاهد أكثر ذات سلوك متباين تماماً، وبالتالي ستؤثر بشكل خطير علي السلوك العام لهذه المجموعة القليلة. ولكن عندما يزيد الباحث من عدد مشاهداته فسوف يتولد لديه إحساس أن تأثير سلوك المشاهدات الشاذة سوف يضعف بالنسبة للسلوك العام للمجموعة ككل.

المبحث الخامس

أساليب التعبير وتفسير الحدس الاقتصادي

١-٥ أساليب التعبير

من الأهمية بمكان التمييز بين أسلوبَي التعبير المعياري (التقديري) Normative والتعبير الوضعي (التقريري) Positive وذلك حتى يمكن الحكم علي نوعية البحث وإختيار الأسلوب المناسب للتعبير عنه. ويمكن التمييز بين الأسلوبين باستخدام خصائصهما، وأهم الخصائص للتمييز بين الأسلوبين هي:

أ. من حيث التعريف

الأسلوب الوضعي (التقريري) هو الأسلوب الذي يعبر عن ما هو واقع بالفعل، أو ما هو كائن فعلاً What is، أي وصف ما هو واقع بالفعل. وهذا النوع هو الذي يقتصر عليه البحث العلمي، حيث يمكن حسم أي خلاف باللجوء والاحتكام إلي الحقائق المشاهدة. أما الأسلوب المعياري (التقديري) فهو الأسلوب الذي يعبر عن ما ينبغي، أو يجب أن يكون What ought to be، فهو ينطوي علي أحكام شخصية عن ما هو حسن وما هو رديء. وبعبارة أخرى فإن من خصائص أسلوب التعبير المعياري أنه يحتوي علي أحكام شخصية Value Judgments ولذا فهو يحتوي علي كلمات مثل: ينبغي، يجب أن، لا ينبغي، لا يجب. سواء بشكل صريح أو بشكل ضمني. فعلي مسيل المثال يمكن القول: يجب أن تهتم الدولة بقطاع السياحة أكثر من قطاع الزراعة، أو: ليس بعدل أن يبالغ رجال الأعمال في أسعار سلعهم. هذا النوع من الأسلوب يرتبط بتفضيلات الشخص وميوله ووجهة نظره، ولهذا لا يمكن عقلاً أن نتصّرر حسم خلاف بشأن عبارة تقديرية عن طريق الإحتكام إلي الحقائق والمشاهدات والبيانات الواقعية. بينما الأسلوب الوضعي (التقريري) هو الذي يمكن معه حسم أي خلاف بشأنه، عن طريق الإحتكام إلي الحقائق المشاهدة. مثل ذلك أن نقول: إن رجال

الأعمال يحاولون تعظيم أرباحهم" أو أن "ارتفاع ثمن السلعة يؤدي إلي إنخفاض الكمية المطلوبة منها"، هذا الأسلوب للتعبير الوضعي يصف الواقع بالفعل.

وهكذا يمكن القول أن جوهر أسلوب التعبير المعياري (التقديري) هو أسلوب للتعبير عن ميول الباحث أو نوقه أو تفضيلاته أو مشاعره، وبالتالي يكون هناك مجال للإتفاق أو الإختلاف معه فيما ينطق بهذه النواحي سالفه الذكر. وجدير بالذكر أن التعبير عن رأي الكاتب لا يمثل (بالضرورة) أسلوب تعبير معياري (تقديري)، فإذا قال أحدهم: "قي رأي أن معظم رجال الأعمال يحاولون تعظيم أرباحهم" فإن هذا الأسلوب لا يزال يحمل طابع التعبير الوصفي، حيث أن الكاتب يتكلم عن حقيقة واقعة، لذلك فإذا حذف كلمة أو تعبير "قي رأي" فإن التعبير لا يزال مستقيم المعنى من حيث كونه يعبر عن ما هو واقع فعلاً.

ب. من حيث القابلية أو عدم القابلية للإختبار

يمكن القول أن عدم القابلية للإختبار سمة يَتميز بها أسلوب التعبير المعياري (التقديري). فتعبير الكاتب عن ميوله وتفضيلاته أو مشاعره أو ما يعتقده صواباً أو خطأ أو ظلماً أو عدلاً تعبير غير قابل للإختبار علي أرض الواقع نظراً لغياب المعايير الموضوعية اللازمة لإختبار مصداقية هذا التعبير. أما فيما يتعلق بأسلوب التعبير الوضعي (التقريري) فهو قابل للإختبار غالباً، فإذا قيل مثلاً "مع ثبات العوامل الأخرى، كلما زاد حجم السكان زاد حجم الإستهلاك"، فإنه يمكن إختبار هذا القول عن طريق فحص الإحصاءات المتاحة عن حجم السكان وحجم الإستهلاك خلال السنوات السابقة.

ومن الملاحظ أن أسلوب التعبير الوضعي غير قابل للإختبار أحياناً، وعلي سبيل المثال إذا كتب أحد الباحثين قائلاً: "أنه مع حلول عام ٢٠٠٥ يتوقع أن يرتفع متوسط دخل الفرد في مصر بنسبة ٧٠%"، فإن هذا يمثل أسلوب تعبير وضعي (تقريري)، ولكنه غير قابل للإختبار لعدم وجود البيانات التي تمكن من عمل ذلك. إذ أنها مبنية علي مشاهدات أعوام سابقة.

ج. من حيث الصفة الموضوعية والصفة الشخصية

كذلك هناك من كتاب المنهجية من يعتقد أن أسلوب التعبير المعياري (التقديري) يتصف بالتقييم الشخصي، بينما أسلوب التعبير الوضعي (التقريري) يتصف بتسرعوية. ومحاولة لتقييم هذا الرأي يمكن القول أن أسلوب التعبير علي مستوى النظرية الاقتصادية يتصف بالتقييم الشخصي للمفكر أو الباحث. مثال ذلك، عندما يدعي كتاب المدرسة التقليدية

أن الاقتصاد دائماً متوازن عند مستوى التوظيف الكامل طالما انحصر نور للدولة في كونها دولة حارسة. أما علي مستوى الاقتصاد التطبيقي فإن أسلوب التعبير ليس باللازم أن ينصف بال موضوعية، وإنما قد يعتمد علي لتقدير الشخصي نون أن يخرج ذلك من طابعه الموضوعي. وعلي سنيل المثال إذا حاول أحد الباحثين أن بحسب معدل انتضخم أو حتى حجم الدخل القومي ولم تتوافر له بيانات رسمية تفصيلية تمكنه من إنجاز هدعه، فإنه ربما يحاول تقدير قيمة تمكنه من إنجاز هذا الهدف. إذن فالسمة الشخصية خاصة ينبغي أن ينظر إليها بحذر في التعرف علي نوعية الأسلوب المستخدم.

والسؤال الذي ينثر الآن ويحتاج إلي إجابة هو:

هل يعتبر علم الاقتصاد علم وضعي (تقري) أم علم معياري (تقري)؟

إنقسم كد الفكر الاقتصادي إزاء هذه القضية إلي فريقين:

الفريق الأول :

ويمثل التيار لغالب، حيث يرى أن علم الاقتصاد علم وضعي (تقري) لا يهتم إلا بما هو وقع بالفعل، وبالتالي فليس لعلم الاقتصاد صلة بالقيم الأخلاقية فيما كان مصدرها. وترتب علي ذلك أنه نيس من مهمة الاقتصادي تحديد نوعية الأهداف الاقتصادية سواء علي المستوى الكلي أو الجزئي، وإنما تتحدد مهمته حصراً في تحديد الآثار الاقتصادية التي تنشأ عن الطرق والأساليب الاقتصادية المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف، ذلك أن تحديد الأهداف الاقتصادية كما يرى ذلك الفريق يقع علي عاتق المفكر السياسي أو حتى علي رجل السياسة بصفة عامة وعلي الفر- ذاته سواء كان مستهلكاً أم كان منتجاً.

وعلي سبيل المثال، نيس من مهمة الاقتصادي أن يبدي رأيه فيما إذا كان إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الفقراء ينصف بالعدل أو بالظلم مثلاً، وإنما من مهمة الاقتصادي أن يحدد الآثار الاقتصادية التي تترتب علي إعادة توزيع الدخل القومي، بأن يقول مثلاً أن إعادة توزيع الدخل القومي سنودي إلي زيادة الإستهلاك بنسبة معينة (٢٠% مثلاً). كذلك علي المستوى الجزئي Micro Level تتحدد مهمة الاقتصادي في إبداء النصيحة الاقتصادية لرجل الأعمال من أجل تحقيق أهداف منشأته. فمثلاً إذا كان هدف رجل الأعمال هو تحقيق معدل معتدل من الأرباح بأقل معدل مخاطرة ممكن، فإن مهمة الاقتصادي رسم السياسة الاقتصادية لتحقيق هذا الهدف. علي أنه قد يحدث أحياناً أن يقوم رجل الأعمال بدوره لاقتصادي أيضاً،

وبالتالي فحينما يختار أهدافه الاقتصادية ثم يحدد طريقة تنفيذ هذه الأهداف يمكن القول أنه ينزع من نفسه - بشكل مؤقت - صفة الاقتصادي.

كذلك يلاحظ أحياناً وجود نقاط معينة في علم الاقتصاد يكاد يتلاشى عندها الحد للفواصل بين ما هو معياري (تقديري) وما هو وضعي (تقديري). وعلى سبيل المثال، عندما يقوم الاقتصادي بدراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع كبير باستخدام تحليل التكلفة/المنفعة، فقد يضطر إلي أن يدخل في حساباته نتائج أو توصيات ذات طبيعة معيارية. فقد يتوقع أن يكون للمشروع موضع الدراسة آثار إجتماعية سيئة، ومن ثم فلا بد من أن يعتمد الاقتصادي على آرائه وتفضيلاته في تحديد أتمسب طريقة لتعويض المضارين من إنشاء المشروع، أو تحديد الآثار الضارة المباشرة وغير المباشرة، وكذلك تحديد المنافع الإجتماعية المباشرة وغير المباشرة لإنشاء هذا المشروع. ومن ثم فإن هذا التقرير (وضعي) يعد نوعاً من المعيارية (تقديري) يمارسها الباحث الاقتصادي في دراسته لجدوى المشروع اقتصادياً.

وهكذا يمكن القول أن أكثرية الاقتصاديين يعتقدون أن علم الاقتصاد ذو طابع وضعي (تقديري)، وينبغي ألا يفهم من ذلك أن علم الاقتصاد ليس له علاقة بالطابع المعياري، بل العكس هو الصحيح، ذلك أن النظرية الاقتصادية قد أسست على قرارات فردية أو حكومية تعكس أحكاماً قيمة أو تفضيلية، أي قرارات ذات طابع معياري. فعلى سبيل المثال، عندما يتخذ المستهلك قراراً بشراء كمية من الموز مثلاً بدلاً من كمية من البرتقال رغم تساوي لقيمة النقدية للكميتين، فإن قراره هذا ذو طابع معياري (تقديري). فالمستهلك وهو يقرر شراء الموز يعتقد أن مستوى إشباعه من إنفاقه لهذا المبلغ النقدي على شراء الموز أعلى نسبياً من مستوى إشباعه من إنفاقه لهذا المبلغ على شراء البرتقال.

ومع ذلك فسيظل علم الاقتصاد يتعامل مع هذه القرارات كمعطيات، دون أن يحاول التأثير على الأفراد لكي يغيروا من أنوالهم أو ميولهم.

الفريق الثاني:

أما الفريق الثاني ويمثل أقلية، وأغلب أعضائه ماركسيين، فيرون أن الفكر الاقتصادي عامة ينبغي بل ويجب أن يكون معيارياً (تقديري). فالاقتصادي ماركس يعتقد أن النظرية الاقتصادية قد قامت على فرضية معيارية (تقديرية) تحولت إلي عقيدة لدى كتاب الفكر الرأسمالي جعلتهم يعتقدون أنها جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الوضعي. أما بالنسبة للماركسيين

فهم يتقدمون إضافة إلى ذلك أن النظرية الاقتصادية ما هي إلا تطوير لأهداف الطبقة الرأسمالية، وتمثل صورة من صور الاستغلال مخفية تحت قناع الاقتصاد الوضعي.

وإذا كان هناك شيء من الحقيقة فيما يقوله الماركسيين، ذلك أن رجال الأعمال مثلاً يحاولون تخفيض مستويات الأجور من خلال مفاوضات معينة مع ممثلي العمال، كما يحاولون رفع مستويات أسعار سلعتهم من خلال سلوكيات إحتكارية معقونة، كل ذلك وغيره من أجل تعظيم أرباحهم. لذلك نجد أن الماركسيين يضعون قدراً كبيراً من اللوم على الاقتصادي الذي يضع نفسه بعيداً عن مجريات النظام السياسي السائد بدلاً من أن يحاول إقحام نفسه من أجل تغيير الواقع الاقتصادي إبي مستوى أفضل عني مستوى الصالح العام. وكذا نرى أن هذه القضية لا تزال عتار جبل كبير يصعب حسمه.

٢-٥ تفسير الحدث الاقتصادي

التفسير السببي والتفسير الغائي

إذا قيل أن المراد بالتفسير هو البحث عن السبب الذي يؤثر علي حدث ما وجوداً وعملاً بحيث يمكن التأثير علي ذلك الحدث مستقبلاً، فإن التفسير بهذا المعنى لا يختلف في جوهره سواء كان تفسيراً لسلوك الإنسان أو لسلوك غير الإنسان، حيث إذا افترضنا أن السلوك الإنساني يصدر عن إرادة حرة وأن سلوك غير الإنسان لا ينبعث عن باعثة ذاتي، فلا يمكن لأحد أن يجادل أن سلوك الإنسان يمكن التأثير عليه. ومن ثم فإنه ينبغي البحث عن أفضل طريقة للتأثير علي سلوك الإنسان وعن السبب الكامن وراء سلوك الإنسان.

هذا وعلى الرغم من عدم إختلاف تفسير السلوك الاقتصادي للإنسان عن تفسير سلوكيات الأشياء الأخرى في مجال العلوم الطبيعية فإنه مما لا شك فيه أن وجود الإرادة الحرة وراء الباعثة علي سلوك الإنسان (اقتصاد ما مثلاً) قد جنب معه فرقاً هاماً بين نوعية التفسير في مجال البحث في العلوم الطبيعية (ونوعية التفسير في مجال العلوم الإجتماعية بصفة عامة) والعلوم الاقتصادية بصفة خاصة. لنفرض أن أحد علماء الفلك مهمت بدراسة السبب وراء تغير درجة الحرارة علي سطح أحد الأجرام السماوية، فليس من المعقول أن يدعي الباحث أن هذا الجرم يغير درجة حرارته بمحض إرادته. كذلك إذا فرضنا أن أحد علماء الجيولوجيا يدرس السبب وراء وجود نوع معين من الصخور في مكان ما، فلا يعقل أن يسأل الباحث الصخر عن سبب وجوده في هذا الموقع، كما لا يتوقع أن الصخور سوف تجيب بأن هذا هو مكانها المفضل لديها، وذلك لأنه ليس لدى كل جرم سماوي أو لصخرة إرادة حرة وإختيار فيما

يحدث لها، وبعبارة أخرى فإنه لا يمكن تفسير ما يحدث للأشياء الطبيعية (خلاف الإنسان) علي أساس حرية الإختيار كما هو الحال بالنسبة للإنسان، كما يظهر من الأمثلة التالية.

(١) يقوم رجال الأعمال بإتخاذ قرارات بزيادة حجم الإستثمار من أجل زيادة الطاقات الإنتاجية لوجدهم الاقتصادية في المستقبل. [تفسير غائي]

(٢) تقوم الحكومات برفع أسعار الضريبة من أجل تكميش الأنشطة مستقبلاً. [تفسير غائي]

تأسيساً علي ما سبق يمكن القول أن هناك نوعين من التفسير:

١. تفسير يقوم علي السببية المحضة ، بمعنى أن الحدث (أ) يكون سبباً في وجود الحدث (ب)، ومن ثم فليس هناك حاجة أو باعث ذاتي يؤثر علي الحدث (ب) وجوداً وهدماً.
٢. تفسير غائي، بمعنى أن حدثاً ما ربما يكون قد وجد بإختيار من أوجده من أجل تحقيق هدف معين.

وعلي هذا الأساس، يمكن القول أن الباحث في مجالات العلوم الطبيعية يستخدم أسلوب التفسير السببي فقط، فالمعادن مثلاً تتمدد وتتكسح بسبب التغير في درجة الحرارة في شكل علاقة طرديه، إذ من المحال القول أن تمعادن تتمدد وتتكسح حسب إرادتها. أما للباحث في مجال العلوم الإجتماعية بصفة عامة والعلوم الاقتصادية بصفة خاصة، يمكن أن يستخدم كلا النوعين من التفسير. وهكذا يمكن تفسير المثالين السابقين علي أساس سببي بدلاً من الأساس الغائي كما سبق، كما يلي:

- (١) إن رجال الأعمال يزيدون من حجم إستثماراتهم، بسبب أن سعر الفائدة قد حقق إنخفاضاً بشكل ملحوظ. [تفسير سببي]
- (٢) رفعت الحكومة سعر الضريبة بسبب العجز الخطير في الموازنة العامة. [تفسير سببي]

هذا وعلي الرغم من أن الباحث في مجال العلوم الاقتصادية لديه فرصة لإستخدام كلا النوعين من التفسير، إلا أن ذلك الوضع لا يمثل ميزة أو عيباً بشكل مطلق، وإنما يمكن أن ينظر إليه علي أنه ميزة من حيث أنه يمثل مجالاً واسعاً أمام الباحث الاقتصادي لإختيار أنسب طريقة لتفسير الحدث الاقتصادي. ولكن أحياناً يكون هذا الوضع عيباً من حيث أن عملية التقصي والبحث عن السبب الحقيقي أو الفرض تكون أكثر تعقيداً. وتجدر الإشارة إلي أنه قد ظهر منذ سنوات مدرسة في منهجية البحث العلمي تنادي بأنه ينبغي علي الباحثين بصرف النظر عن مجالات بحثهم أن يتسموا في تفسيرهم علي التفسير السببي فقط، ولقد وصفت هذه المدرسة بالتطرف حيث أن الباحث في مجال الدراسات الاقتصادية - طبقاً لأفكار هذه المدرسة -

يجب أن ينسب إلي البشر في سلوكياتهم وكأنهم يسكنون ممالك الأجرام السماوية أو المعادن
أو حيوان الأعجم.

الأسلوب للوضعي (التقري) هو الأسلوب الذي يعبر عن ما هو واقع بالفعل
أو ما هو كائن فعلاً.

الأسلوب المعياري (التقديري) هو الأسلوب الذي يعبر عن ما ينبغي أو يجب
أن يكون، فهو ينطوي على أحكام شخصية عن ما هو حسن وما هو ردي.

تفسير الحدث الاقتصادي

المراد بالتفسير هو البحث عن السبب الذي يؤثر على حدث ما وجوداً وهدماً،
بحيث يمكن التنبؤ على ذلك الحدث مستقبلاً. وللتفسير بهذا المعنى لا يختلف
في جوهره سواء كان تفسيراً لسلوك الإنسان أو لسلوك غير الإنسان، فإذا
إفترضنا أن سلوك الإنسان يصدر عن إرادة حرة، وأن سلوك غير الإنسان
لا ينبعث عن باعث ذاتي، فمعنى هذا أن سلوك الإنسان يمكن التأثير عليه.
ومن ثم فإنه ينبغي البحث عن أفضل طريقة للتأثير على سلوك الإنسان وعن
السبب الكامن وراء سلوك الإنسان.

المبحث السادس

المقترح البحثي ومكوناته

إعداد المقترح البحثي هو أولى الخطوات الفعلية أو التطبيقية للباحث في بحثه، وذلك لأن الخطوة السابقة علي هذه الخطوة هي التفكير في البحث والإعداد الذهني للقيام به، لذا فإن إعداد مقترح البحث يعد أول خطوة تطبيقية في إجراء البحث . ولما كان وضع أساس البناء يعد أمراً هاماً وضرورياً لإستقرار البناء وإستمرار العمل فيه بشكل دائم حتى الإنتهاء منه دون مشاكل أو تعقيدات، فإن تصميم مقترح بحثي سليم هو أساس متين للقيام بالمشروع البحثي . ذلك أن المقترح البحثي لا يعدو إلا أن يكون بلورة لفكر الباحث وتخطيط مستقبله للبحث . وكلما كانت رؤية الباحث واضحة كلما كان العمل في البحث يسير بيسر دون مشكلات معقدة . ففي المقترح البحثي تحدد أهداف البحث وحدوده ومنهجيته ، وهذه المكونات بمثابة المنارة للباحث علي طول طريق البحث . لذا سوف يتناول هذا الجزء التعريف بمكونات وكيفية إعداد المقترح البحثي ، مع تعريف بمكونات البحث ومجموعة من الإعتبارات الواجب مراعاتها عند إجراء البحث .

١-٦ المقترح البحثي

مقترح البحث هو أداة الباحث لرسم إطار عام للمشروع البحثي الذي يرغب في القيام به ، وهو في ذات الوقت أداة لبطورة فكر الباحث فيما يتعلق ببحثه وجمعه لأطراف البحث في تواصل وتكامل ذو معنى . لذا فإن المقترح البحثي لابد وأن يشتمل علي المكونات التالية :

- عنوان البحث (العنوان المقترح للبحث) .
- تعريف وتوصيف مشكلة البحث وبالتالي فكرة البحث .
- تحديد أهداف البحث سواءً في هذا الأهداف الرئيسية أو الفرعية .
- تحديد منهجية البحث .
- تصور مبدئي لهيكل البحث .
- قائمة المراجع المبدئية .

وسوف نسمى في الجزء التالي لإرساء وإيضاح مجموعة القواعد الواجب إتباعها لبناء كل مكون من تلك المكونات بشكل صحيح وسليم ، وذلك وصولاً إلى إعداد مقترح بحثي سليم وصحيح ، مع أعضاء أمثلة في كل موضع ممكن حتى تكون مرشداً ودليلاً .

٢-٦ صياغة عنوان البحث

عنوان البحث هو أول ما يطلعه القارئ في أي بحث ، وهو أحد أدوات أو أساليب تصنيف البحث ، عند الأخذ بأسلوب التصنيف تبعاً للموضوعات ، وهو كذلك تعبير الباحث عن بحثه . من هنا تحل صياغة عنوان البحث مكانة هامة في الإعداد للبحث ، وتحتاج وتأخذ وقتاً من وقت الباحث ، إذ يجب أن يكون عنوان البحث معبراً بشكل تام وصحيح ومختصر عن مضمون البحث ، وبالتالي معبراً عن القضية أو المسألة الرئيسية (والمسائل الفرعية بقدر الإمكان) التي يتناولها الباحث في بحثه ، أو تلك التي تدور حولها قضايا البحث . وبالتالي تحتاج عملية صياغة عنوان البحث ، بعض الوقت والعناية من الباحث حتى يكون العنوان معبراً بصدق وفي شمول عن مضمون البحث دون إطالة أو إسراف ، ويتطلب هذا أن يكون الباحث علي وعي تام وفهم عميق ووضوح لفكرة البحث وبالتالي مشكلة البحث .

والواقع أن لصياغة السليمة لعنوان البحث ، بمعنى تعبيرها أو تعبير عنوان البحث عن مضمونه في شمول دون إطالة ، بعد أحد أدوات أو معايير الحكم علي مدى إتمام الباحث بفكرة البحث ومشكلته ، فكلما توافر لدى الباحث (خاصة في المراحل الأولى من البحث) فهم أفضل وروية أكبر لفكرة البحث ومشكلته ، كلما كان من اليسير الوصول إلي صياغة أفضل لعنوان البحث . وعليه ملاحظة أنه في حالة البحوث التي تكون عبارة عن : دراسة حالة ، أو دراسة مقارنة ، فإن عنوان البحث لا بد أن يشمل على إيضاح أو إشارة إلي هذا الأمر ، كذلك الحال إذا كان البحث يشمل علي تطبيقاً علي صناعة معينة ، أو قطاعاً اقتصادياً محدداً ، أو حتى منظمة أعمال معينة ، ففي جميع تلك الحالات يجب أن يشمل عنوان البحث علي إيضاح لهذا المعنى .

٣-٦ صياغة فكرة البحث

فكرة البحث هي أول ما يرد علي ذهن الباحث من بحثه ، فالبحث العلمي يبدأ بفكرة تراود الباحث غالباً ما تكون في شكل أو علي صورة سؤال أو عدة تساؤلات ، وفي سبيل التحقق من هذه الفكرة أو الإجابة عن هذه التساؤلات يقوم الباحث بإجراء البحث لدراسة هذه

الفكرة أو اختبارها للتأكد منها ، بمعنى التأكد من صحتها . وقد يكون الغرض من البحث التعرف علي علاقة بين متغيرين أو قياس أثر أحد المتغيرات علي متغير أو متغيرات أخرى . وقد يكون الغرض منه دراسة ظاهرة معينة أو تحليلها للتعرف علي مكوناتها أو أسبابها أو نتائجها ، وربما تحليل الظاهرة في سياق معين . وبصفة عامة فإن فكرة البحث ببساطة هي ما يريد الباحث أن يبحثه أو يدرسه .

وما يهمنا هنا هو القول أن أحد أهم عوامل نجاح البحث ، هو النجاح في صياغة فكرة البحث .

والنجاح في صياغة فكرة البحث يمكن أن يتحقق من خلال طرح مجموعة من التساؤلات والإجابة عنها . إذ يجب علي الباحث أن يسأل نفسه دوماً (طوال مدة البحث) لماذا؟ كيف؟ ومع الإجابة علي كل سؤال يكون الانتقال إلي المرحلة التالية لتبدأ أسئلة أخرى علي نمط الأسئلة السابقة (لماذا؟ كيف؟) من جديد . وبهذا الشكل يتمكن الباحث من تكوين وتشكيل صورة ذهنية لبحثه ، بمعنى بلورة فكرة البحث . ومرة أخرى فإن نجاح الباحث في بلورة فكرة بحثه هي أول وأحد أهم عوامل النجاح في البحث العلمي .

وعلينا ملاحظة أن فكرة البحث تأتي دائماً في ذهن الباحث في شكل صورة غير واضحة المعالم ، وبالتالي فهي صورة متداخلة الأبعاد والتفاصيل . ومع التفكير ، والمزيد من التفكير والتساؤلات (لماذا؟ كيف؟) تتضح معالم الصورة بشكل أوضح ، وبالتالي يمكن تحديد أبعادها والربط بين أجزائها ، ويكون الباحث في هذه الحالة في حالة شعور بفكرة البحث وإبراك لمكوناتها ، وكلما إتضحت معالم الصورة أكثر أصبح الباحث في حالة رؤية أوضح لفكرة البحث .

ويمكن للباحث للتأكد من وصوله إلي مرحلة الرؤية هذه ، من خلال تعرفه علي مكونات بحثه والعلاقات الرابطة بين هذه المكونات وإتجاهات تلك العلاقات (علاقات أحادية أو ثنائية التأثير وإتجاه) . هنا يكون لدى الباحث رؤية واضحة لفكرة البحث ، وبالتالي يمكنه صياغة فكرة البحث (وأيضاً عنوان البحث) علي نحو كبير من الدقة والصحة ، وهنا يمكنه الإنطلاق في إجراء بحثه بكل ثقة ، ذلك أن المعالم واضحة والحدود ظاهرة . وتلك الأخيرة (حدود البحث) مسألة هامة جداً في مجال إجراء البحوث العلمية ، يرجع هذا إلي حقيقة أن أحد أسباب فشل الباحثين في إتمام بكونهم هو الفشل أو عدم الدقة في تحديد معالم وحدود البحث .

وتفصيل ذلك أن الباحث في بحثه لموضوع معين لابد أن يتطرق إلي موضوعات وقضايا وسائل عديدة ذات صلة بالموضوع الذي يبحثه، وهذا أمر حتمي وضروري حتى يكون البحث في صورة مكتملة ويعالج موضوع البحث في سياقه وفي إطار بيئته. ومن تلك القضايا والمسائل ذات الصلة بموضوع البحث تتبثق وتظهير قضايا ومسائل أخرى فرعية، ثم قضايا ومسائل أخرى فرعية .. وهكذا .. الخ. فالبحث العلمي بمثابة نسق، ولكل نسق أنساق فرعية . ولكل نسق فرعي أنساق فرعية أخرى (ويمكن الرجوع في هذا إلي نظرية النظم) ، فإذا لم يكن لدى الباحث تحديداً دقيقاً وواضحاً لحدود بحثه، وحدود كل مكون من مكونات البحث، فإن الأنساق الفرعية تتداخل ويدور الباحث في حلقة لا نهائية من بحث المسائل لفرعية والتي تأخذ بعيداً عن الموضوع الأصلي. من هنا كان من الضروري التأكيد علي أهمية وضوح حدود البحث وحدود كل مكون من مكوناته في ذهن الباحث وكذلك فكرة البحث .

مثال لصياغة فكرة وعنوان بحث.

يرى أحد الباحثين أن أداء منظمات الأعمال في ظل ملكية القطاع الخاص يختلف عنه في ظل ملكية قطاع السولة. وفي سبيل سعيه لتحقيق من صحة هذه الرؤية أو هذا الفرض لا بد من إجراء بحث أو دراسة للمقارنة بين أداء منظمات الأعمال في ظل كل من ملكية قطاع الدولة وملكية القطاع الخاص. في هذه الحالة لا بد أن يحدد الباحث قطاعاً اقتصادياً و صناعة معينة يستخدمها كمراسة حالة أو حالة تطبيقية، والتبديل لذلك أن يقوم البحث بقياس هذا الأثر في جميع قطاعات الاقتصاد القومي ومختلف الصناعات، وبالطبع هذا أمر يفوق قدرة الباحث الفردي. وبالتالي لا بد أن يختار الباحث قطاعاً اقتصادياً معيناً، ومنه يختار صناعة معينة (فانقطاع الاقتصادي يتكون من عدة صناعات) وربما يختار من الصناعة فرعاً محدداً أو منظمة أعمال محددة، بشرط أن يتحقق فيها الشرط الأساسي أو الفرض الأساسي الذي ينطلق منه الباحث وهو أن يكون هناك تعبيراً في شكل الملكية.

وهناك شرط جوهري وأساسي أيضاً تبدو أهميته على وجه الخصوص في لبلدان غير المتقدمة وهو توافر البيانات والمعلومات عن الحالة التطبيقية موضع الدراسة وإمكانية الحصول عليها في كلا المرحلتين (قبل وبعد لتعير في شكل الملكية). وليس من الضروري أن تكون هذه البيانات والمعلومات منمطة، إذا يمكن للباحث أن يقوم بهذا العمل ، ولكن المهم أن تتوافر في هذه البيانات صفات الكمال والشمول والدقة. ولا بد للباحث أن يحدد مبدئياً المعيار أو مجموعة المعايير التي سوف يستخدمها لقياس أثر تغير شكل الملكية على أداء الوحدات الاقتصادية أو منظمات الأعمال ، إذ يمكن استخدام معيار تطور الربحية أو تطور

الإنتاج الكمي ، أو تطور إنتاجية الفرد أو إنتاجية الأجر . هذا التحديد المبدئي لمعايير قياس
اثر تغير شكل الملكية على الأداء هام جداً في هذه المرحلة لسببين:
الأول: مساعدة الباحث في بلورة فكرة البحث وإيضاح مكوناته وترابطهما .
الثاني: مساعدة الباحث في الحكم على مدى توافر البيانات والمعلومات ، ومدى ملائمة
المتوافر منها للبحث.

وبالوصول إلى هذه المرحلة تكون فكرة البحث قد تبلورت ، ويمكن للباحث تصميم عنوان
البحث، واختيار العنوان الذي يعكس فكرة البحث و يتلائم معها ، ويمكن أن يكون العنوان
(على سبيل المثال) : أثر التغير في شكل الملكية على أداء الوحدات الاقتصادية في قطاع
..... — دراسة حالة لشركة وكما نرى فإن هذا العنوان يعكس فكرة البحث ويشير
إلى مضمونه ويحدد معالمه وحدوده في بساطة وتكامل ، ودون إسهاب أو تقصير .

٤-٦ أهداف البحث

أهداف البحث ببساطة هي ما يرمى إليه الباحث من إجراء بحثه، وهي أيضاً مجموعة
الأهداف التي إن تحققت تحقق الهدف من البحث. وهكذا نجد نوعين من الأهداف لكل بحث،
النوع الأول هو الهدف من إجراء البحث ذاته، والذي قد يكون دراسة متغير معين للتعرف
على مكوناته، أو آليات عمل تلك المكونات، أو تأثير هذا المتغير على متغير أو متغيرات
أخرى، وقد يكون بحث ظاهرة معينة، ومكوناتها، أو انعكاساتها في ظل سياق معين. وهذا
النوع من الأهداف يمكن أن نطلق عليه " الهدف الرئيسي " أو " الهدف العام " للبحث، وذلك
تميزاً عن النوع الثاني من الأهداف وهي مجموعة الأهداف الفرعية التي لا بد من تحقيقها
وصولاً إلى تحقيق الهدف الرئيسي أو الهدف العام للبحث. فالهدف الرئيسي لا يمكن الوصول
إليه دفعة واحدة أو خطوه واحده ، بل يلزم مجموعة من الخطوات كل خطوة من تلك
الخطوات هي تحقيق لهدف من الأهداف الفرعية ، وبتحقيق وتجميع الأهداف الفرعية يتحقق
الهدف الرئيسي أو العام وهو الهدف النهائي للبحث .

٥-٦ منهجية البحث

وهي المنهج أو السبيل الذي سوف يسير عليه الباحث لتحقيق أهدافه ، وبالتالي تحقيق
أهداف البحث. فالمنهجية هي الطريق الذي يرى الباحث أنه سرف يبلغ به أهداف البحث،
وهي الأدوات التي سوف يستخدمها الباحث لتحقيق أهداف البحث . ومن هنا تأتي العلاقة

الوثيقة بين أهداف البحث ومنهجيته ، هذه العلاقة هي التي يجب أن يوليها الباحث كل عناية ورعاية واهتمام . فإذا كانت المنهجية هي أدوات وطريق الوصول إلى الأهداف المحددة ، فإنه كما تعلم هناك دائماً أكثر من طريق للوصول بين نقطتين ، وبالتالي يجب على الباحث أن يكون على بينة من هذه الحقيقة ، وأن يكون اختياره لأنسب الطرق ، في ظل ظروف وطبيعة البحث الذي يقدم به .

أضف إلى هذا أنه في البحوث المتقدمة Advanced Research يكون التزاماً على الباحث أن يشرّح المنهجيات المختلفة المتاحة أمامه في إطار طبيعته ورسائله لاختيار فيما بينها ، ثم يختار منها منهجية محددة ليتبعها في بحثه ، ثم يبرر هذا الاختيار في علاقته بطبيعة وأهداف البحث . لكل هذا يجب على الباحث ألا يقتصر في عمله على المنهجية المختارة لإجراء البحث فحسب ، بل يجب أن يوضح مدى علمه بمنهجيات أخرى ، ويبرر اختياره للمنهجية المختارة .

ولما كانت المنهجية هي السبيل لتحقيق أهداف البحث ، فهذا يعني أنه لا بد للباحث من مراجعة الارتباط بين كل هدف رئيسي وفرعي والمنهجية التي إختارها لإجراء بحثه ، بمعنى أن كل هدف من الأهداف الواردة في أهداف البحث لا بد أن يقابله منهجية تستخدم لتحقيقه .

مثال لصياغة أهداف ومنهجية بحث

عودة إلى مثالنا السابق بشأن التعبير في أداء منظمات الأعمال أو وحدات الاقتصادية غير نحر في شكل كمية ، في هذا البحث يمكن أن يكون الهدف العام للبحث هو قياس التغير في أداء الوحدة الاقتصادية كنتيجة لتغير شكل الملكية . لاحظ هنا أن الهدف النهائي للبحث قد تمت صياغته على هذه الصورة فهو يعني القياس ، وهذا يعني بل يعنى على البحث أن يستخدم المنهج الكمي ، ذلك أن القياس لا يكون إلا كمياً . أما إذا صاغ الباحث الهدف النهائي للبحث على النحو التالي: تحديد (أو التعرف على) التغير في أداء الوحدة الاقتصادية نتيجة تغير شكل الملكية ، ففي هذه الحالة فإن الباحث أقرب إلى استخدام المنهج الوصفي ، مع ملاحظة أنه يمكنه أيضاً استخدام المنهج الكمي ، فالتعرف على أو التحديد يمكن أن يكون كمياً أو وصفياً . نخلص من هذا إلى أن اختيار وتحديد وصياغة الهدف النهائي للبحث من الأمور الهامة جداً في مجال البحوث العلمية، ويجب أن يحددها الباحث في ضوء اختياره أو تصوره للمنهجية للمختارة للتطبيق مع البحث.

ولما كان أداء الوحدة الاقتصادية يمكن النظر إليه على إنه محصلة لأداء الإدارة العليا (وظائف التخطيط والتوجيه والتنسيق) ، والعمالة (وظيفة التشغيل أو التنفيذ) ، فإن الأهداف الفرعية المحققة للهدف العام للبحث ، يمكن أن تكون : قياس التغير في أداء الإدارة العليا ، وقياس التغير في أداء العمالة ، مع ملاحظة انه يمكن استبدال " قياس " بـ " تحديد " أو التعرف على . ويمكن أيضاً استنباط أهداف فرعية أخرى عديدة .

هذه الأهداف الفرعية تتحدد منهجيتها في أدوات القياس التي يمكن استخدامها لقياس هذا التغير، ويقضي هذا مراجعة أدوات القياس المختلفة ثم الانتقاء منها ، بمعنى اختيار أداة قياس (أو أكثر) للتطبيق ، وهنا يتحدد الإطار العام لمنهجية البحث في الأتي :

- مراجعة أدبيات Literature Review لموضوع البحث ، ومراجعة أدبيات قياس الأداء لإختيار أدوات للتطبيق.
- تجميع البيانات اللازمة Data Collection .
- تحليل البيانات Data Analysis ، بمعنى تطبيق أدوات القياس التي تم اختيارها .
- رصد النتائج.

وبالطبع فإن كل هذا سوف يكون في إطار استخدام الباحث للمدخل الكمي ، أما إذا وقع اختيار الباحث على المدخل الكيفي (أو الوصفي) فسوف تكون أهداف البحث الفرعية على النحو الأتي: تحديد (أو توصيف أو رصد) التغير في أداء الإدارة، وتحديد (أو توصيف أو رصد) التغير في أداء العمالة . وفي هذه الحالة أيضا لا بد للباحث من البحث عن منهجية ، بمعنى أداة لتحديد أو توصيف أو رصد تلك التغيرات في أداء كل من الإدارة والعمالة بفعل التغير في شكل الملكية . وهنا سوف تكون منهجية البحث على النحو التالي: مراجعة الأدبيات لتحديد (أو توصيف) العلاقة بين شكل الملكية والأداء ، تحديد (أو توصيف أو رصد) التغير في أداء الإدارة ، توصيف (أو تحديد أو رصد) التغير في أداء العمالة .

وعلينا هنا ايضاح انه حتى في حالة استخدام هذا المدخل الكيفي (الوصفي) فسيظل الباحث بحاجة إلى تجميع بيانات Data Collection وتحليلها Data Analysis ، وعليه هنا تحديد منهجية تجميع البيانات (أسلوب أو أداة تجميع البيانات) ، ومنهجية تحليل تلك البيانات (أسلوب أو أداة التحليل) . والفارق بين المدخلين الكمي والكيفي (بصفة عامة) يتحدد في أسلوب تحليل البيانات وأسلوب تمثيل البيانات ونتائج التحليل . ففي حالة توظيف المدخل الكمي فإن النتائج سوف تتمثل (أو يتم تمثيلها) في صورة كمية (رقمية) ، أما في حالة استخدام المدخل الكيفي (الوصفي) فسوف يكون تمثيل النتائج في صورة وصفية .

٦-٦ مكونات وهيكل البحث

يكون البحث من أربعة مكونات أساسية ، يمكن أن نطلق عليها الأركان الأساسية للبحث العلمي . ذلك أنه لا بد من توافر هذه المكونات ، وتلك الأركان في لبحث حتى يكون بحثاً علمياً متكاملاً ، ونقص أحد هذه الأركان ينفي عن العمل صفة البحث . وبالتالي ينفي عن القائم به صفة الباحث . هذه المكونات الأساسية تتمدد في الأتي :

أ. مقدمة. Introduction

وهي مقدسة البحث ، وفيها يعرض الباحث مشكلة البحث ، وفكرته . وأهداف البحث (الرئيسية والفرعية) ، والمنهجية المستخدمة لتحقيق أهداف البحث ، ثم حدود البحث ، وهيكله.

ب. مراجعة الأبحاث. Literature Review

وفيها يعرض الباحث لمحصلته من مطالعة وإستيعاب كل ما كتب ونشر عن القضايا الرئيسية والفرعية التي يتعرض لها في بحثه .

ج. تجميع وتحليل البيانات. Data Collection and Analysis

ويستعرض الباحث فيها أدوات تجميع البيانات التي استخدمها ، وما تم التوصل له من بيانات ومنهجية التحليل ذاته .

د. عرض النتائج. Presenting the Findings

وفيها يعرض الباحث لنتائج التي تم التوصل إليها والتي أستر عنها تحليل البيانات التي تم تجميعها .

هذه هي المكونات الأساسية لأي بحث علمي ، وهذه المكونات هي التي تمثل هيكل البحث ، ولكن في العادة لا يكون هيكل البحث علي هذه الصفة ، بل يكون في شكل مجموعة من الأجزاء المترابطة من أبواب ينقسم كل منها إلي فصول (فصلين كحد أدنى) ، وتنقسم الفصول إلي مباحث . وربما يرى الباحث أن يكون هيكل البحث في شكل فصول دون الحاجة إلي تجميعها في أبواب أو تفصيلها إلي مباحث. علي أية حال فإن هيكل البحث أمر يرجع إلي طبيعة البحث في لمقام الأول ، و لإختيار الباحث وتقديره . ما يهمنا هنا هو القول أن هيكل لبحث هو أسلوب تقديم لباحث لبحثه ، وبالطبع فإن الباحث سوف يسعى إلي إختيار أفضل

صورة لتقديم بحثه ، مع ملاحظة أن الجودة في الشكل العام للبحث ترتبط إلى حد كبير بمدى تفهم وتفاعل الباحث مع بحثه. ومفاد القول هنا أنه لا بد على الباحث من مراعاة (يقدر الإمكان) التوازن بين أجزاء (أبواب وفصول) البحث .

٧-٦ الجداول والأشكال

يستخدم الباحث الجداول والأشكال في بحثه في موضعين أساسيين ، هما: تمثيل وعرض البيانات والمعلومات التي قام بتجميعها بغية تحليلها ، وعرض نتائج التحليل ونتائج البحث التي توصل إليها . وفي كلتا الحالتين ، هناك مجموعة من القواعد والاعتبارات التي لا بد للباحث من الالتزام بها عند التعامل مع الجداول والأشكال في بحثه ، هذه القواعد والاعتبارات يمكن تجميعها في العبارة التالية: لا بد أن يكون لكل جدول ولكل شكل رقم وعنوان ومصدر. وتفصيل ذلك علي النحو التالي .

أ. الترقيم Numbering

لا بد أن يكون لكل جدول ولكل شكل من الجداول والأشكال الواردة بالبحث رقم ، هذا الرقم يتكون من مقطعين (أو جزئين) ، المقطع أو الجزء الأول هو رقم الفصل الذي يقع فيه الجدول أو الشكل ، أما المقطع أو الجزء الثاني فهو رقم مسلسل الجدول أو الشكل في الفصل.

ب. العنوان Label

لا بد لكل جدول أو شكل من عنوان ، هذا العنوان يعبر في بساطة وسهولة عن مضمون الجدول أو الشكل ، بمعنى ما يعبر عنه الجدول أو الشكل .

ج. المصدر Source

لا بد من ذكر مصدر الجدول أو الشكل ، بما في ذلك رقم الجدول أو الشكل في المرجع المأخوذ منه ذلك الجدول أو الشكل ، مع ذكر بيانات المرجع كاملة . فإذا كان الجدول من تركيب الباحث ، بمعنى أن البيانات الواردة به تم تجميعها من أكثر من مصدر ، يجب ذكر هذه المصادر مجتمعة في نهاية الجدول ، مع الإشارة إلى أن الباحث هو الذي أعد الجدول . وإذا كان الشكل مأخوذاً (منقولاً) من أحد المصادر فلا بد من ذكر بيانات المصدر بوضوح وتفصيلاً ، أما إذا كان الشكل من تصميم الباحث فيذكر ذلك عند المصدر .

مشال حول التعامل مع الجداول والأشكال

يفرض أن باحثاً يقوم بتسجيل التغير في حجم العمالة في القطاعات الاقتصادية المختلفة في علاقتها بحجم الاستثمار في تلك القطاعات ، ويرغب للباحث في عرض بيانات تطور حجم العمالة في القطاعات الاقتصادية المختلفة مع تمثيلها بيانياً لتوضيح نصيب كل قطاع من القطاعات الاقتصادية من حجم عمالة الكلية . ونفترض أن للباحث قام بتجميع البيانات التي نتى بالغرض من إصدارات التقرير السنوي الصادر عن إحدى للوزارات المعنية . في هذه الحالة يمكن للباحث أن يعرض البيانات التي قام بتجميعها في صورة جدول على النحو الآتي:

جدول ١-١ : تطور العمالة في القطاعات الاقتصادية ١٩٩٥ / ١٩٩٩ (بالآلاف).

١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	
xxx	xxx	xxx	xxx	xxx	الزراعة
xxx	xxx	xxx	xxx	xxx	الصناعة
xxx	xxx	xxx	xxx	xxx	...
xxx	xxx	xxx	xxx	xxx	...
xxx	xxx	xxx	xxx	xxx	...
xxx	xxx	xxx	xxx	xxx	...
xxx	xxx	xxx	xxx	xxx	الإجمالي

المصدر : وزارة ١٩٩٩ ، التقرير السنوي للعمالة لعام ١٩٩٩ ، جدول (١٢) ، ص (١٢٢).

أما إذا كان الباحث يرغب في تحليل هذا التطور على مدى زمني طويل ، فيمكنه الإستعانة بأكثر من إصدار من الإصدارات التي تحوي البيانات المطلوبة ، وفي هذه الحالة يكتب المصدر على النحو الآتي :

المصدر : وزارة ١٩٩٩ ، التقارير السنوية للعمالة ، سنوات مختلفة.

— الفترة من ١٩٩٩ إلى ١٩٩٩ من تقرير عام ١٩٩٩ ، جدول (١٢) ، ص (١٢٢).

— الفترة من ١٩٩٩ إلى ١٩٩٩ من تقرير عام ١٩٩٩ ، جدول (١٢) ، ص (١٢٢).

— وهكذا

وننتقل الآن إلي التعامل مع الأشكال . إذا أراد الباحث تمثيل البيانات التي عرضها في جدول فإنه إما أن يختار أسلوب للتمثيل ويقوم بتصميم أو تركيب الشكل ، وفي هذه الحالة فإن المصدر يكتب كالأتي : من إعداد الباحث ، وإما أن ينقل شكلاً من مصدر محدد ، وفي هذه الحالة عليه ذكر بيانات المصدر كاملة مفصلة . وفي الحالتين لابد من رقم وعنوان للشكل .

٨-٦ المراجع والمصادر

يستخدم الباحث في بحثه العديد من المصادر ، ويبدأ استخدامه للمصادر منذ بداية تفكيره في موضوع البحث ، حيث يطلع علي عدد من المراجع ذات الصلة بموضوع البحث ، والتي تعينه علي بلورة فكرة البحث وصياغتها في صورة علمية سليمة . يلي ذلك لجوء الباحث إلي المصادر مرة أخرى ممثلة في كتب ودوريات علمية لتعينه علي إعداد مراجعة الأدبيات ، وذلك في تمهيد لبدء مرحلة إختيار أدوات تجميع البيانات ثم تجميع البيانات ، وفي هذه المرحلة لا بد من اللجوء إلي مصادر معينة لتجميع ما يحتاجه الباحث من بيانات ومعلومات . وعلي مدار تلك السلسلة الطويلة يتجمع لدى الباحث حجم كبير من البيانات والمعلومات عن تلك المصادر التي لجأ إليها الباحث في إعداده لبحثه . ويلزم هنا تسجيل كل بيانات المصادر التي استخدمها الباحث في بحثه في وثيقة البحث ، لأنها جزء لا يتجزأ من البحث ، وجزء أصيل في عملية إعداد البحث .

وعملية إثبات مصادر البحث لها جانبان :

الأول: في حالة ما إذا أخذ الباحث فكرة معينة أو نتيجة محددة توصل إليها باحث آخر ، أو استخدم الباحث معلومة أو بياناً . في هذه الحالة يكون الإثبات غالباً في نهاية الصفحة التي ورد فيها هذا الأمر .

الثاني: هو إثبات كافة المراجع والمصادر التي استخدمها الباحث في بحثه في قائمة واحدة في نهاية وثيقة البحث .

أ. إثبات المصادر

كما سبق أن أشرنا فإن الباحث يبدأ استخدامه للمراجع والمصادر منذ بداية تفكيره في موضوع البحث ، وتزداد كثافة استخدام المراجع أثناء مرحلة مراجعة الأدبيات Literature Review ، وفي هذه المرحلة علي وجه التحديد قد يجد الباحث حاجة إلي الإشارة إلي فكرة سبقه لها باحث آخر ، أو وردت في أحد الكتب أو الدوريات العلمية ، وهنا يسمح للباحث بنقل

عقراً هي رزماً تخدم بحثه، ولكن الأمانة العلمية تقتضى إثبات مصدر هذه الفكرة بكل وضوح وأمانة. ومن ناحية أخرى قد يجد الباحث في أحد المراجع التي تداولها خلال مرحلة مراجعة الأدبيات Literature Review نص يخدم وجهة نظره التي يطرحها في بحثه ، سواءً كانت تأكيداً لما يطرحه ، أو حتى تخالف ما يطرحه فينقدها بالشكل الذي يخدم بحثه . وفي هذه الحالة يمكن للباحث أن ينقل هذا النص إلى بحثه ، ولكن مع مراعاة الآتي :

- أن يكون النص المنقول في أضيق نطاق ممكن .
- إذا زاد نفس المنقول عن سطر واحد ، يجب أن تكون المسافة بين الأسطر أقل من المسافة بين الأسطر الأخرى في متن البحث وذلك للتمييز .
- أن يحدد نصوص المنقول بفصلتين صغيرتين عنويتين ، وذلك للتمييز والإيضاح بينه وبين باقي المتن

وفي جميع الأحوال ، يتحتم إثبات المصدر في نفس الصفحة ، ويكون الإثبات بصيغ تختلف في الشكل تبعاً لكون المصدر المراد إثباته كتاباً ، أو بحثاً ورد في دورية علمية ، وذلك على النحو الآتي :

- إذا كان المصدر كتاب ، تستخدم الصيغة التالية :
- اسم المؤلف ، عنوان الكتاب ، (مكان النشر : دار النشر ، سنة النشر) . رقم الصفحة.
- إذا كان المصدر مقال أو بحث علمي ، تستخدم الصيغة التالية :
- اسم المؤلف ، عنوان المقال ، عنوان الدورية ، رقم الجزء ، رقم العدد ، السنة ، رقم الصفحة.

ب. قائمة المراجع

هي قائمة مكانها نهاية وثيقة البحث ، وتضم بياناً بكافة المراجع التي استخدمها الباحث في بحثه ، وتشمل المراجع كل من : الكتب ، التقارير ، الدراسات ، الرسائل العلمية ، الثوريات ، مصادر البيانات التي تم توظيفها في البحث . والغرض من هذه القائمة هو إثبات المصادر التي استخدمها الباحث في بحثه ، وفي ذات الوقت إعطاء غيره من الباحثين فكرة واضحة عن الوثائق ذات الصلة بموضوع البحث . لذا فإنه من الأمور الهامة في هذا الصدد أن يكون تسجيل هذه المصادر بكل نقه ووضوح وتحديد كامل لا يحتمل أي لبس . ويكون إثبات مصادر البحث في قائمة المراجع مرتباً ترتيباً أبجدياً ، سواء في هذا المراجع العربية أو الأجنبية ، ويجب تخصيص قسم منفصل لكل منهما ، ودخل القسم يكون ترتيب المراجع أبجدياً.

أما صيغة (أو شكل) إثبات المصدر في قائمة المراجع ، فإنها تختلف في حالة ما إذا كان المصدر كتاب عنها في حالة ما إذا كان المصدر مقال أو بحث منشور في دورية علمية . وفي الحالتين فإن صيغة الإثبات لا تختلف عنها في حالة إثبات المصادر ، على النحو المشار إليه سابقاً ، فيما عدا عدم ذكر رقم الصفحة أو الصفحات . ويكون ذلك على النحو التالي :

• إذا كان المصدر كتاب ، تستخدم الصيغة التالية :

أسم المؤلف ، عنوان الكتاب ، (مكان النشر : دار النشر ، سنة النشر).

• إذا كان المصدر مقال أو بحث علمي ، تستخدم الصيغة التالية :

أسم المؤلف ، عنوان المقال ، عنوان الدورية ، رقم الجزء ، رقم العدد ، السنة ، الصفحات.

أما في حالة المراجع باللغة الإنجليزية فيستخدم لإثباتها في قائمة المراجع أحد نظامين ، إما النظام السابق ، أو نظام هارفارد Harvard System وتكون صيغة الإثبات كما يلي :

• إذا كان المصدر كتاب ، تستخدم الصيغة التالية :

Name, Initial. (Year) Title of Book. Place of Publication, Publisher.

• إذا كان المصدر مقال أو بحث علمي ، تستخدم الصيغة التالية :

Name, Initial. (Year) Title of Paper. Journal Title, Volume, Number, Page Numbers.

وفي العادة يكون كتابة عنوان الكتاب أو المقال بالخط المائل.

وتجدر الإشارة هنا إلي أن نظام الترتيب الرقمي ما زال مأخوذاً به في كثير من المنشورات والدوريات ، وفي هذا النظام فإن الإشارة في متن البحث تأخذ شكل أرقام متسلسلة ، وفي نهاية البحث تكون هناك قائمة رقمية متسلسلة يشير كل رقم فيها إلي المصدر المستخدم للرقم المناظر في المتن .

المعهد السابع

مآلات حرامية

تطبيقات على مادة
مناهج البحث الاقتصادي
واعداد
المشروعات البحثية

اعداد

أ.د / صلاح الدين فهمي محيود

السؤال الأول : عرف البحث العلمي ثم اشرح خطواته ، مبدأً رأيك فيما يقال عن دور
الحس النظرى فى حل المشكلات .

الاجابة : للاجابة على هذا السؤال نتعرض بالشرح للنقاط التالية :-

- ١ - مفهوم البحث العلمى .
- ٢ - خطوات البحث العلمى .
- ٣ - لماذا البحث العلمى ؟

١ - مفهوم البحث العلمى : يعرف البحث العلمى بأنه خطوات متتالية منتظمة مبنية على
بيانات ومعلومات تم جمعها حول مشكلة ما ، مع القيام بتدقيق وتحليل واختيار
هذه البيانات والمعلومات من أجل ايجاد حل هذه المشكلة أو على الأثرل التخفيف
من حدتها .

٢ - خطوات البحث العلمى : البحث العلمى ثلاث خطوات متتالية هى :-
الخطوة الأولى : التعرف على مواضع المشكلة وحدودها سواء كانت المشكلة علمى
الستوى الجزئى أو على الستوى الكلى .

الخطوة الثانية : العمل على وصف تلك المشكلة بدقة وذلك من أجل تحديد
الفرضيات والتساؤلات الاساسية اللازمة للبدء فى تحديد المشكلة
تحديداً علمياً لايعاوره الشك .

الخطوة الثالثة : وهى خطوة تجيب البيانات والمعلومات ذات العلاقة بالمشكلة
محل الدراسة وذلك من أجل تحديد العوامل المؤثرة فى المشكلة
عملاً على الوصول الى السياسات التى يمكن بها اتخاذ الاجراءات
التصحيحية المناسبة للتغلب على هذه المشكلة أو التخفيف من
حدتها .

٣ - لماذا البحث العلمى ؟

يرى البعض أنه يمكن حل المشاكل التى تواجه المجتمع سواء على الستوى الجزئى
أو على الستوى الكلى عن طريق الحس النظرى للانسان ، حيث يمكن اتخاذ القرار المناسب
ومن ثم يمكن الاستعاضة بذلك عن خطوات البحث العلمى .
وفى الحقيقة فان هذا الرأى يجانبه التوفيق . وذلك أن البحوث العلمية لا تبنى

على المعقّدات والمسلّمات والخبرة فقط ، بل تؤسّر على قاعدة من البيانات لمشكلة محددة تحتاج حلاً ، كما أنها تتميز بأن لها هدفاً محدداً وتتبع أسلوباً منتظماً فهو عبارة عن خطوات متتالية لتحديد المشكلة وتوصيفها ثم جمع البيانات والمعلومات لتحليلها واستنباط النتائج والحلول المنطقية لها .

هذا من جهته ومن جهه أخرى فإن البحوث العلمية تتميز بالمشروعية ، فهي ليست شخصية حيث لا تتأثر بشخصية الباحث ، وبالتالي يساعد ذلك على تطبيق الحلول التي يتم التوصل إليها على الحالات المشابهة الموجودة في منظمات أو جهات أخرى .

السؤال الثاني : هناك أهداف (أسباب) لاجراء البحوث العلمية ، بيّن ذلك بوضوحاً الفرق بين البحوث الأساسية والتطبيقية ؟

الاجابة : ١ - الهدف من اجراء البحوث العلمية :

هناك هدفين (سببين) لاجراء البحوث العلمية هما :-

- أ - حل مشكلة قائمة بالفعل تواجه شركة أو وزارة أو دولة .
- ب - اثراء بعض المجالات العلمية التي هي محل اهتمام الباحثين .

٢ - أنواع البحوث :

على ضوء الهدف من اجراء البحوث يمكن أن نحدد أنواع البحوث فسي نوعين :-

- أ - البحوث التطبيقية : وهي التي تجرى بهدف حل مشكلة حالية ، وتتكلف نفقات هائلة سواء للباحثين أو الخبراء من أجل حل المشاكل التي تواجه المنظمة أو المجتمع . ومن أمثلة البحوث التطبيقية ، البحوث التي تجرى لتحسين إنتاج شركة ما أو التي تجرى لتحسين سيلة المرور في محافظة القاهرة ، أو التي تجرى على قطاع السياحة لتنشيط هذا القطاع ، أو تلك التي تجرى الآن في مصر من أجل تنشيط التصدير الى الخارج .

- ب - البحوث الاساسية : وهي البحوث التي تجرى غالباً في معظم الجامعات ومراكز البحوث العلية ، وهي تهدف الى الحصول على مزيد من المعلومات في المجالات المختلفة لحل اهتمام هؤلاء الباحثين ، بالإضافة الى الحصول على مزيد من الفهم لاحدى الظواهر أو المشاكل التي تواجه العديد من المنظمات أو القطاعات وكيفية

مواجهتها .

والهدف الرئيسي للبحث الاساسية هو الحصول على مزيد من المعلومات والفهم لاحدى الظواهر ، وكذلك بناء نظرية أو نظريات تكون مؤسسة أو قائمة أو مبنية على نتائج تلك البحوث وتصبح هذه النظريات أساساً لمزيد من البحوث حول تلك الظواهر في المستقبل وتعتبر مثل هذه الاجراءات بداية لتكوين أو بناء النظريات .

وأحد أمثلة لبحوث الاساسية هو ما يقدم به الباحثين في الجامعات من أجل الحصول على معلومات عن الجواب المختلفة لانشطة الفعاليات المتعددة المختلفة مثل دور نظم المعلومات السياحية في زيادة الدخل القومي من هذا القطاع * أو دراسة تتم عن الدور الايجابي الذي يمكن أن تقوم به الزكاة في تمويل التنمية في البلدان الاسلامية ، أو دراسة تتم عن تطوير القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية . الخ .

وكما سبق توضيحه فان الفرق الاساسي بين البحوث التطبيقية والاساسية هو أن البحوث التطبيقية تهدف الى حل مشاكل حالية ، بينما الهدف الرئيسي للبحوث الاساسية هو زيادة المعارف الانسانية في مجال معين (فلسفة العلوم) من مجالات المعرفة . ورغم وجود هذا الفارق بين البحث الاساسي والبحث التطبيقي ، الا أن كلا النوعين يتبعان نفس الخطوات المنظمة للوصول الى حل المشكلة .

المسائل الثالث :

حدد الخصائص الاساسية للبحث العلمي ثم اشرحها باختصار .

الاجابة : هناك ثمان خصائص للبحث العلمي تتلخص فيما يلي :-

- ١ - وجود أهداف محددة للبحث .
- ٢ - وجود أساس نظري قسسي .
- ٣ - قابلية البحث للاختصار .
- ٤ - قابلية تكرار التطبيق .
- ٥ - الدقة والثقة .
- ٦ - الموضوعية .
- ٧ - القابلية للتعميم .
- ٨ - البساطة والبعد عن التعقيد .

وعلى الطالب شرح كل نقطة من هذه النقاط دون اخلال .

(يمكن الرجوع الى الكتاب المقرر ص ٨ - ١١) .

السؤال الرابع : - للاطار النظرى للبحث دور هام في وصف وتحديد العوامل ذات الصلة بمشكلة البحث . أشرح ذلك مشيراً الى الخصائص الخمس الاساسية التى ينبغى أن يتضمنها الاطار النظرى .

السؤال الخامس : رضح ما المقصود بالاطر النظرى للبحث ، ثم اشرح مكونات هذا الاطار الاجابىة : السؤالين الرابع والخامس يحملان نفس المعنى ، لذا فان اجابتهما واحده وذلك على النحو التالى :-

يعتبر الاطار النظرى توصيفاً وتحديداً لشبكة العلاقات التى تجمع بين المتغيرات المختلفة ذات العلاقة بموضوع البحث .

وتظهر هذه العلاقات من خلال مراجعة الدراسات السابقة والتى لها صلة بموضوع البحث ولكى تكون هذه العلاقات متكاملة وتعبر عن منطوق موحد لا بد أن تكون لهذه العلاقات تناسق وتنغم ، وهذا أمر مهم لتسمية الأساس العلى لفحص مشكلة البحث .
 وعليه فكأن الاطار النظرى يناقش العلاقات المتبادلة بين العوامل التى تعتبر متكاملة مع وضعية الحالة التى تتم دراستها أو كأنه هو ذلك بالفعل وهذا في حد ذاته يساعد على تسمية الاطار الذهني أو الخلفية العلمية للباحث على افتراض تم اختبار علاقات معينة بطريقة تمكن الباحث من فهم ديناميكية الحالة التى يدرسها .

من هذا يتأكد لنا أنه لى يتم الوصول الى حل جيد للمشكلة فلا بد من توصيف هذه المشكلة بطريقة جيدة ، ثم بعد ذلك يتم تحديد المتغيرات انها تؤثر وتتأثر بهذه المشكلة وبعد ذلك يصبح الباحث في أمس الحاجة الى دراسة شبكة العلاقات التى تربط بين هذه المتغيرات ، لان الأخيرة هى التى ستكتمل من تكوين الفروض ثم اختبارها بعد ذلك وهذا الاختبار هو الذى سيوضح للباحث ما اذا كان حل المشكلة (نتائج البحث) يمكن التطبيق أم لا ؟

وعليه فان بناء النظرية يعد خطوة هامة من خطوات البحث الاعتمادية .

مكونات الاطار النظرى :

للاطار النظرى مكونات (خصائص) تعد أساسية للبحث ، هذه الخصائص أو المكونات هى :-

- ١ - ضرورة تحديد المتغيرات التى لها علاقة بالبحث في دقة بالغة .
- ٢ - ضرورة تحديد علاقة المتغيرات المختلفة بعضها ببعض على ضوء العلاقات الهامة التى افترضها الباحث وجودها بين هذه المتغيرات .
- ٣ - ضرورة تحديد طبيعة واتجاه العلاقات بين المتغيرات بناءً على نتائج الدراسات السابقة وبيان ما اذا كان هذه المتغيرات ايجابية أم سلبية .

- ٤ - ضرورة أن يكن هناك شرح واضح لاسباب توقع وجود هذه العلاقات .
- ٥ - ضرورة أن يكن هناك نموذج نظري للاطار النظرى يوضح هذه العلاقات التى تقترحها أو تفترضها العلاقات النظرية .

السؤال السادس : حدد المتغيرات المختلفة التى يتوقف تحليل أى ظاهرة اقتصادية

عليها ثم اشرح باختصار هذه المتغيرات .

الاجابة : المتغيرات المختلفة هى ٤ متغيرات وهى :-

- ١ - المتغير المستقل .
 - ٢ - المتغير التابع .
 - ٣ - المتغير الوسيط .
 - ٤ - المتغير الداخلى والمتغير الخارجى .
- وتلى العالِب شرح كل متغير من هذه التعريفات مع اعطاء أمثلة كلما أمكن ذلك .
- راجع صفحات (١٤ - ١٧) .

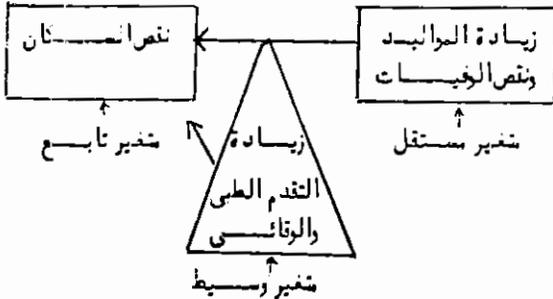
السؤال السابع : حدد المتغيرات المختلفة فى الحالات التالية واشرح مستعينا بالرسم

العلاقة بين تلك المتغيرات .

الحالة الأولى

لاحظ أحد الزائرين لجمهورية مصر العربية أن الزيادة السكانية تفوق الموارد الاقتصادية المتاحة ولخص فى رأيه المشكلة فى " زيادة المواليد، ونقص الوفيات "، وزيادة التقدم الطبى والوقائى فى مصر .

الحل

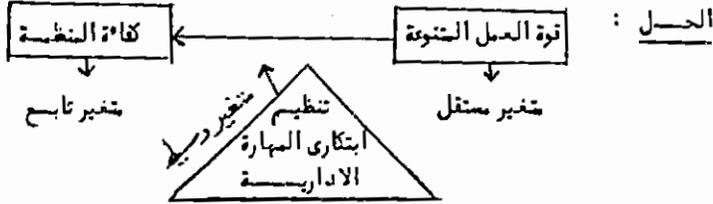


ويمكن للطالب التعليق على هذا الرسم .

الحالة الثانية

اكتشفت إحدى المنظمات الاقتصادية أن كفاءة المنظمة وقدرة الإنتاجية تتحدد على ضوء قوة العمل المتنامية (التى تتكون من أجناس مختلفة حيث أن كل جماعة سوف تجلب معها خبراتها ومهارتها الى مكان العمل) ،

كما أنه يمكن الاستفادة من هذا العامل إذا توافرت لدى المديرين القدرة على الاستفادة
 المثلى من المهارة الادارية والمواهب المختلفة للمديرين أو ما يعرف بالتنشيط الابتكاري .



الحالة الثالثة : إشارة البحوث الى أن نجاح تنمية المنتجات الجديدة مثل " شركة المحبوس " له تأثير على أسعار أسهم هذه الشركة في سوق الأوراق المالية . ومعنى ذلك أنه من المعتقد أنه كلما نجحت الشركة في تنمية المنتجات الجديدة كلما ارتفعت أسعار أسهمها .

الحل :

نجاح المنتجات الجديدة ← تغيير مستقل
 أسعار الأسهم ← تغيير تابع

الحالة الرابعة : أكدت الدراسات الى أن هناك علاقة بين التنمية الاقتصادية في أي مجتمع وبين مدى توافر رأس المال المادي والبشري والطبيعي

الحل :

التنمية الاقتصادية ← تغيير مستقل
 توافر الموارد البشرية والطبيعية والتمنع ← تغيير تابع

الحالة الخامسة : أكدت الدراسات الى أن هناك علاقة بين التنمية الاقتصادية في أي مجتمع وبين مدى توافر الموارد المختلفة بصفة عامة ، إلا أن التنمية الاقتصادية تعتمد على معدل نمو السكان ، وبعبارة أخرى فان العلاقة بين التنمية وبين الموارد المختلفة تعتمد على معدل نمو السكان ، أي تتأثر بها .

الحل :

التنمية الاقتصادية ← تغيير مستقل
 الموارد الاقتصادية ← تغيير تابع
 معدل نمو السكان ← تغيير وسيط

الحالة السادسة : ان العلاقة بين الفن الانتاجي التبع وبين الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الانتاج يعتمد على انتاجية كل من العمل ورأس المال .

الحل :

الفن الانتاجي التبع ← تغيير مستقل
 الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الانتاج ← تغيير تابع
 انتاجية العمل ورأس المال ← تغيير وسيط

الحالة السابعة : هناك وجهة نظر حديثة تؤكد على أن نجاح برامج الصحة الانجابية وتنظيم الأسرة في المساهمة بشكل جدي في خفض الخصوبة يتوقف على قوة وفعالية برامج وسياسات الحكومة في خطط التنميسة .

الحلل : برامج الصحة الانجابية وتنظيم الأسرة ← متغير مستقل
 خفض الخصوبة ← متغير تابع
 برامج التنميسة الاقتصادية ← متغير وسيط

السؤال الثامن : افترض فرضين أحدهما شرطي والآخر اتجاهي مع بيان نوع الارتباط .

الحلل : الفرض الشرطي
 - اذا تحكمت الدولة في طبع أوراق النقد ، فستتمكن من السيطرة على التضخم .

الفرض الاتجاهي

- المثقفون أكثر استجابة للمشكلات الاقتصادية أكثر من غيرهم .
 نوع الارتباط هنا ايجاسي لأنها تشير الى اتجاه العلاقة بين المتغيرات في نفس الاتجاه
 اذا فهي علاقة ايجابية .

السؤال التاسع : بين أي من هذه الفرض شرطية وأيها شرطي اتجاهي :-
 أ - اذا حصل العيار على تدريب كافٍ لمواجهة الأزمات الجوية فان نسبة حوادث الطائرات تقل .

الحلل : هذا الفرض شرطي قابل للاختبار ، فمن طريق التعرف على الدورات التدريبية التي يحصل عليها الطيارون ، ومعرفة عدد الحوادث التي ارتكبها كل منهم خلال فترة معينة يكون من الممكن التعرف على ما اذا كانت العلاقة سلبية أم لا ؟ فاذا كان الارتباط سالباً يكون الفرض صحيحاً .

ب - كلما زادت كمية النقود المتداولة في السوق كلما زاد مستوى الأسعار .

الحلل : هذا الفرض اتجاهي موجب لأنه يشير الى اتجاه العلاقة بين المتغيرات المختلفة
 ج - كلما ارتفعت كثافة الطرق كلما انخفضت مشاكل النقل والحرور .

الحلل : هذا الفرض اتجاهي سلبى لأنه يشير الى اتجاه العلاقة بين المتغيرات المختلفة
 د - الاطفال أكثر استجابة للاعلانات التلفزيونية من الرجسسال .

الحلل : هذا الفرض اتجاهي فرضي لأنه يفترض أن الفرق بين مجموعتين من أفراد المجتمع

(أطفال / رجال) بخصوص تغيير معين - هو الاعلانات - أكثر أو أقل من ، صحيح
 ه - هناك علاقة بين سعر الصرف وبين مستوى الرضا الوظيفي .

الحل : هذا الفرض لا يشير الى اتجاه العلاقة بين المتغيرات ، بل على العكس هي التي
 حددت هذه العلاقة أو الفرق ، لكنها لم تشير الى اتجاه هذه العلاقة أو الفرق ، ومن ثم
 فلا يمكن أن نحدد ما اذا كانت هذه العلاقة موجبة أم سالبة ، حيث لا يوجد مؤشر على أن
 الارتباط ايجابي أو سلبي .

و - هناك فرق بين قيم العمل التي يعتقها العامل الياباني والعامل الالمانسي .
الحل : هذا الفرض لا يحدد اتجاهها محدد ، فاتجاه العلاقة غير واضح ، أو لأن نتائج
 الدراسات السابقة متعارضة ، وبالتالي فاننا لانعرف ما اذا كانت قيم العمل أقوى لدى الالمان
 أو لدى اليابانيين ، ذلك أن هذا الفرض يفترض وجود فرق أو فرق بين مجرتين من العمال
 بخصوص تغيير معين ، لكننا لانستطيع أن نحدد أي من المجموعتين أقل أو أكثر تأثيراً بهذا
 التغيير ، إذ لا يمكننا الأخذ باتجاه معين ومن أوله ترجح أحد الاتجاهين .

السؤال العاشر : ربما تكون مرحلة تحديد مشكلة البحث أكثر خطورة من مرحلة حلها .
 ناقش ذلك .

الاجابة : من المهم وصف المشكلة البحثية بعبرة واضحة دقيقة وتعريفها تعريفاً
 علمياً ، وعلى الرغم من كثرة الدراسات السابقة التي يشير اليها الباحث الا أنها لاتغني عن
 التعميد الدقيق لمشكلة البحث .

ولا يستلزم وجود مشكلة بحثية في مجتمع ما أو قطاع ما أو حتى منظمة ما ان هناك شيئاً
 خطيراً يحدث حالياً وتحتاج الى حل فوري ، فقد تشير المشكلة ببساطة الى قضية محل اهتمام
 الباحث بحيث لو وجدت الاجابة الصحيحة لها فان وضع القطاع أو المنظمة أو المشروع سيزداد
 قوة وتحسن .

وعلى ذلك فانه من المفضل تعريف مشكلة البحث بانها " أي وضع أو ظروف توجد فيها
 فجوة بين الحالة الحاضرة وبين الحالة أو الوضع المرغوب فيها " . ومعنى ذلك أنه من الممكن
 أن ينضم تعريف المشكلة مشاكل موجودة حالياً وكذلك التطلع الى أفضل الظروف التي يمكن
 أن تكون عليه الشركة أو المنظمة أو المجتمع .

وعلى الباحث أن يحدد بكل دقة مشكلة البحث ، ومن ثم ما يهدف اليه من هذا
 التحديد ، فمهل هو يركز على حل مشكلة قائمة أم هو يسعى الى تحقيق الوضع الأفضل .
 شلاً قد يرى أحد الباحثين أن هناك مشكلة في منظمة تشغل في انخفاض انتاجية
 العاملين ، وقد يرى حلاً لهذه المشكلة في زيادة أجر العامل . في هذه الحالة فان المشكلة
 تبدو في نظر الباحث بسبب انخفاض الأجر العاملين أو حوافزهم مع أن دراسة حقيقية وواقعية

للمشكلة توضح أن سبب انخفاض الانتاجية هو انخفاض مستويات العاملين ونظام الحوافز المطبق وفي ظل هذه الظروف فإن زيادة أجر العامل لن يؤدي إلى زيادة انتاجية العامل لأنه لم يحدد المشكلة الحقيقية بكل دقة .

اذن فالأمر يتطلب معرفة سبب المشكلة وأثرها حتى يمكن وضع الحلول المناسبة . ففى المثال السابق الخاير بانخفاض الانتاجية تتحدد المشكلة الحقيقية في انخفاض مستويات العاملين وقلة تأثير الحوافز ، أما آثار المشكلة أو مظاهرها فتتشكل في انخفاض الانتاجية ، والمشكلة الحقيقية التي ينبغي معالجتها هنا هي رفع مستويات العاملين مع تعديل نظام الحوافز . ومع أن الباحث اهتم فقط بتعديل نظام الحوافز الا انه أغفل أهمية مشاركة العاملين ، وحتى يتم اكتشاف ذلك فإن حوافز العاملين وانتاجيتهم لن ترتفع وستحل بنقصة ، وما لم يتم فحص المشكلة الأساسية فلن تحدث الآثار المرجوة حتى مع تدعيم المنظمة بزيد من المال أو المعدات نظراً لأن المشكلة الحقيقية لم تخضع للدراسة والتحليل .

مثال آخر : * العلاقة بين سعر صرف الجنية المصرى والدولار الأمريكى *

فالبعض يرى أن المشكلة لا وجود لها والبعض الآخر يرى أن المشكلة هالغ فيها والبعض الثالث يرى ضرورة تحديد المشكلة بكل دقة . فابن الصناعة والزراعة والخدمات حتى تزداد العادرات وترتفع بالتالى قيمة الجنية المصرى . فليس من المعقول الاعتماد على تعاملات طارئة كحصولات المصريين باخارج أو السياحة أو التزوي لرفع قيمة الجنية المصرى أمام الدولار . وعلى الطالب صياغة هذه المشكلة بكل دقة املأ في الوصول الى حل لها .

ما سبق يتضح أن مرحلة تحديد المشكلة تعد بالفضل أكثر خطورة من مرحلة حلها .

المسؤال الحادى عشر : تواجه ادارة معهد الاقتصاد والبيئة بجامعة ٦ أكتوبر مشكلة انخفاض المستوى العلمى للطلاب ، وقد اتضح بلادارة من التقارير التى قدمت عن مستوى الطلاب أن هناك أربعة عوامل هى :-

- ١ - انخفاض مستوى الجامع في المرحلة الثانوية
- ٢ - عدم حضور الطلاب المحاضرات بانتظام
- ٣ - انخفاض الحافز لدى الطلاب
- ٤ - عدم وجود زيادة طلابية من جانب أعضاء هيئة التدريس

وتد اشارت عدة تقارير من التى عرضت على ادارة المعهد الى أن مستوى الطلاب العلمى يتحسن فقه اذا تطلبت الجامعة حداً أدنى للقبول بالمعهد وليس العكس .

المطلوب :

- ١ - حدد مشكلة البحث وضع فرضية لها .
- ٢ - حدد المتغير المستقل والتابع والوسيط ان وجد .

الحل : ١ - تحديد مشكلة البحث

هل سترتب على تحديد حد أدنى للقبول بالجامعة تحسين المستوى العلي للطلاب ؟

فرضية الدراسة

- ان قيام الجامعة بتحديد حد أدنى للقبول بها سيؤدي الى رفع المستوى العلي للطلاب .
 ٢ - التغيير الممنقول : رفع الحد الأدنى للقبول بالجامعة .
 التغيير التابيع : تحسين المستوى العلي للطلاب .
 التغيير الواسع : وجود زيادة طلابية من أعضاء هيئة التدريس .

وعلى ذلك فسان

اشتراط حد ادنى في مجموع القبول ← يؤدي الى ارتفاع مستوى الطلاب
 أما العكس فهو غير صحيح حيث أن
 ارتفاع مستوى الطلاب ← لن يؤدي الى اشتراط الجامعة حداً أدنى
 للقبول بها .

السؤال الثاني عشر : بين ما اذا كانت النتيجة من هذه الأثلة صادقة أم لا ؟

- أ
 ١ - الامارات العربية المتحدة من دول الخليج .
 ٢ - لاشي* من دول الخليج تصدر نسيجاً .
 ٣ - الامارات لاتصدر نسيجاً . (نتيجة)

الحل : هذه النتيجة صادقة ، وهي من الشكل الأول ، لأن الوصف المكرر محمول
 (ضمن) المعرفى بوضع الكبرى .

- ب
 ١ - الأرض عنصر من عناصر الانتاج .
 ٢ - كل عناصر الانتاج تصورت خلال السنوات السابقة .
 ٣ - تطور عنصر الأرض خلال السنوات السابقة . (نتيجة)

الحل : هذه النتيجة صادقة .

- ج
 ١ - اذا كانت لخدمة الأمن قيمة تبادلية وكانت من السلع الاقتصادية
 ٢ - لكن خدمة الأمن ليست لها قيمة تبادلية .
 ٣ - اذا خدمة الأمن ليست من السلع الاقتصادية . (نتيجة)

الحل : هذه النتيجة كاذبة لان خدمة الأمن لو لم تكن من السلع الاقتصادية لكانت
 من السلع انطبيعية كالهواء والشمس وهذا مستحيل .

- د
 ١ - اذا كانت لخدمة التبريض قيمة تبادلية وكانت من السلع الاقتصادية
 ٢ - لكن خدمة التبريض من السلع الاقتصادية .

٣ - إذن خدمة التريض لها قيمة تبادلية • (نتيجة)

الحل : هذه النتيجة قد تكون كاذبة وقد تكون صادقة ، لا احتمال تقديمها جانبا من قبل الدولة • ويرجع السبب في كونها غير منتجة اختلال شرط عدم اثبات التالي •

١ - إذا كانت خدمة النقل لها قيمة تبادلية وكانت من السلع الاقتصادية •

٢ - لكن خدمة النقل لها قيمة تبادلية •

٣ - إذن خدمة النقل من السلع الاقتصادية • (نتيجة)

هذه النتيجة صادقة •

السؤال الثالث عشر : بين ما إذا كانت العبارات التالية استقرائية أم لا ؟

أ - إذا لاحظنا أن نسبة ما يستهلك الفرد من دخله تقل كلما زاد هذا الدخل فانه يمكن أن نعم ونقول :

" الدول الفقيرة تستهلك من دخلها القوي نسبة أكبر من النسبة التي تستهلكها لدول الغنية "

الحل : العبارة استقرائية (راجع ص ٢٦) ذلك أننا نرجعنا الى أحكام كلية عن طريق مراقبة حالات أو أمثلة جزئية ، أي أنه عن طريق ملاحظة صدق هذا الحكم بالنسبة للجزء ، يمكن تعميمه في شكل قضية كلية •

ب - إذا لاحظنا أن الدخل القوي للفرد محدود ، وأن ما لا يستهلك من الدخل الفردي يدخر •

فانه يمكن استخلاص النتيجة التالية :

" كلما زاد الفرد من انفاقه على الاستهلاك قل ما يدخره "

الحل : هذه العبارة استنباطية وليست استقرائية حيث اعتمدت على افتراض بعض المقدمات المسلم بمحتتها ثم استخلاص النتائج التي تترتب عقلاً على هذه المقدمات •

السؤال الرابع عشر : بين ما إذا كانت العبارات التالية تقريرية (وضعية) أم تديريرية (معيارية) ؟

أ - ان ارتفاع ثمن السلعة يؤدي الى انخفاض الكمية المطلوبة منها •

ب - يجب أن تعطي الدولة اهتماماً لقطاع الصناعة أكثر من اهتمامها بقطاع الزراعة •

ج - ان زيادة الدخل تؤدي الى زيادة الاستهلاك •

د - يجب التوسع في إنتاج السيارات وتخفيض أسعار بيعها للجمهور .
 هـ - ان معدل المواليد أعلى في الفئات ذات الدخل المنخفض عنه في الفئات ذات الدخل المرتفع .
الاجابة : العبارة التفريرية (الاسلوب الوضعى) تختص فقط بما هو كائن فعلاً ، ولذلك فان أى اختلاف بشأن صواب أو خطأ أى عبارة من هذا النوع يمكن حسمه بالجواب والاحتكام الى الحقائق المشاهدة .

وليه فان العبارات (أ) ، (ج) ، (هـ) هي عبارات تفريرية (ذات أسلوب وضعى) حيث يمكن التأكد من صحة أو عدم صحة هذه العبارات بمقارنتها بالواقع المشاهد فعلاً .
 أما العبارات (ب) ، (د) فهى عبارة تدبيرية (أسلوب معيارى) .
 حيث تنطوى على أحكام شخصية عما هو حسن وما هو ردى . وواضح أن مثل هذه العبارات يرتبط ارتباطاً شديداً بتفضيلات الأفراد ووجهات نظرهم وميولهم الشخصية ، لذلك لا يمكن عقلاً أن تنصو حسم خلاف بشأن عبارة تدبيرية عن طريق الاحتكام الى الحقائق والمشاهدات والبيانات الراقعة .

السؤال الخامس عشر : هناك جدل كبير ثار حول مدى صلاحية النظرية الاقتصادية للتنبؤ بالتغيرات الاقتصادية في المستقبل . وضع ذلك .
الاجابة :

مقدمة : في محاولة علماء الاقتصاد والاجتماع وعلماء العلم الطبيعية (المعدلية) للتعرف على الحقائق المعدلية ومحاولة تفسيرها ، فلاحظ أن البحث العلمى في مجال العلم الطبيعية يخضع لقدرة كبير من التدقيق والفحص واختبار دقة النتائج ، على حين أن منهجية البحث العلمى في الدراسات الاجتماعية والاقتصادية لم تنل نفس القدر ، ويرجع ذلك الى الاختلافات الأساسية بين نوعية البيانات المستخدمة في دراسة العلم الطبيعية ونوعيتها .
 البيانات المستخدمة في مجال العلم الاجتماعية والاقتصادية .
 ولعل هذا الاختلاف هو الذى طرح السؤال التقليدى عن : مدى صلاحية النظرية الاقتصادية للتنبؤ بالتغيرات الاقتصادية مستقبلاً .

ولقد انقسم علماء الاقتصاد والاجتماع في اجابتهن عن هذا السؤال الى اتجاهات ثلاث هـى :-

١ - الاتجاه الأول : ويشله رأى " البروفيسور ليمسى " حيث يقول : ان ردود الأفعال البشرية تجاه حدث ما لا تكون عادة بشكل متجانس ومستقر ، بحيث يمكن التنبؤ برود الأفعال هذه مستقبلاً . ومع ذلك فان ملاحظة سلوكيات جموعات كبيرة من البشر تجاه مؤثر ما يمكننا من الخروج بنتيجة مؤداها أن هذه السلوكيات أوردود الأفعال تجاه مؤثر معين ليست متباينة تماماً ، بل عكس العكس

يوجد بينها قدر من التجانس والاستقرار . . . ولعل شال ذلك أن نقول أنه في المجموعات الكبيرة كلما ارتفعت درجة الحرارة كلما زاد الطلب على الثلجات . . . فإذا ارتفعت درجة الحرارة في بلد ما ولم يشتر شخصاً أو اثنتان مياه غازية فإن هذا لا يعد دليلاً على فشل النظرية فسي التنبؤ بالأحداث المستقبلية فإنا نحن يمكننا التنبؤ بسهولة بحدوث الأفعال بشكل جماعي تجاه مؤثرها .

الاتجاه الثاني : ويشمل " اللورد روتنز " حيث يرفض ويعترض على إمكانية التنبؤ أو التوقع بالتغيرات الاقتصادية مستقبلاً بناءً على أحداث أو بيانات جاءت من الماضي . فاجراء دراسة الهدف منها قياس درجة البرودة السريعة على نوع معين من الأسماك في فترة ما ، لا يعني أن هذه النتيجة يمكن تعميمها مستقبلاً حتى تصبح قاعدة أو قانون خصوصاً أن هناك عوامل أخرى بخلاف السعر تؤثر على مرونة الطلب . ومع ذلك يبقى سؤال هام هل هذا الموائل ينطبق على السلوك الاقتصادي للفرد أم السلوك الاقتصادي للمجتمع ، حيث أن الذي يهنا هنا هو السلوك الاقتصادي للمجتمع وليس للفرد . ذلك أن السلوك الاقتصادي للمجتمع الكبير يمكن التنبؤ به نظراً لوجود درجة كافية من استقرار العلاقات نسبياً ، وهذا هو الذي يجعل التنبؤ بالأحداث مستقبلاً فيدياً في صياغة ملاح السياسة الاقتصادية المناسبة .

ولكن يتحقق الشرط أو الفرض السابق لا بد من أن يتحقق ما يلي :-

- توافق البيانات الاقتصادية بحد كاف وأن تكون ناتجة عن عدد كبير من المشاهدات .
 - ضرورة استخدام الأسلوب المناسب في التحليل الإحصائي .
- ولعل هذا يقفنا الى قانون الأعداد الكبيرة حيث تأكد أنه عندما يزيد الباحث من عدد مشاهداته فإن تأثير سلوك المشاهدات الشاذة على السلوك العام للاقتصاد الكبيرة من المشاهدات يتناقص الى الصفر لأن تأثير سلوكيات العناصر الشاذة يلقى بعضها بعفوي يسود فقط سلوك عام نسمى .

الاتجاه الثالث : هم الذين يشكلون خطاً وسعاً بين الفريقين الآخرين ويرون أن العيب ليس في الأساليب الإحصائية المستخدمة وإنما في صبيعة سلوك الحدث الاقتصادي الذي يصعب التنبؤ بهما تحت لاساليب الإحصائية .

فكأن هذا الاتجاه يقع بين الحدين السابقين .

السؤال السادس عشر : ناقض العلاقة بين التنبؤ وقانون الأعداد الكبيرة .

لاجابتيه : على الطالب الرجوع الى صفحات ٣٤٥-٣٣٢ ليجيب بنفسه على هذا السؤال مع الاستشاد بما يلي :

"عندما يتسابع الباحث سلوك معين لجموعة من المشاهدات القليلة فإنه يصعب عليه أن يحدد نوعاً أو نموذجاً معيناً يمثل السلوك العام لهذه المجموعة، والسبب وجود مشاهد أكثر ذات سلوك متباين تماماً، وعندما يزيد الباحث من عدد مشاهداته فيصعب يتولد لديه احساس أن تأثير سلوك المشاهدات الشاذة سوف يضعفها النسبة للسلوك العام للمجموعة ككل".

السؤال السابع عشر : هل يعتبر علم الاقتصاد علم وضعي (تقريري) أم علم معياري (تقديري)؟

الاجابة : على الطالب الرجوع الى الصفحات ٣٧ ٣٨٥ وسيجد اجابة نموذجية

لهذا السؤال .

وتلى الطالب كتابة مقدمة (ارجع لصفحة ٣٥) ليعرف الأسلوب التقديري والاسلوب التقريبي ويحدد الفرق بينهما قبل الاجابة على هذا السؤال .

السؤال الثامن عشر : وضع كيف يمكن تفسير الحدث الاقتصادي سواء كان التفسير سببى أو غائى .

الاجابة : يجدها الطالب واضحة من خلال مراجعة الصفحات (٤١٤٠٥٣٩)

السؤال التاسع عشر : بين مدى صحة أو خطأ العبارات التالية مع ذكر السبب فيما لايزيد عن سطرين .

١ - لا يوجد فرق بين النهج المتقراي الكامل، والنهج الاستقراي

الجزئي، فهما وجهان لعملة واحدة .

٢ - أن العلاقة بين تكوين الاطار النظرى للبحث وبين الدراسات السابقة

يساعد على وضع الاطار النظرى على أساس قوى وسليم .

٣ - لا شك أن الهدف الوحيد وراء اجراء البحث هو حل المشاكل الحالية

السيادة بالاجتماع .

٤ - بما لا شك فيه أن للخبرة والحس النظرى دور هام في حل المشاكل

التي تواجه المجتمع لدرجة أنه يمكن الاعتماد عليها في حل هذه

المشاكل .

٥ - البحث التطبيقي لا يهتم بالاعطار النظرى للبحث، لانه يركز فقط على

المشاكل العملية .

٦ - يتم تصنيف التغيرات الى نوعين : مستقلة وتابعة .

٧ - الفرض العملية عبارة عن توقعات منطقية عن اماليب حل مشكلة البحث .

٨ - التغير المستقل هو التغير الذي يهدف الى شرح التغير فسى

التغيرات التابعة وهو بذلك يحظى باهتمام كبير من الباحث .

- ٩- يمكن القول أن الأسس المتباطئ للنهج الاستقرائي هو التيسار .
 ١٠- من الفصل الاعتماد عن التعميد في شرح الظاهرة أو المشكلة محل
 البحث بالدراسة .
 ١١- يرى الفكر الماركسي أن النظرية الاقتصادية قامت على فرضية تفريعية .

الإجابات :

- ١ - (x) فالنهج الاستقرائي الكامل يكون في حالة دراسة سلوكيات جميع أفراد مجتمع الدراسة، أما إذا اقتصر البحث على دراسة سلوكيات أفراد عينة من التامر فينطبق على النهج التبع النهج الاستقرائي الجزئي . (راجع ص ١٢) .
- ٢ - (✓) راجع ص ١٣ .
- ٣ - (x) راجع ص ٦، لأن ذلك يعبر عن البحوث التطبيقية فقط وهناك هدف آخر للبحث هو البحوث الأساسية .
- ٤ - (x) راجع ص ٥، حيث أن البحث العلمي له خصوات لابد أن تتبع ولا يعتمد فقط على الحس النظري .
- ٥ - (x) راجع ص ١٢، فالأما النظرى للبحث هو نموذج ذهني لكيفية تبيين العلاقات بين العوامل التي يراها الباحث مهمة لموضوع البحث، وأن فيهي تكون توصيفاً وتحدد بدأ لشبكة العلاقات بين المتغيرات ذات العلاقة بالبحث .
- ٦ - (x) راجع ص ١٤، فهناك متغيرات بسيطة وأخرى داخلية وخارجية .
- ٧ - (✓) راجع ص ١٢ .
- ٨ - (x) راجع ص ١٤، بل أنه التغير التابع، أما التغير المستقل فهو الذي له تأثير إيجابي أو سلبي على التغير التابع .
- ٩ - (✓) راجع ص ٢٨ .
- ١٠ - (✓) راجع ص ١١ .
- ١١ - (x) راجع ص ٣٨، فالفكر الماركسي يعتقد أن النظرية الاقتصادية قد قامت على فرضية (معيارية) تفريعية تحولت الى عقيدة لدى كتاب الفكر الرأسمالي وجعلتهم يعتقدون أنها جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الوصفي .

السؤال العشرون : أسئلة عامة

- ما أهمية استخدام نظام مناسب لكتابة المراجع . ص ٥٢

- ما الفرق بين النهج الاستقرائي الكامل والنهج الاستقرائي الجزئي .
ص ٢٦ ، ٢٧
- يمكن القول أن الأسس الاستنباطي للنهج الاستقراء هو القياس ذاته .
علق على هذه العبارة ص ٢٨ ، ٢٩
- اختلف الباحثين في مجال الدراسات الاقتصادية حول صلاحية النظرية الاقتصادية للتنبؤ بالتغيرات الاقتصادية في المستقبل . وضع ذلك
ص ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢
- وضع علاقة مبدأ الصلاحية للتنبؤ بقانون الأعداد الكبيرة . ص ٣٣
- هل يعتبر علم الاقتصاد علم تقديري أم علم تقريرى ؟ ص ٣٢ ، ٣٨ ، ٣٩
- ان أحد أهم عوامل نجاح البحث ، هو النجاح في صياغة فكرة البحث وعنوانه
وضح ذلك ص ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥
- هل يفيد النهج الاستقرائي يقينا في نتائجه ؟ ص ٢٧ ، ٢٨
- باستخدام الأمثلة صغ هدفاً وحدد منهجية لبحث ما .
- في ظل البيانات التالية بيّن كيفية اثبات المصادر التالية :-
- أ - كتاب مقدمة في علم الاقتصاد ، للدكتورة سلوى سليمان ، الناشر دار النهضة العربية بالقاهرة ١٩٨٠ ، الصفحات التي تم الرجوع اليها ٥١ ، ٥٥
- ب - مقال للدكتور رفعت المعوض ، ضمن دورية المعهد العالى للفكر الاسلامى فى ١٩٨١ ، العدد ١٨ ، الصفحات التي تم الرجوع اليها ٢٠ - ٢٥ عنوان المقال المنظومة المعرفية لآيات الربا فى القرآن الكريم .
- ج - إنشى جدول عن حجم الاستشارات فى القطاعات الرئيسية : الصناعة والزراعة والتجارة فى السنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، وأعط رقماً للجدول اذا علمت أن هذا الجدول هو الثانى فى الفصل الثالث وأن مصدر البيانات هو كتاب تقرير عن النسبة فى العالم الصادر عن البنك الدولى النسخة العربية المترجمة عن مركز الترجمة والنشر بجريدة الأهرام بالقاهرة للعام ٢٠٠٢ م .

بسم الله الرحمن الرحيم

تطور البناء التنظيمي لكلية الملك فهد الأمنية
دراسة تحليلية تطبيقية للفترة ما بين
عام ١٣٥٤ هـ إلى ١٤١٣ هـ.

طلب تسجيل

خطة بحث الماجستير
العام الدراسي ١٤١٣ هـ

إسم الطالب :

برنامج :

إشراف :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أولاً :- موضوع البحث وأهميته:-

ترتب على التحديث الذي طرأ على البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع السعودي كنتيجة للأخذ بعمليات التخطيط والتنمية في المملكة العربية السعودية ، إلى تعاظم المسؤوليات التي تقوم بها التنظيمات الإدارية بالملكة ، وذلك من أجل أن تتواءم وتنسجم تلك التنظيمات مع الأهداف العامة لمخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتكون عاملاً مساعداً في إنجازها ، ذلك أن نجاح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية يسلم بالضرورة أن تتفاعل تلك التنظيمات معها، لتكون عوناً لها . وليس عائقاً . لدفع عملية التنمية.

وما كان البناء التنظيمي الأمثل للمملكة العربية السعودية بعد أحد أهم تلك الأناصير التي يعول عليها في دفع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. حيث إن استمرار واستتباب الأمن يعد من أهم العوامل الدافعة إلى تحقيق أهداف التنمية . فقد أثر البناء التنظيمي لهذا القطاع ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد لوحظ ذلك في العديد من التغييرات التي حدثت على هذا البناء سواء على المستوى الإداري أو الموسوي المالي (١) ، وذلك من خلال المراحل التي مرت بها عملية تحديث وتطوير المجتمع السعودي بشكل عام وتطوير ورفع مستوى الجهاز الإداري بشكل خاص (٢)

١- من سنة ذلك ، إن الكتابة كانت في المراحل الأولى من إنشائها سادة - إنشائية ثم مدرسة للشرطة تابعه لشرطة أماره منطقة مكة المكرمة ، ثم تحولت المدرسة إلى كليه لشرطة مرتبطة بـ مديرية الامن العام ثم فعلت وأصبحت مرتبطة بوزير الداخلية وأصبح لها ميزانيتها المنفصلة .

٢- بدأ الاهتمام برفع مستوى الجهاز الإداري منذ عهد الملك عبد العزيز رحمه الله عندما قام بتعيين لجنة عرفت باسم لجنة الاصلاح والتنقيح لدراسة الجهاز الإداري وتقديم الاقتراحات والتوصيات اللازمة لتحسينه وفق لمبادئه مصلحة البلاد راجع :د. عبد سعود الجهني ، مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية الرياض ، ١٩٨٤ ، الطبعة الاولى ، ص ٧٩ ،

من هذا المنطلق يمكن القول أن التغيرات المتتابة والمتعاقبة التي حدثت في المجتمع السعودي ، كنتيجة مباشرة لعمليات تطوير وتنمية قد الفت مزيدا من الاعباء على عاتق الأجهزة الادارية الامنيه وغير الامنيه بشكل عام، وعلى عاتق المؤسسات التعليمية بشكل خاص ، حيث كان لزاما على هذه الأجهزة الادارية والتعليمية ، أن تسير هذه التغيرات وان تتعايش معها ، وماحدث مع هذه الادارات والمؤسسات التعليمية حدث مع كلية الملك فهد الامنيه، تلك المؤسسة التعليمية التي تعتبر بحق أرفع منبر تعليمي في وزارة الداخلية بالملكة العربية السعودية، حيث مرت هذه الكلية بعدة تطورات تنظيمية منذ انشائها في عام ١٣٥٤هـ وحتى يومنا هذا ،وقد تباينت هذه التطورات ما بين تطورات شكلية وموضوعية حيث تغير مساهمات عديدة (١) وعدل بانها التنظيمي تبعا لتلك التحديات التي طرأت على مساهمات ونشاطاتها الادارية وارتباطها المالي، وأهدافها العامة والمحاصة ، وتعديل كذلك الارتباط الوظيفي والاداري لها في أكثر من مرحلة ، وعدلت نتيجة لذلك الكثير من الأساليب والاجراءات الادارية والعلاقات المتداخلة بين السلطات والمسؤوليات ، وكذلك العلاقات الادارية بين الكلية وبعض القطاعات الامنيه العسكرية التابعة لوزارة الداخلية .

لقد ترتب على تطبيق التدابير الهادفة الى تحديث وتنمية المجتمع السعودي وتدعيمه ، اثار بعيدة المدى بالنسبة للأبنية التنظيمية الرئيسيه والفرعية (المؤسسات والهيئات) من حيث التوسع الكمي والتطور الإداري لهذه الأبنية فضلا عن إستكمال كل ما هو ضروري لدفع عملية التنمية، ومع ذلك فلا يمكن إجراء أي نوع من التعميم، ففي بعض الحالات ، تدعم الآثار الشاملة بالنسبة لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأبنية التنظيمية وتحاول التكيف معاني ادار من الادارات ، وتكون المحصلة النهائية واضحة ومتمثلة في أن التطبيق المجددي يعكس بالإيجاب على أهداف ونتائج المنظمة، بينما في حالات ثانية قد تكون المحصلة النهائية غير واضحة، ولكن في حالات أخرى كبيرة يكون من المرجح أن تحدث عمليات مفاضلة ادارية هامة، خاصة فيما يتعلق بأهداف المنظمة أو الادارة . وعندما يكون هذا هو الحال ، فإنه قد يتسنى بالرغم من ذلك تخفيف بعض الآثار المعاكسة للإبنية التنظيمية على تحقيق أهدافها وخططها الأساسية ويكون ذلك بمثابة محاولة رسم أو تعديل البناء التنظيمي الحالي الى نحو أفضل يحقق - التطورات الاجتماعية والاقتصادية لعملية التنمية - الفعالية والكفاءة والأهداف بشكل أكبر ، وينقل من العوقات التنظيمية وذلك في ظل ما يتطلبه صالح العمل.

(١) تعددت مساهمات الكلية ، فقد كان اسمها عند انشائها مدرسة الشرطة ثم تغير مساهمات الكلية الشرطة ثم تغير مساهمات الكلية ككلية قوى الامن الداخلي ، ثم تغير مساهمات الكلية الملك فهد الامنيه ، ثم الى المديرية العامة لكلية الملك فهد الامنيه والمجاهد، رجع دليل كلية الملك فهد الامنيه، الرياض، ١٤٠٥هـ ، مطبوعات كلية الملك فهد الامنيه، الصفحة الثامنة.

ثانياً: تحديد مشكله البحث..

يمكن أن نحدد مشكلة الدراسة بأنها محاولة لبحث وإبراز العلاقة بين بعض المشكلات التي تعاني منها بعض الإدارات والأقسام بالكلية وهيكلها التنظيمي الحالي ، ومدى فعالية هذا الهيكل التنظيمي في تحقيق أهدافها الإدارية ، وهل هذا البناء التنظيمي المعتمد يراعى بشكل عام المبادئ والإعتبارات التنظيمية النظرية والعملية، مثل وحدة القيادة ، نطاق الإشراف، تسلسل القيادة ، توازن السلطة والمسؤولية، التخصص وتقسيم العمل ، تفويض السلطة ، وغير ذلك من المبادئ، التنظيمية المتعارف عليها في العنوم الإدارية. وذلك من خلال متابعة التطورات التي حدثت في بنائها التنظيمي ، منذ اثنتائها وحتى الآن ، ومدى فعالية البناء التنظيمي لكتبه في كل مرحلتين مراحل التطور السابقة في تحقيق أهداف كل مرحلة ، ثم نتبع ذلك بدراسة تحليلية عن الهيكل التنظيمي الحالي للكلية ومدى قدرته في معالجة تلك المشكلات التي تعاني منها الإدارات والأقسام بالكلية من خلال دراسة وصفية للهيكل التنظيمي الحالي ، ومحاولة التعرف على المعوقات التنظيمية في هذا البناء التنظيمي وماروعي في (تصميحه) من مبادئ واعتبارات عامه (وهي تحقيق الأهداف التي وردت بخطة الوزارة والتي يجب على الكلية تحقيقه خاصته المتعلقه بالنواحي الفنية التنظيمية المختلفة) مثل وحدة القيادة ونطاق الإشراف والتسلسل القيادي والتسيق وتوازن السلطوالمسئولية، والتخصص ، وتقسيم العمل، وتفويض السلطة ... الخ من الاعتبارات التنظيمية ودور ذلك في تحقيق أهداف الكلية على المستوى الإداريه

وتستمد الأهمية العملية والتطبيقية لهذه الدراسة من زيادة الاهتمام في السنوات الأخيرة بأهمية بناء التنظيمي للمنظمة ودور في تحقيق أهداف المنظمة ومن ثم نجاحها أو فشلها فيما أوكل لها من مهام وحدد . حيث تهتم به الدراسات المختلفة في علم الإدارة ، وتوصي به مؤتمرات الإدارة لتحقيق أعلى كفاءة في إنجاز الأهداف . يضاف الى ذلك أن إدار الكلية تنبعت الى تلك الأهمية فتقدمت بطلب الى معهد الإدارة العامه، بإعتبار الجهة المتخصصة التي أوكل اليها القيام بدراسة وتطوير ألبنية التنظيمية لمختلف مرافق الدولة، بشأن اجراء دراسه عن تطوير البناء التنظيمي للكلية ، وسوف يطور الباحث هذه الدراسه من أجل امكانية تطبيقها

ثالثاً: أهداف الدراسة..

على ضوء ماتقدم فإن الباحث يسعى من خلال هذه الدراسة الى بحث العلاقة بين كفاءة البناء التنظيمي كمتغير مستقل وبين رفع كفاءة أداء العاملين في الاقسام الإدارية كمتغير تابع في كليتناك فهذه الأمتيه ، ما قد يساهم في

توضح طبيعة ونمط وأسباب هذه العلاقة إن وجدت ، ومن ثم يساعد في تصميم وتوجيه البناء التنظيمي للحد من مشكلات ومعوقات الاداء في الكلية.

ويسمي الباحث الى تحقيق هذا الهدف العام من خلال عدد من الأهداف التي يمكن اجمالها في الآتي:-

١. تحليل الهيكل التنظيمي الحالي والمعتمد للكلية والتعرف علي خصائصه ، ومدى ملائته لبيئة العمل.

٢. التعرف على ايجابيات الهيكل التنظيمي الحالي لكلية الملك فهد الأمنيه وتحديد المشكلات التي يمكن أن تواجه العاملين في الادارات والأقسام والتي تنعكس على مستويات أدائهم الوظيفي

٣. دراسته العلاقة الإرتباطيه بين كفاءه التنظيم للمنظمة وفعاليه الأداء في الأقسام وإدارات المخطفه التابعه للمنظمه.

٤. اقتراح هيكل تنظيمي أمثل للكلية على ضوء ماتسفر عنه الدراسة ، والهدف من ذلك تدارك أوجه القصور أو المشكلات التنظيميه الحالية وإيجاد الحلول المناسبة.

رابعاً.. فرضيات وتساؤلات الدراسة..

اعتبرت الدراسة الحالية موضوع البناء التنظيمي ووقع كفاءة الاداء للعاملين محور اهتمامها وحددت هدفها الأساسي في التحقق من وجود علاقة ارتباط بين كفاءة البناء التنظيمي وأداء الاقسام الادارية المختلفة به، ولذلك حاولت صياغة عدد من الفروض وطرحت عددا من التساؤلات ، التي يعتقد أنها تفيد في الفاء الضوء على الهدف الأساسي، وتنحصر تساؤلات الدراسة فيما يلي:-

١. الى أي حد يمكن اعتبار البناء التنظيمي لكلية الملك فهد الامنيه بحالته الراهنة سببا في المشكلات التي تعاني منها الاقسام الادارية بالكلية؟

٢. مامدى اسهام الهيكل التنظيمي الجيد (الفعال) في رفع كفاءة الأقسام الادارية بكلية الملك فهد الأمنية؟

٣. هل يمكن أن يساعد وجود ظواهر محددة كإنخفاض مستوى الاداء ، وتعارض الاوامر الصادرة من السلطة مع مفهوم المروءس لأهداف التنظيم ، أوعدم تفهم المروءس لما يطلب منه القيام به...الخ . كمتغيرات وسيطة ، على تأكيد العلاقة بين كفاءة التاء التنظيمي وكفاءة الاداء؟

ويمكن صياغة هذه التساؤلات في الفروض التالية:-

١. يعد البناء التنظيمي الحالي لكلية الملك فهد الأمنية من أسباب انخفاض مستوى كفاءة الاداء للعاملين بالكلية.

٢. هناك علاقة طردية بين البناء التنظيمي الجيد (الفعال) وبين المستوى المرتفع لأداء العاملين في الكلية ، فعند ما تكون الهياكل التنظيمية والاداريةعلائمة فإن ذلك يمكنها من تحقيق النمو المعقول وتسهيل اتخاذ القرارات الفعالة في الوقت المناسب.

خامساً:- أهمية الدراسة:-

تبدو أهمية دراسة تطور البناء التنظيمي لكلية الملك فهد الأمنية ، في الفترة من عام ١٣٥٤هـ الى ١٤١٣هـ من عدة وجوه أهمها:-

١. ان تلك الفترة حظيت بتطور كسر لمفاهيم عديدة منها المفهوم الاداري، فقد ساهم هذا التطور في توفير وارتفاع مستوى معيشة المواطن السعودي وتحققت ايضا وتبعا لذلك خطط التنمية الخمسية الشاملة التي شملت الصناعة والزراعة والتجارة والاسكان والاقتصاد والتعليم...الخ ، ونتيجة لذلك فقد تشعبت واتسعت الهياكل التنظيمية

مخطف الأجهزة الحكومية ، حيث كبر وأتسع هيكلها التنظيمي استجابة لتلك المؤثرات والمستجدات ، وبالتالي فإن هذه الدراسة سوف تلقى الضوء على مدى ملائمة الهيكل التنظيمي المعتمد للكلية لتحقيق الأهداف العامة والمحاصة للكلية.

٢. حظيت فترة الدراسة من عام ١٣٥٤هـ وحتى ١٤١٣هـ بكثير من التعديلات في الهيكل التنظيمي للكلية ، كما مرت بعدة تطورات منذ انشائها الى يومنا هذا ، فلقد تغير مهامها مرات عديدة ، وتوسع وتغير بنائها التنظيمي تبعاً لتلك التغيرات التي طرأت على مهامها ، ونشاطاتها وأهدافها ، وتبدل الارتباط الوظيفي والاداري لها في أكثر من مرحلة من مراحل التطور ، ولقد تبدل مع ذلك الكثير من الاساليب والاجراءات الادارية والعلاقات المتداخلة بين السلطات والمسئوليات ، وكذا العلاقات والارتباط مع القطاعات الأمنية الأخرى في وزارة الداخلية ، ومع ان تلك التعديلات كانت استجابة لمتطلبات تطوير الجهاز التنظيمي التي بنيت على أسبابها وجاقتها ، إلا أنه بظل التساؤل عن مدى مراعاة تلك التعديلات المتلاحقة للإعتبارات الموضوعية الادارية بحيث تصبح بعيدة عن العشوائية . ومن هنا تتجلى أهمية هذه الدراسة في سعيها لتقييم البناء التنظيمي الحالي والمعتمد للكلية ومدى استجابته وملائمته لبيئة العمل الاداري ومحاولة تحديد الاختصاصات لمنع تداخل المسئوليات والصلاحيات خاصة وأنها عززت بكثير من الامكانيات والكفاءات التي تؤهل هذا المرفق المحيوي للقيام بدوره بأعلى قدر من الفعالية والكفاءة لتحقيق أهدافه.

سارساً .. أهم مصطلحات الدراسة ..

١. نيب . (الهيكل) التنظيمي .. هو النموذج الصامت الذي يعكس الشكل الرسمي للعلاقات والمستويات وخطوط الإتصال بين الوحدات والقواعد والتعليمات.

٢. فعالية الأداء الوظيفي .. أي النشاط الإنساني الذي يقوم به الأفراد لأداء وظائفهم من أجل الوصول إلى أهداف محددة، وعليه يمكن أن نعرف الأداء الوظيفي الفعال بأنه الأنشطة النظرية والميدانية التي يزاومها أشخاص في تنظيم معين لتحقيق أهداف ذلك التنظيم بكفاءة وفعالية حسب القواعد والنظم المحدده لذلك .

٣. البرامج .. عبارة عن خليط من الأهداف والإجراءات والقواعد والواجبات وخطوات العمل ، والموارد

عشره والمالية التي تعمل في إطار ميزانية محددة من أجل تنفيذها .

٤ . الإجراءات : . عبار عن عدد من الخطوات المتلاحقة التي تهدف الى إنجاز عمل معين .

سابعاً : منهج الدراسة :

يمكن القول أن ثمة منهجين رئيسيين بصفه عامه يمكن إتباع أحدهما أو كليهما في إجراء دراستنا هذه وهما : .

المنهج الوصفي أو الإستطلاعي ، والمنهج التجريبي أو الفرضي الذي يقوم على أساس إختبار مدى صحة عدد من الفروض العلمية لتفسير ظاهره معينه .

وفي حقيقه الأمر فإن كل منهج من هذين المنهجين يكمل الآخر ، وإن كان المنهج الأول ، الوصفي يسبق النهج الفرضي ، حيث يتم إختبار تجريبي في المنهج الثاني لعدد من الإفتراضات التي إستخلصت من المنهج الأول .
وعليه فلإنتمام اعداد هذه الدراسة سوف يتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الرامي الى تحليل لوقائع والمواقف المختلفة التي أدت الى التعديلات المتلاحقة لبناء الكلية التنظيمي منذ نشأتها وحتى وقتنا الحالي ، حيث يتم القيام بمحاولة استطلاعية ووصفية في ابداء لتطور البناء التنظيمي للكلية منذ نشأتها ، الى جانب ذلك سنستعرض الأصول النظرية العلمية المرتبطة بموضوع الدراسة لتحديد المبادي ، والاعتبارات التي تمت مراعتها عند اعاده تنظيم الهيكل التنظيمي للكلية ، بهدف الوصول الى تحليل متكامل للهيكل الحالي وتحديد أهم المشكلات التي تعاني منها الكلية وتقديم مقترحات لها . ثم نقوم بعد ذلك بمحاولة تجريبية لإختبار قيام علاقه بين البناء التنظيمي الأمثل كامل مستقل وبين كفاءه الأداء في مختلف الأقسام الإداريه بالكلية كامل تبع ، ويختلف اسلوب البحث المستخدم في كل من هاتين المرحلتين بإختلاف طبيعه المنهج العلمي المستخدم وتدرجه من مرحله الوصف والإستطلاع الى مرحله الفروض وإختبارها تجريبياً ، وننتقل بعد ذلك الى طرح استماره استبيان على بعض قيادات الكلية وأعضاء هيئة التدريس بالكلية لتحديد أهم المشكلات التنظيمية التي تعاني منها العملية الادارية بالكلية لاختبار الفروض المختلفة والتعرف على أهم آرائهم واقتراحاتهم لتدارك هذه المشكلات والسعي لحلها عن طريق إقتراح البناء التنظيمي الأفضل .

ثامناً: غرض الدراسة والدراسات السابقة:.

تتجه الدراسات الفكرية الحديثة في علم الادارة الى ابراز أهمية دراسة البناء التنظيمي الذي تتبناه المنظمات والمؤسسات المختلفة ، وذلك كأساس لتفسير ظاهرة تدني أو ارتفاع مستوى اداء الأفراد في هذه المنظمة ، وبذلك إنتقل الاهتمام من دراسة كفاءة الفرد أو الأفراد كل على حدة الى دراسة الهيكل التنظيمي الذي يتعاملون من خلاله ويتعايشون معه ، بكل ما يحتويه هذا البناء التنظيمي من تعبيرات وإيجابيات ومتناقضات ومشاكل .
وفي ضوء ذلك فإن لدراسة وتحليل الهيكل التنظيمي وعلاقته بمستوى الاداء مايررن ويعكس الاهتمام المتزايد بهذه الظاهرة بين مختلف الباحثين في العلوم الادارية. وتعتبر هذه الدراسة الأولى والوحيدة للبناء التنظيمي لكلية الملك فهد الامنيه ، غير ان هناك العديد من الدراسات الحديثة التي أجريت لدراسة العلاقة بين البناء التنظيمي ورفع كفاءة الأداء للمنظمات التي توصل إليها الباحث وذات العلاقة بموضوع الدراسة ، وقد تناولت تلك الدراسات موضوع الأبنية التنظيمية بالبحث والتحليل ولعل أهمها مايلي:-

١ . دراهه بعنوان (فاعليه التنظيم الإداري في الدفاع المدني السعودي) الرائد / صالح سالم المهوس ، الرياض ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م ، دراهه مقدمه للمركز العربي (للمعهد العالي) للحصول على درجة الماجستير في النواحي الأمنية.

تهدف الدراسة الى معرفة ما إذا كان الدفاع المدني يطبق مبادئ التنظيم الإداري والعلمى المتعارف عليها ؟ وهل يعمل الدفاع المدني على تطوير تنظيماته ؟ ولقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج أهمها :-

أ . توصل الى أن البناء التنظيمي للدفاع المدني يعنى بالإحتياجات الحالية .

ب . أورد ضمن نتائج بحثه الى أن الدفاع المدني يميل إلى ضيق نطاق الإشراف حيث أن أغلب المدراء يشرفون على عدد محدود جداً من المرؤسين .

ج . يتميز الدفاع المدني بالمرونه كبداً من مبادئ التنظيم الإداري الجيد .

د . وجود إنحياز للمركزية في أعمال لدفاع المدني حيث أن كثيراً من الأمور الروتينية لا تجد حلاً إلا من الإداري العليا .

هـ . توصل إلى أن، غالبية المبحوثين يرون أنهم يؤدون أعمالهم بكل إرتياح ويشعرون بسعاده في ذلك .

٢ . دراسة بعنوان (تطور البناء التنظيمي لوزارة الداخلية بمجمهورية مصر العربية دراسة تحليلية تاريخية) من اعداد العقيد / ابراهيم محمد الفحام ، القاهرة ١٩٧٢ م .

وتهدف الدراسة الى التعريف بنشأة وزارة الداخلية المصرية وفروعها ، والتطورات المتعقبة على أبنيتها التنظيمية حتى عام ١٩٧٢ م . كما أنه تطرق أيضاً في دراسته الى سرد تاريخي لنشأة الوزاره والإدارات التي تتبعها .

٣ . دراسته بعنوان { تنظيم وزارة لداخلية دراسة تحليلية } . من إعداد الرائد / محمد نجيب ، عبدالقادر سلك ، بحث مقدم لأكاديمية الشرطة ، كلية لدراسات العليا ، القاهرة ، ١٩٨٥ م . تناولت هذه الدراسة النظرية العامة للتنظيم الإداري ، ودراسة تاريخية لنشأة وزارة الداخلية المصرية وتطور تنظيمها .

وكان الهدف من هذه الدراسة وضع تنظيم مقترح لوزارة الداخلية المصرية ، من خلال استعراضه للنظرية العامة للتنظيم الإداري ومن خلال دراسته لتاريخ ونشأة الوزاره وتطور تنظيمها . وقد إنتهت هذه الدراسة الى وضع تصور جديد لخريطة تنظيمية لوزارة الداخلية بمجمهورية مصر العربية من وجهه نظر الباحث ، ولقد اشتملت على مقومات وعناصر التنظيم الإداري وإنشاء قطاعات جديدة ، بوزع الوحدات الرئيسية على مختلف الإدارات والمصالح التابعة للوزار .

٤ . دراسة بعنوان (هياكل تنظيم الاختصاصات الأساسية للأجهزة الأمنية بالمنطقة العربية السعودية وزارة الداخلية) بحجة إعادة التنظيم لأجهزة الأمن في دول مجلس التعاون الخليجي ١٤٠٧ . فريق عمل - كان الهدف منها الخروج بتنظيم موحد للهياكل التنظيمية للأجهزة الأمنية بدول مجلس التعاون بدول الخليج العربي - وتحديد الإختصاصات الأساسية وتوحيد الإجراءات المعمول بها لتقديم خدمات أكثر نفعاً وسهولة ، للوصول الى تحقيق الأهداف العامة مثل حماية الممتلكات ، ومكافحة الجريمة ، وتلبية نداء المواطنين وافتاتهم . وتوصلت الدراسة الى تحديد الإختصاصات والمهام الأساسية لكل جهاز ، وتركزت العمل في تحديد الإختصاصات الإدارية اتركيبه مثل ، الحساب ، والإمداد ، والصيانة ، والقوى العاملة ، والإتصالات..... الخ ، إلى الأجهزة الأمنية نفسها .

٥ . دراسه بعنوان { الهياكل التنظيميه } دراسه تطبيقيه على وزاره الداخليه بمجمهورية مصر العربيه، الدكتور / مدحت المرسي ، القاير ١٩٩٣م ، قامت الدراسه لإثبات صحه فرض رئيسي مضمونه (أن بعض المشكلات التي تعانى منها الأجهزة الأمنية وكذلك العاملين في تلك الأجهزة تعود إلى عدم مراعاة الهيكل التنظيمي لوزارة الداخليه لبعض المبادئ والإعتبارات التنظيميه المتعارف عليها) .

ولم تثبت الدراسه صحه هذا الفرض على إطلاقه فلقد توصل الى عده نتائج أسهب في تفصيلها في مبحثين، بين في المبحث الأول أن التصميم الحالي للبناء التنظيمي قد روعى فيه الإلتزام بالمبادئ والإعتبارات التنظيميه وأوضح ذلك في عدد من النقاط نذكر أهمها:

أ . أنه تنظيم متعدد التقسيمات جمع بين أكثر من طريقه لتقسيم العمل داخله فقد قام على أساس وظيفي، وأساس جغرافي، وأساس الغرض الرئيسي من النشاط ونوع الخدمه .

ب . أن البناء التنظيمي الحالي تعددت فيه أنواع وأنماط التنظيم فأخذ بثلاث أنواع من التنظيم هي التنظيم الرأسي ويظهر في التشكيلات التي يظلب عليها الطابع النظامي مثل سرايا وفصائل كليه الشرطه وقوات الأمن المركزي ، والتنظيم الرأسي الإستشاري الذي يتمثل في وجود قطاعات بكاملها تضم أجهزة وإدارات وأقسام فنيه وإستشاريه مثل قطاع التخطيط ، وقطاع التنشيط والمتابعه . وقطاع الشؤون الماليه . والتنظيم الوظيفي القائم على أساس التقسيم النوعي للتمثل بحيث يتولى كل قطاع أو مصلحه أو إداره أحد الأنشطة الشرطيه بكل جوانب النشاط ، مثل قطاع الأمن العام ، والأمن الأجتماعي ، والأمن الإقتصادي .

ج . أن التنظيم يراعى التوازن بين السلطات والمسؤوليات ، وأنه يتسم بالتحديد الواضح لتلك المسؤوليات والسلطات ، مثال ذلك رفع مستوى بعض الإدارات الى مستوى إدارات عامه بحيث تتناسب سلطاتها مع المسؤوليات التي أوكلت اليها .

د . أن هذا التنظيم يحقق الطابع النظامي والإلتزام بمبدأ تسلسل القيادة . وأنه يحد من التعقيد في الإجراءات التي تقوم بها إدارات تقديم الخدمه .

وفي البحث الثاني أورد المشكلات التي تعاني منها الأجهزة الأمنية والعاملين بها داخل هذا البناء نورد في هذا المقام أهمها .:

أ. عدم مراعاة مبدأ وحدة القيادة أو الرئاسه في بعض الأجهزة، فمساعدى الوزير يمارسون وظائف الوزير بالتفويض بالنسبه لكل إداره أو مصلحه أو مديره أمن في مجال قطاعاتهم أو مناطقهم .

ب . الإتجاه نحو المركزيه وعدم تفويض السلطه في بعض الحالات .

ج . عدم مراعاة التطور التقنى الحديث في بعض أجهزة الوزراء .

د . تضخم جهاز الشرطه نتيجته لتشعب وظائفه، وذلك عن طريق إنشاء العديد من الأجهزة ، والوحدات ونسبها الى هيكله المركزى مع الإصرار على مباشر جميع جوانب العمل التقليدى والمستحدث.

ه . عدم مراعاة تخصص لضباط في الأعمال الشرطيه.

تاسعاً .: الأدوات المستخدمة .:

للقيام بعملية جمع المعلومات والبيانات من مجتمع البحث سوف يستخدم الباحث الأدوات الآتية .:

أ . المقابله .:

والتي يتم عن طريقها معرفة آراء مديرى الأقسام الإداريه والخبراء المختصين من ذوى الفكر الإدارى في علاج المشكلات الإداريه من وجهه النظر العلميه والعملية .

ب . الإستبيان .:

سوف يطرح الباحث إستبان إستبيان على بعض قيادات الكليه وأعضاء هيه التدريس ا مدنيين وعسكريين) وتجمع بنتضاها البيانات المطلوبه لإيجاد العلاقه بين البناء التنظيمى الجيد وبين الأداء الوظيفى

لنعال للأقسام الإدارية بالكلية في شكل تساؤلات حول المشاكل الإدارية وأفضل السبل للتغلب عليها .
وهناك مصادر أخرى للبيانات كالكتب والمراجع العلمية والرسائل العلمية والبحوث والدراسات السابقة في
نفس المجال والوثائق والسجلات والمجلات العلمية في الدول العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة .

عاشراً: محتويات الدراسة { البحث } الكبريتية .:

نسى من خلال هذه الدراسة الى تحليل النصوص القانونية والنظم والوقائع والاتجاهات المختلفة والمحاصة بمفهوم
البناء ومضمونه وشكله والعوامل المؤثرة فيه وأنواع الهياكل التنظيمية وأشكالها ، وتعرض للمبادئ والاعتبارات
التي يمكن الاسترشاد بها عند اجراء البناء التنظيمي، وتطور البناء التنظيمي لكية الملك فهد الأمنية ، وسوف يستلزم
هذا منا استعراض نشأة كلية الملك فهد الأمنية ، وتطور هيكلها التنظيمي في الفترة ما بين ١٣٥٤هـ حتى ١٤١٣ هـ
، ومن خلال هذه الدراسة سوف نقوم بطرح استمارة استبيان للتعرف على المشاكل التي يتعرض لها العاملون في الكلية
، لذا سوف نقوم بتقسيم خطة العرض لهذه الدراسة الى عدد من الأقسام على النحو الآتي:

(أ) الإطار النظري

١ . سوف تبدأ الدراسة بإذن الله، باب تمهيدي يتناول مفهوم البناء التنظيمي ومدلوله وتعريفه ، ثم نخصص
الفصل الأول لدراسة بيان أشكال الأبنية التنظيمية والعوامل المؤثرة فيها، ومعرفة أنواع الهياكل التنظيمية والخريطة
التنظيمية وتكوينها وأهميتها وفوائد استخدامها وعيوبها وأشكالها وطرق تصورها وأنواعها.

٢ . نقوم بعد ذلك في فصل ثاني ببيان معوقات البناء التنظيمي ، والتعرض للمبادئ والاعتبارات التي يمكن
الاسترشاد بها عند اعداد البناء التنظيمي.

٣ . ثم بعد ذلك نخصص الفصل الثالث لتأنيج الدراسة العملية حيث نتطرق الى التعريف بأهداف الكلية الخاصة
والعامة ، ووظائفها الادارية والتعليمية ، والتدريبية ثم عرض لنشأتها ، لمعرفة تاريخ اصدار أول بناء تنظيمي ثم استعراض
ليان تطور بنائها التنظيمي حتى عام ١٤١٣ هـ .

٤ - وفي الفصل الرابع سوف نقوم بإذن الله بدراسة تحليل البناء التنظيمي الحالي لكلية الملك فهد الأمنية والمعاهد ، لبيان ما الذي يشتمل عليه ؟ ومن ثم معرفة الأسباب التي أدت الى تطور واتساعه ، وكذلك التعرف على إيجابيات وسلبيات ذلك البناء التنظيمي . ولتبيان مدى ملائمة هذا البناء التنظيمي للمبادئ والإعتبرات التنظيمية المتعارف عليها.

(ب) الإطار العملي

سوف يخصص الفصل الخامس للدراسة الميدانية وذلك من خلال استمارة الإستبيان التي سوف تطرح بإذن الله على بعض قيادات وأعضاء هيئة التدريس بالكلية ، ونختم الدراسة بفصل سادس نضمته ما سوف نصل اليه من نتائج وتوصيات ومقترحات لباء تنظيمي [أمثل] لكلية بإذن الله،

بسم الله الرحمن الرحيم
فأتمه أوليه بالمراجع

(أ) . أُلِّكْتُبُ .:

إسم المؤلف	إسم الكتاب
د / عشاوى ، سعد الدين	١ . أسس الإدارة
د / الطويل ، محمد عبد الرحمن	٢ . الإدارة العامه فى الملكة (التنبيه الإداريه وتطبيقاتها
د / ناظر ، حسن طلعت	٣ . التنظيم والإصلاح الإدارى فى الملكه .
د / علاقى ، مدنى عبدالقادر	٤ . الإدارة دراسه تحليليه للوظائف والقرارات الإداريه .
د / المحركان ، حسن	٥ . المدخل فى التنظيم والإدارة
د / زروق ، خالد حسن .	٦ . أسس وتطبيقات التنظيم .
د / قنصوه ، محمد عيسى	٧ . التنظيم الإدارى .
د / الحارثى ، على حسين .	٨ . مبادئ الإدارة العامه ووظائف المنظمه . المدير . الإدارة .
د / هوارى ، سيد .	٩ . الإدارة العامه (التنظيم)
د / عبده ، على عبدالمجيد .	١٠ . الاصول العلميه للإدارة والتنظيم
د / المرأسى ، مدحت صالح .	١١ . الهياكل التنظيميه دراسه تطبيقيه
رئد / المهوس ، صالح سالم	على وزاره الداخليه (بمصر) ١٢ . فاعليه التنظيم الإدارى فى الدفاع المدنى السعودى .

(ب). الدراسات و البحوث

تحديات التطور الإداري في قطاع الخدمه المدنيه، مجله التعاون، الرياض، الأمانه العامه لمجلس التعاون
دول الخليج العربيه، العدد ١٧ شعبان ١٤١٠ هـ، مارس ١٩٩٠م. راجع ايضا المجله العلميه (لأداره العامه التي تصدر
عن معهد الأداره العامه بالرياض

٢- التركيب التنظيمي ، الحجم و الإستراتيجيه، محله الأداره العامه، الرياض، معهد الأداره العامه، العدد ٦٦
، مايو ١٩٩٠م.

٣ . هياكل تنظيم الإختصاصات الأساسية للأجهز الأمنية بالملكه العربيه السعوديه بوزار الداخليه، مجته
إعادته التنظيم لأجهز أمن دول مجلس التعاون الخليجي، ١٤٠٧هـ، (فريق عمل).

(ج). المراجع الاجنبيه

- 1 - Introduction To Public Administration
;W;N;Y;MCMILLAN
- 2- Organization Theory And Behavior Hicks. H
;G.
- 3- Studies in Organization Behavior And Margetment .DONALD E.
PORTER .
- 4- THEPrinciplies OF ، j;MOONEY;N;Y;1981..
Organization

تطوير نماذج للتنبؤ بتولد واجتذاب رحلات طيران الركاب الدولية من وإلى ميناء
القاهرة الدولي ولشركة مصر للطيران
إعداد

المشرفون

١ - مقدمة :

لقد شهد العالم خلال السنوات العشر الماضية طفرة كبيرة فى عالم النقل
الجوى سواء فى عدد الركاب أو حجم البضائع المنقولة جواً ، وتطور إنتاج الطائرات
من حيث السرعة والحمولة . وقد تم إدخال تكنولوجيا جديدة على الطائرات من حيث
تصميم المحركات وتصنيع أنواع من الطائرات أكثر تبايناً من حيث حجمها ومدى
طيرانها ونوعية محركاتها .

ولقد كان لهذا التطور أثر كبير على المطارات والتي بدورها تطورت لتحقيق
المعادلة المطلوبة من حيث رفع مستوى الخدمات بها ورفع كفاءتها وزيادة طاقتها
الاستيعابية وكذلك تطوير أجهزة الإقلاع والهبوط واستخدام الأقمار الصناعية فى
متابعة الطائرات والممرات بدقة متناهية وتأمين سلامة الطائرات والركاب . كما
تطورت نظم المراقبة الجوية لتواكب وتواجهه الحركة الجوية القائمة والمستقبلية
للرحلات والركاب .

ومما لا شك فيه أن مصر تشهد الآن نهضة اقتصادية كبرى وسلاحها فى ذلك
الموقع الجغرافى الفريد وأثارها التاريخية العظيمة . وتعتبر مصر من أهم دول العالم

اجتذاباً للسياحة ، وكذلك تتميز مصر بوجود الكثير من الخبرات والكفاءات والتي يتم الاستعانة بها في الكثير من دول العالم وخاصة منطقة الشرق الأوسط .

ونظراً لأهمية للنقل الجوي في ربط مصر بالدول الأخرى ولدوره الهام في تنمية اقتصادياتها عامة وفي زيادة حصيلتها من العملات الأجنبية خاصة فإنه من الأهمية بمكان التنبؤ بحجم الحركة الجوية ، حيث إن التسهيلات والخدمات اللازمة لمواجهة نمو حركة الطيران تتطلب الكثير من التخطيط المسبق لضمان الجدوى الاقتصادية للاستثمارات المرجحة لهذا المجال .

٢- أهداف البحث :

- ١ . تطوير إطار مفاهيمي للعوامل الرئيسية التي تؤثر في طلب الركاب على النقل الجوي — ج . م . ع .
- ٢ . تطوير نماذج للتنبؤ بتولد واجتذاب رحلات طيران الركاب الدولية من وإلى ميناء القاهرة الجوي .
- ٣ . تطوير نماذج للتنبؤ بتولد واجتذاب الركاب على الرحلات الدولية من وإلى ميناء القاهرة الجوي باستخدام شركة مصر للطيران .

٣ - منهجية البحث :

- ١ - مراجعة الأدبيات في مجالي النقل الجوي وتكوين نماذج التنبؤ بالطلب .
- ٢ - تحديد العوامل المؤثرة على الطلب على النقل الجوي — ج . م . ع .
- ٣ - تطوير إطار مفاهيمي يوضح تأثير العوامل المختلفة على الطلب على النقل الجوي — ج . م . ع .
- ٤ - تحديد مصادر البيانات المتاحة عن النقل الجوي في ج . م . ع .
- ٥ - مراجعة التقارير المحلية الصادرة عن هيئات الموانئ الجوية وهيئة الطيران المدني وشركة مصر للطيران .
- ٦ - مراجعة أحدث التقارير الدولية المنشورة بواسطة IATA ، ICAO
- ٧ - تحديد مصادر البيانات المتاحة عن العوامل المؤثرة على الطلب على النقل الجوي — ج . م . ع .
- ٨ - تجميع البيانات وتكوين قواعد للبيانات المتاحة عن رحلات ركاب النقل الجوي الدولية بميناء القاهرة الجوي والعوامل المؤثرة عليها .
- ٩ - تجميع البيانات وتكوين قواعد للبيانات المتاحة عن أعداد الركاب

- بالرحلات الدولية من وإلى ميناء القاهرة الجوى باستخدام شركة مصر للطيران والعوامل المؤثرة عليها .
- ١٠ - تطوير أطر لكيفية تكوين نماذج تولد واجتذاب رحلات الطيران الدولية من وإلى ميناء القاهرة الجوى .
- ١١ - تطوير أطر لكيفية تكوين نماذج تولد واجتذاب الركاب على الرحلات الدولية من وإلى ميناء القاهرة باستخدام شركة مصر للطيران .
- ١٢ - معايرة نماذج تولد واجتذاب رحلات الطيران الدولية من وإلى ميناء القاهرة الجوى واختيار آسبها .
- ١٣ - معايرة نماذج تولد واجتذاب الركاب على الرحلات الدولية من وإلى ميناء القاهرة الجوى باستخدام شركة مصر للطيران واختيار آسبها .
- ١٤ - تحديد العناصر المؤثرة على نصيب شركة مصر للطيران بالنسبة لشركات الطيران الأخرى .

٤ - محدودية البحث :

١. تم التعامل مع البيانات التاريخية لميناء القاهرة الجوى ولم يتم التعامل مع بيانات كافة الموانى الجوية ج . م . ع .
٢. تم تحليل البيانات التاريخية لأعداد الرحلات الدولية ولم يتم تحليل بيانات الرحلات الداخلية .
٣. تم استخدام بيانات تاريخية لرحلات الركاب ولم يتم التعرض لبيانات البضائع .
٤. تم التعامل مع البيانات التاريخية لأعداد الركاب الدوليين ولم يتم التعامل مع بيانات الركاب المحليين .

٥ - محتويات البحث :

الفصل الأول : المقدمة .

الفصل الثانى : النقل الجوى : مفهومه وأهميته .

الفصل الثالث : تكوين نماذج الطلب على النقل الجوى .

- نماذج الأربيع مراحل .

- نماذج تولد واجتذاب الرحلات .

الفصل الرابع : تطوير إطار مفاهيمى لتأثير العوامل المختلفة على الطلب على النقل

الجوى - ج . م . ع .

الفصل الخامس : تحليل مضمون المصادر الرئيسية للبيانات الخاصة بالنقل للجوى فى
ج . م . ع ولستعراض تاريخي لأهم العوامل المؤثرة عليه .

الفصل السادس : تطوير نماذج التنبؤ بتولد واجتذاب رحلات طيران الركاب الدولية
(دراسة حلة لميناء القاهرة الجوى وشركة مصر للطيران) .

الفصل السابع : لنتائج والتوصيات .

المراجع

الملاحق

الدين العام الداخلي وعجز الموازنة العامة الأردنية

دراسة تحليلية للفترة (1980-1997م)

الأستاذ / عبد اللطيف ماجد الأستاذ / مأمون دقاسمة

1 - تمهيد

نال موضوع المديونية الحكومية حظاً كبيراً من البحث والدراسة وخصوصاً في الأونة الأخيرة، إلا أن هذا الاهتمام تركز على جانب واحد وهو المديونية الخارجية دون الاهتمام بالجانب الآخر وهو المديونية الداخلية التي لجأت إليها الحكومة في تغطية النفقات العامة والرأسمالية كمحاولة للاعتماد على الموارد المحلية (العمرى، 1990). ويعاني الأردن كثيره من الدول النامية من عجز في موازنته، حيث يتفوق جانب النفقات الكلية على جانب الإيرادات المحلية وذلك إما نتيجة لسوء استخدام الإيرادات العامة أو لتزايد النمو في النفقات العامة بصورة تفوق كثيراً النمو في الإيرادات العامة. وبسبب وجود عجز مزمن في الموازنة العامة الحكومية فإن هذا الأمر يتطلب البحث عن مصادر لتمويل هذا العجز حتى تتمكن الدولة من القيام بأعمالها حسب الخطط الموضوعية.

تعتمد الحكومة على عدة مصادر لتمويل العجز في الموازنة منها: المساعدات الخارجية، التمويل الخارجي والتمويل المحلي، وينتج عن كل هذه المصادر آثار اقتصادية متعددة منها الإيجابية ومنها السلبية. (الواكد، 1993). وقد إعتد الأردن على الدين العام الداخلي لأول مرة عام 1969، وذلك بإصدار أذونات الدين، بعد أن قام بإصدار قانون للدين العام ينظم عملية الاقتراض الداخلي في عام 1966، وينخل تحت بند الدين العام الداخلي أنواع عديدة منها (قانون الدين العام، 1971):

1. السندات والأذونات التي تصدرها وزارة المالية، ويكتتب بها الجهاز المصرفي والمؤسسات الأخرى والأفراد.

2. القروض العامة والسلف التي يتم الاتفاق عليها بين وزارة المالية والجهاز المصرفي.

أما القروض الخارجية فقد لجأت إليها الحكومة الأردنية منذ تأسيسها إذ كانت في البداية تقترض من بريطانيا ثم اعتمدت بعد ذلك على أمريكا. وفيما يتعلق بالمساعدات الخارجية والتي أصبحت تشكل جانباً مهماً في تمويل عجز الموازنة إلى حد إعتبرته الحكومات المتعاقبة مصدراً من مصادر الإيرادات العامة فقد كان اعتماد الأردن عليها بشكل كبير في تمويل هذا العجز. وفي هذا البحث سيتم مناقشة تطور الدين العام الداخلي وأهميته النسبية في تمويل العجز المالي والمقارنة بين مصادر التمويل المختلفة لتحديد أفضلية أي منها على الآخر.

2 - مشكلة الدراسة : تنبع مشكلة الدراسة من تفاقم أمر المديونية الخارجية الأردنية الأمر الذي ترتب عليه البحث عن بدائل لتمويل عجز الموازنة العامة الأردنية. إزاء هذا التضخم الكبير في أرقام المديونية الخارجية كانت إحدى البدائل المعروحة سياسة التمويل باستخدام القروض الداخلية. لذلك ومن أجل معرفة ودراسة آثار هذا النوع من التمويل بأشكاله المختلفة على الموازنة العامة الأردنية، جاء هذا البحث لإلقاء الضوء على إحدى جوانب التمويل الممكنة والتي لم تعطها الحكومات المتعاقبة الأهمية اللازمة في تمويل العجز المالي.

3 - أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي :

(1) التعرف على تطور الدين العام الداخلي بأشكاله المختلفة من حيث الرصيد القائم غير المسدد.

(2) بحث العلاقة ما بين الدين العام الداخلي وعجز الموازنة العامة خلال الفترة (1980-1997).

(3) فتح آفاق جديدة أمام الباحثين للتوسع في دراسة هذه العلاقة.

4 - أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي :

1. إنها تبحث في جانب منها عجز الموازنة العام الذي بات يقلق كثير من الحكومات في كيفية تمويل هذا العجز وما هي الآلية الأنسب لتمويله من خلال استعراض الأدبيات السابقة التي كتبت في هذا الموضوع.

2. هناك مصادر عدة لتمويل عجز الموازنة العام منها الدين العام الداخلي وفي هذه الدراسة نحاول بحث هذا المصدر (الدين العام الداخلي) من خلال دراسة أشكال هذا الدين وتطوره عبر سنوات الدراسة، وبذلك نفتح المجال لدراسات أخرى لبحث العلاقة بين الدين العام الخارجي وعجز الموازنة العامة الأردنية.

3. إنها قد تكشف عن الآلية الأنسب في تمويل عجز الموازنة العامة، سواء في مجال مقارنة مصادر التمويل بعضها ببعض أو من خلال مقارنة أشكال الدين العام الداخلي معاً.

5 - فرضيات الدراسة تهدف هذه لدراسة إلى فحص الفرضيات التالية:

1. هناك تناقص في استمرارية اعتماد الحكومة على الدين العام الداخلي في تمويل عجز الموازنة مقارنة بمصادر التمويل الأخرى.

2. توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين إستمرارية النمو في عجز الموازنة وإستمرارية النمو في الدين العام الداخلي.

3. هناك تزايد في استمرارية اعتماد الحكومة على أشكال التمويل التضخمي* لعجز الموازنة العامة مقارنة بالأشكال الأخرى غير التضخمية للدين العام الداخلي.

6 - الدراسات السابقة.

تم بحث الدين العام الداخلي في الأردن في ثلاثة دراسات هي: دراسة (عبيدات: 1980) بعنوان «الدين الداخلي ودوره في تمويل التنمية في الأردن (1970-1980)» ودراسة (العمري: 1990) بعنوان «الدين العام الداخلي ودوره في الاقتصاد الأردني (1969-1988)»، ودراسة (الواك: 1992): «الدين العام الداخلي: تطوره وأثاره الاقتصادية (1969-1991)». وقد بحثت دراسة كل من عبيدات والعمري الدين العام وبعض آثاره الاقتصادية، كآثاره

* للمزيد من الدراسة عن أشكال التمويل المتاحة أمام الحكومة أنظر صفحة (٥).

على التضخم والنتائج المحلي الإجمالي وعرض النقد. استخدمت هاتان الدراستان الطريقة الوصفية في تحليل هذه الآثار كما تطرقت إلى أشكال الدين وتطوره. في حين عالجت دراسة الواكد العلاقة بين الدين العام الداخلي وكل من النمو الاقتصادي والتضخم باستخدام منظومة معادلات أنية وبحثت آلية تأثير الدين على كل من النمو الاقتصادي والتضخم.

وتأتي هذه الدراسة لبحث العلاقة بين الدين العام الداخلي وعجز الموازنة في الفترة (1980-1997)، حيث أن الدراسات السابقة لم تركز على هذا الجانب.

7 - منهجية الدراسة.

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة تطور الدين العام الداخلي من حيث الشكل. وعلاقة الدين العام الداخلي بعجز الموازنة، ويستخدم في ذلك معلومات سلسلة زمنية للفترة (1980-1997). كما يعتمد على المنهج القياسي لتحديد العلاقة بين مكونات المالية العامة (الإيرادات والنفقات) وعجز الموازنة العامة الأردنية.

8 - الإطار النظري للدراسة.

أ - تعريف القرض العام:

تعددت تعاريف القرض العام بأكثر من صيغة في أدبيات المالية العامة، إلا إنه وبمبا تعددت صيغ التعريف فإنها تتفق فيما بينها على أركان أو شروط القرض العام، حيث أنه يجب توافر ما يلي (في الواكد، 1993):

1. أن القرض يبرم بين الجهة المقرضة والجهة المقترضة (الدولة أو إحدى مؤسساتها العامة)، تتعهد بموجبه برد المبالغ المقترضة مع مزايا أخرى أهمها فائدة محددة مسبقاً.

2. يصدر القرض العام بقانون من المجلس التشريعي، حتى يكون نافذاً أو قانونياً

ب - القرض العام في الفكر المالي التقليدي والحديث:

كان الاعتقاد السائد للمدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد انه لا يجوز الإقتراض على

اعتبار إن الاقتصاد الرأسمالي قادر ذاتياً على تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار. الأمر الذي يترتب عليه أن تكف الدولة بصفة عامة عن التدخل في الميدان الاقتصادي وإن تحتفظ بميزانية عامة متوازنة.

وقد عارض الاقتصاديون الكلاسيك الاتجاه إلى الاقتراض لما يترتب من آثار ضارة بالنسبة للاقتصاد القومي، فهم يعتقدون أن اقتراض الدولة يترتب عليه تحويل أموال كانت معدة لتوظيفها في مشروعات إنتاجية إلى نفقات عامة غير منتجة، وإن الاقتراض من المصارف بما يسببه من زيادة العرض النقدي يؤدي إلى التضخم وسوء توزيع الدخل القومي، وإن القروض العامة تؤدي إلى زيادة الأعباء الضريبية بالنسبة للأجيال القادمة بما يترتب عليهم من التزامات لسداد الدين من أصل وفوائد.

هذا وقد تطور الفكر الاقتصادي والمالي كثيراً في هذا المجال، مما أدى إلى فتح الطريق أمام الدول إلى الاتجاه للاقتراض العام بشكل واسع. فالمدرسة الحديثة تؤمن بأهمية القروض العامة في تنمية موارد المجتمعات وبناء اقتصادها وإشاعة الاستقرار في ربوعها، كما تعتقد أن القروض العامة لا تؤدي إلى التضخم إلا في حالات معينة كحالة التشغيل الكامل أو حالة توجيه الدولة للأموال المقترضة نحو نفقات غير منتجة اقتصادياً (البنك العربي، 1991).

مما سبق يتضح أن المدرسة التقليدية ترفض اللجوء إلى الاقتراض العام، في حين تؤكد المدرسة الحديثة اللجوء إلى ذلك ولكن كل منها يسعى للوصول إلى سياسة اقتصادية سليمة تؤدي إلى أعلى كفاءة ممكنة، ولتحقيق ذلك فإنه لا بد من توفر ثلاثة شروط للقروض العام وهي (لطفى، 1986):

1. أن لا يكون مصدر القرض المدخرات لمؤسسة أو المعدة للتوظيف في مشروعات إنتاجية وإن يكون الاقتصاد يعمل تحت مستوى العمالة الكاملة.
2. أن تنفق حصيلة القرض العام في أوجه إنتاجية، أي تؤدي إلى زيادة الاستثمار.
3. أن تكون نسبة القروض العامة إلى الدخل القومي في المدى الأمن والذي يتناسب مع حدود القروض العامة.

ج - مفهوم عجز الموازنة.

يتمثل العجز في الموازنة العامة عادة بالنمو الكبير الذي يحدث في الإنفاق العام للدولة وتباطؤ في نمو الإيرادات العامة عن مواكبة النمو الحاصل في هذا الإنفاق (زكي: 1992).

إلا أن الباحث تواجهه مشكلات مفاهيمية عند التحدث عن قضية عجز الموازنة العامة في دول العالم الثالث، وهو ما يتعلق بتوافر مقياس سليم لقياس هذا العجز. فقد كان القياس التقليدي الذي يحدد هذا العجز في «الفرق بين جملة النفقات والإيرادات الحكومية»، وكان يحصر مفهوم العجز في الحكومة المركزية، وهو أمر قد لا يعطي صورة كافية عن حجم العجز (زكي: 1992).

وهناك اتجاه آخر لتوسيع مفهوم العجز العام وذلك بإدخال جميع القطاعات الحكومية بعين الاعتبار، وحينئذ يصبح العجز مساوياً للفرق بين جملة إيرادات الحكومة والقطاع العام، وجملة نفقات جميع الكيانات الحكومية، وهو فرق يتعين تمويله بإقتراض جديد. وهذا ما يطلق عليه مصطلح العجز الموحد للقطاع العام (تقرير التنمية في العالم: 1988).

وهناك أيضاً مفهوم آخر للعجز يحاول أن يستبعد مدفوعات فوائد الدين من المصروفات الحكومية. وهذا ما يعرف بعجز الأساس أو عجز اللافوائد. وبالإضافة إلى ما سبق هناك ما يسمى بمفهوم العجز التشغيلي الذي يحاول أن يقيس العجز في ظروف التضخم وفي ضوء هذا المفهوم يتمثل العجز في متطلبات إقتراض الحكومة والقطاع العام، ناقصاً الجزء الذي دفع من الفوائد لتصحيح التضخم، ومن خلال معامل تصحيح نقدي، حيث يتضمن سعر الفائدة المدفوع للدائنين جزءاً من النقود لتعويضهم عن الخسائر التي تلحق بدائنيهم من جراء إرتفاع الأسعار (الفارس: 1997).

أما العجز الفعلي في الموازنة فيقصد به قصور الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة، وهو يحتسب بطرح الإيرادات العامة من النفقات العامة، حيث تشمل الإيرادات العامة على الإيرادات المحلية سواء كانت إيرادات ضريبية وغير ضريبية، وأقساط الفروض المستردة وهي التي دُفعت أصلاً من الحكومة لمؤسسات مختلفة وقامت هي بدورها بتسديدها للحكومة، وأخيراً المساعدات الخارجية التي تتلقاها الحكومة فهي

إيرادات عامة حيث لا يترتب عليها أي عبء على الحكومة، ومجموعها يشكّل الإيرادات العامة، أما النفقات العامة فهي النفقات الجارية والرأسمالية (العزام، 1990).

وهناك من تناول مفهومين للعجز المالي والعجز الجاري، فالعجز المالي يعبر عن الفرق بين الإيرادات المحلية والمساعدات وبين النفقات العامة والعجز الجاري يمثل الفرق بين الإيرادات المحلية والنفقات الجارية (العمري، 1990). أما التعريف الذي ستأخذ به هذه الدراسة فهو: «إن العجز المالي هو عبارة عن الفرق بين النفقات والإيرادات العامة الذاتية (إيرادات محلية، ضريبية رسوم وخصص والقروض المستردة)»، وذلك كون المساعدات الخارجية هي متذبذبة من سنة لأخرى ولا تعتمد على الظروف الاقتصادية بل تعتمد كلياً على الظروف السياسية وبالتالي فهي لا تعبر عن تحسن وضع البلد الاقتصادي لذلك يمكن اعتبارها كمصدر تمويلي لعجز الموازنة لا كجزء أساسي في الإيرادات العامة (عنوان 1998).

د - العلاقة بين الدين العام وعجز الموازنة

وثمة علاقة بين العجز الذي يحدث في الموازنة العامة وبين الزيادة التي تطرأ على عرض النقود في المجتمع، ومن هنا توجد علاقة وثيقة بين العجز في تلك الموازنات وبين الإختلال النقدي في تلك الدول (زكي، 1992).

وفي حالة حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة لأي سبب من الأسباب، فإن هذا العجز من الممكن تمويله، إما من خلال طرح الحكومة لمجموعة من السندات، بقيمة هذا العجز، لكي يشتريها القطاع الخاص (أي تمويل العجز عن طريق الدين العام الداخلي)، أو عن طريق القروض الخارجية أو المساعدات الخارجية، ويتم التمويل بالسندات الحكومية هو الخيار الأفضل لأنه بمثابة تمويل غير تضخمي، حيث يتمثل عن بيع هذه السندات تحويل جانب من الدخل المتاح للإنفاق لدى القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي، فينخفض الطلب الاستهلاكي والاستثماري لدى القطاع الخاص بقدر مساوٍ لمشتريات هذا القطاع من تلك السندات، وإذا أعادت الحكومة إنفاق حصيلة بيع هذه السندات، فإن الطلب الكلي في الاقتصاد القومي لن يرتفع ونكون إزاء موقف إنخفاض فيه الطلب في القطاع

الخاص، وارتفع بنفس القدر لدى القطاع الحكومي، ومن هنا لن ترتفع الأسعار، أما إذ تم تمويل العجز بالموازنة من خلال زيادة الإصدار النقدي، وهو أمر ينجم عنه إرتفاع في المستوى العام للأسعار وهذا بدوره يتطلب إنقضاء فترة زمنية حتى يستعيد الاقتصاد القومي توازنه المفقود، وهذا يرجع إلى ضعف إستجابة الحصيلة الضريبية للتغير مع التغير الذي يحدث في الدخل القومي، وهو ما يعني ضعف مرونة الحصيلة الضريبية (زكي، 1992). لذلك فإن التمويل بالسندات الحكومية هو الخيار الأفضل في تمويل العجز المالي.

ويؤكد ذلك مكالم (Mccallum: 1984) حيث يرى بأن عجز الموازنة الحكومية يمكن الحفاظ عليه وبشكل إيجابي وبدون تضخم إذا تم تمويل ذلك العجز عن طريق إصدار السندات الحكومية عوضاً عن الإصدارات النقدية. وإن تمويل العجز بالسندات الحكومية سيكون بالفعل غير تضخمي حيث أن كل إصدار سند وإنخفاض في حجم الضرائب لن يكون له أثر على الطلب الكلي أو على المستوى العام للأسعار. أما إذا كان العجز مزمن وتم تمويله بإصدارات غير منتجة من السندات الحكومية فإن اللجوء للدين العام الداخلي سيترتب عليه دفع أقساط وفوائد ومن ثم تسبب هذه العوائد بزيادة النفقات الحكومية ومن ثم زيادة عجز الموازنة.

وبين فاكري (Vickrey, 1992) أن الآثار التهديدية للدين العام الحكومي تعتمد بشكل كبير على الهيكل الضريبي الذي عن طريقه سيتم تمويل خدمة و سداد الدين العام المستقبلي - أي بمعنى آخر تعتمد على مرونة الحصيلة الضريبية. وإن التوجه لتقليل عجز الموازنة في المدى الزمني القصير من أجل تقليل الدين على المدى المستقبلي البعيد هو من أسوأ الأمور حيث يؤدي ذلك إلى إطالة فترات الكساد وتقليل الإيرادات، وزيادة نسب البطالة، وقلة الاستثمار وبالتالي زيادة العبء النسبي للدين العام الوطني على المدى البعيد، لذلك فإن الطريقة الأفضل لتقليل العجز الكلي على المدى البعيد هو زيادة العجز في المدى القصير حيث إن زيادته في الفترات الأنية سوف يتبعه تمويل بالقروض التي تكون موجهة نحو أغراض إنتاجية واستثمارية فتتحقق بالتالي نجاحاً يساهم في تخفيف عجز الموازنة وعبء الدين العام المستقبلي.

9 - تطور حركة الدين العام الداخلي في الأردن.

نتاقش هنا تطور حركة أشكال الدين العام الداخلي من حيث الرصيد القائم غير المسدد السنوي لكل شكل من أشكاله وأهميته النسبية وذلك خلال الفترة (1980-1997).

أ - أشكال الدين العام الداخلي.

تصدر أشكال الدين العام الداخلي على النحو التالي:

1- أذونات الخزينة الأردنية: وتمثل إحدى وسائل الاقتراض قصير الأجل، وتهدف إلى تمويل العجز المؤقت في واردات الخزينة الذي ينتج عن انخفاض هذه لواردات في فصل معين أو لأسباب طارئة كزيادة النفقات (البنك العربي، 1991). يقتصر الاكتتاب في الأذونات على المصارف التجارية والشركات المالية ومؤسسات الإقراض المتخصصة والبنك المركزي، بينما يكتتب الأفراد والشركات فيها من خلال إنبابة البنوك التجارية بذلك.

تم إصدار أذونات الخزينة لأول مرة عام 1969، وحيث أن قيمة الإطفاءات كانت أقل من قيمة الإصدارات لأذونات الخزينة مما أدى إلى وجود رصيد تراكمي غير مسدد تباين بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة. يبين الجدول رقم (1) تطور الأرصدة القائمة لأذونات الخزينة الأردنية خلال الفترة (1980-1997).

يظهر من جدول رقم (1) أن أذونات الخزينة نمت خلال الفترة تحت الدراسة بمعدل سنوي قدره (23.7%) غير أن هذه المعدلات مرت خلال الفترة (1980-1997) بأربع مراحل مختلفة. فقد كان معدل نمو أرصدة أذونات الخزينة خلال المرحلة الأولى والتي تمثل السنوات (1980-1986) متوسطاً سنوياً قدره حوالي 7% وتراوحت أذونات الخزينة من إجمالي أشكال الدين العام الأخرى بين 30% عام 1984 إلى 28% عام 1986. وهذا يشكل نسبة كبيرة من حصة أذونات الخزينة من إجمالي أشكال الدين العام الأخرى في هذه المرحلة. ومثلت السنوات 1987-1988، المرحلة الثانية من تطور أرصدة أذونات الخزينة، حيث قفز معدل النمو إلى مستوى مرتفع جداً إذ بلغ متوسط معدل نمو أرصدة أذونات

الخزينة لهاتين السنتين حوالي 42% وهي الفترة التي تضاعفت فيها قيمة الدين العام الداخلي، ومع هذه القفزات المرتفعة فإن حصة أدوات الخزينة من إجمالي أشكال الدين العام الداخلي الأخرى هبطت من 28% عام 1986 إلى 24% عام 1987 مما يعني أن هناك زيادات إضافية بمستوى أعلى حدثت في أشكال الدين العام الداخلي الأخرى خلال تلك الفترة وحدث العكس تماماً خلال المرحلة الثالثة من تطور حركة أرصدة أدوات الخزينة (1989-1990)، إذ تراجع معدل نمو هذه الأرصدة خلال هذه الفترة، أي أن حجم إصدار أدوات الخزينة خلال الأعوام 1989 و1990 إنخفض عن السنوات السابقة، وذلك نتيجة للأزمة النقدية وتطوراتها التي واجهتها الحكومة الأردنية في خريف عام 1988 أما المرحلة الأخيرة والتي تمثلت في الفترة (1991-1995) فقد شهدت إنحداراً شديداً في نمو أرصدة أدوات الخزينة حيث بلغ معدل النمو السنوي المتوسط في هذه المرحلة (-7%)، إن حجم إصدار أدوات الخزينة في هذه المرحلة إنخفض بشكل كبير عن السنوات السابقة، وكذلك فإن هذه الفترة شهدت تدنياً واضحاً في نمو أرصدة أدوات الخزينة فقد ارتفعت سنة 1991 و1992 حيث وصلت قبستها إلى (242) و(256) مليون دينار على التوالي ومن ثم إنخفضت عام 1993 بمعدل قليل مع حالة من الإستقرار النسبي في نمو الأرصدة في عام 1993 و1994 إذ بلغت (251) مليون دينار ثم قل الاعتماد بعد ذلك على أدوات الخزينة حيث إنخفضت إلى (30) مليون دينار عام 1995، وبلغ معدل النمو (-9%) في الأعوام 1994 و1995 كما نلاحظ إن حصة أدوات الخزينة في هذه المرحلة من إجمالي أشكال الدين العام الداخلي الأخرى قد إنخفضت بشكل كبير، إذ إنخفضت النسبة من 23% عام 1991 إلى 4.1% عام 1995.

مما سبق يمكن القول أن تطور النمو في أرصدة أدوات الخزينة الفترة (1980-1997) قد إنخفضت من (103) مليون دينار عام 1984 إلى (30) مليون دينار عام (1995)، أي أن حجم إصدار أدوات الخزينة في الثمانينات قد فاق كثيراً حجم الإصدار في التسعينات للسنوات تحت الدراسة، وقد رافق ذلك إنخفاض كبير في حصة أدوات الخزينة من إجمالي أشكال الدين العام الأخرى، حيث إنخفضت النسبة من 29% عام 1985 إلى 4% عام 1995.

2 - السندات الحكومية: تعمل السندات الحكومية على تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، فهي أداة من أدوات تجميع المدخرات من الأفراد والمؤسسات وتوجيهها لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية وإستثمارها في شتى المجالات والقطاعات الإنتاجية، كما تعتبر السندات أداة من أدوات البنك المركزي الفعالة في محاربة التضخم حيث تعمل إصدارات السندات على إمتصاص جزء من السيولة وتخفيض حجم النقد المتداول. وتتمتع السندات التي تعتبر وسيلة للإقراض المتوسط والطويل الأجل بصفات استثمارية مجزية، إذ يتوفر فيها عنصر الضمان لكونها صادرة من الحكومة. كما يتوفر في هذه اسندات عنصر الربحية لأنها ذات فائدة عالية نسبياً ومغفأة من كافة الضرائب والرسوم. وتحظى السندات بميزة السيولة، إذ بالإمكان بيعها وتحويلها إلى نقد سائل في أي وقت. ويتم تداول هذه السندات في سوق عمان السالي (لبناء العربي، 1991).

تم إصدار السندات الحكومية لأول مرة عام 1976، وبيين الجدول رقم (1) تطور أرصدة السندات الحكومية وحصصها من إجمالي الدين العام الداخلي الأخرى خلال الفترة (1980-1997)، ويظهر الجدول أن معدل النمو السنوي للسندات الحكومية خلال فترة الدراسة كان في حدود 33%، ويفوق هذا المعدل كثيراً المعدل المتحقق في حالة أدوات الخزينة والبالغ 23.7%. والجدير بالذكر أن معدلات النمو لأرصدة السندات الحكومية كانت تتجه نحو الانخفاض من عام (1984-1990) إلا أنها ازدادت بمعدل عالي جداً في السنوات 1991، 1992 حيث بلغ معدل النمو السنوي في الرصيد القائم للسندات الحكومية حوالي (48%) ومن ثم اتجهت الأرصدة إلى الاستقرار في السنوات (1992-1995) إذ بلغ معدل النمو في الأرصدة الصفر. أما بالنسبة لحصص السندات الحكومية من إجمالي الدين الداخلي فقد كانت تميل للانخفاض التدريجي في السنوات (1984-1990) ولكن هذه الحصص اتجهت للارتفاع بدرجات كبيرة في السنوات (1991-1995) حيث شكلت السندات الحكومية في هذه الفترة النسبة العظمى من إجمالي أشكال الدين العام الداخلي الأخرى. فقد ارتفعت النسبة من 27% عام 1984 إلى 63% عام 1995. وبالتالي فإن هذا يعني أن السندات الحكومية

قد ارتفعت حصتها من إجمالي الدين العام الداخلي على حساب أشكال أخرى من الإنفاق الحكومي في الفترة (1991-1995).

٣ - سندات الخزينة :

أصدرت هذه السندات لأول مرة في عام 1986، ويصدر هذا النوع من السندات بأقل من قيمته الاسمية ويسدد بكامل قيمته الاسمية عند الاستحقاق. وتكون قيمة هذه السندات عشرة آلاف دينار ومضاعفاتها وتطرح لاكتتاب البنوك والشركات المالية ومؤسسات الإبراهيم المتخصصة وشركات التأمين، ويجوز التعامل بهذه السندات في سوق عمان المالي، وهي معفاة من ضريبة الدخل أو الضرائب الأخرى الناشئة عن الاستثمار فيها (البنك العربي، 1991)، ويبين الجدول رقم (1) تطور حركة أرصدة سندات الخزينة خلال الفترة (1986-1995)، ويخصص هذه السندات من إجمالي أشكال الدين العام الأخرى. ويستدل من الأرقام في الجدول أن مبالغها في البداية كانت منخفضة نسبياً إذ بلغت في عام (1985) وهو العام الأول لها (24) مليون دينار ثم بدأت بعدها في الارتفاع لتصل عام 1990 إلى (95) مليون دينار وبعدها عادت لتتخف تدريجياً حتى وصلت أدنى حد لها عام 1995 وبلغت (8) مليون دينار وبمعدل ثلث سنوي مركب لسجل الفترة (1986-1995) قدره 10.4% وتراوحت حصة سندات الخزينة من إجمالي أشكال الدين العام الداخلي الأخرى بين (6%) عام 1986 و(1%) عام 1995 ثم (0%) عامي 1996 و1997 حيث شكلت أقل نسبة من إجمالي أشكال الدين العام الداخلي الأخرى.

٤ - سندات المؤسسات العامة الصادرة بكفالة الحكومة :

يقوم البنك المركزي نيابة عن بعض المؤسسات العامة بإصدار سندات لصالح تلك المؤسسات وقد صدر البنك منها (11) إصداراً بلغت قيمتها الاسمية الإجمالية (42.2) مليون دينار أطفئ منها (7) إصدارات بقيمة (24) مليون دينار وتتراوح الفائدة على هذه السندات ما بين (6.5%-8.7%) سنوياً وبحق لكافة الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الاكتتاب في هذه السندات (البنك العربي، 1991)، وقد تم إصدار أول هذه السندات عام 1976 بقيمة مليوني دينار وقد كانت الإصدارات غير سنوية.

يبين الجدول رقم (1) تطور أرصدة سندات المؤسسات العامة وحصصها من إجمالي الدين العام الداخلي خلال الفترة (1980-1997). ويتضح من الجدول أن أرصدة هذا النوع من السندات منخفضة ولا تمثل حصة ذات معنى في إجمالي الدين العام الداخلي خصوصاً في السنوات (1988-1990) والتي هبطت فيها الحصة إلى 2% فقط من إجمالي أشكال الدين العام الداخلي الأخرى. وبلغ متوسط النمو السنوي لأرصدة سندات المؤسسات العامة حوالي (4.9%) في تلك الفترة ووصل معدل النمو السنوي أقصى حد له (12.2%) عام 1991.

5 - سلف البنك المركزي:

تأخذ السلف التي يقدمها البنك المركزي للحكومة ثلاثة أشكال هي اسلفة العادية والسلفة على أرباح البنك المركزي والسافة الاستثنائية على إصدارات الدين العام نيابة عن الحكومة، أو على مصادر الدخل الأخرى التي قد تتحقق للحكومة، وقد حصلت الحكومة على سلفة عادية لأول مرة في بداية عام 1968 وكان الحد الأعلى لهذه السلفة (2) سايرين دينار، توالى بعد ذلك منح السلف العادية للحكومة بشكل سنوي (النشرة التحليلية، البنك العربي، 1991). كما تعتبر سلف البنك المركزي للحكومة شكلاً من أشكال الدين، ومبرر اعتبارها شكلاً من أشكال الدين تكمن في طبيعتها المتمثلة في كونها التزاماً على الحكومة، يجب الوفاء به عند انقضاء أجله (الواكد، 1993).

يبين جدول رقم (1) تطور سلف البنك المركزي المقدمة للحكومة وحصصها من إجمالي الدين العام الداخلي خلال الفترة (1980-1997). ويظهر من الجدول أن السلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة بدأت متواضعة في السنوات (1980-1986)، ثم قفزت بعدها بشكل سريع المرة تلو الأخرى. في السنوات (1987-1991) ومن ثم عادت للتذبذب بين ارتفاع وانخفاض في السنوات (1992-1995). ارتفعت قيمة هذه السلف من (80 مليون دينار في عام 1980 لتصل إلى أقصى حد لها (574.9) مليون دينار عام (1991)، ومن ثم انخفضت إلى (235.6) مليون دينار عام 1995، وبذلك نرى أن حصص سلف البنك المركزي المقدمة للحكومة من إجمالي الدين العام الداخلي الأخرى قد ارتفعت في السنوات (1984-1991) من 35% عام 1984 لتصل إلى 55% عام 1991 وهذا يدل على الزيادة الكبيرة الواضحة في

إعتماد الحكومة على الاقتراض من البنك المركزي لتمويل نفقاتها المتزايدة في الفترة (1984-1991) ثم انخفضت هذه الحصة في السنوات (1992-1995) إذ بلغت 28% في عام 1995 مما يدل على أن الحكومة في السنوات الأخيرة (1992-1995) بدأت بتحويل الجزء الأكبر من الدين العام الداخلي للاستثمار والتمثيل في السندات الحكومية على حساب أشكال أخرى من الإنفاق الحكومي وعلى عكس الفترة السابقة (1984-1990)، حيث كان يوجه الجزء الأكبر من الدين العام الداخلي لأشكال أخرى من الإنفاق الحكومي على حساب الاستثمار.

مما سبق يتضح أن سلف البنك المركزي خلال فترة الدراسة (1980-1997) كانت تشكل أكبر نسبة من الرصيد القائم للدين العام الداخلي مقارنة مع الأشكال الأخرى حيث بلغ مجموع هذه السلف (4628.5) مليون دينار وبنسبة (35%)، واحتلت السندات الحكومية المرتبة الثانية (4526.0) مليون دينار وبنسبة (33.2%) وكانت أدونات الخزينة تشكل المرتبة الثالثة في الأهمية النسبية حيث بلغت (2717.3) مليون دينار وبنسبة 23.7% وكانت سندات المؤسسات العامة وسندات الخزينة تشكل أقل نسبة حيث بلغت (4.9%) و(4%) على التوالي.

جدول رقم (1)

تطور أشكال الدين العام الداخلي من حيث توزيع الرصيد القائم غير المسدد خلال

الفترة (1980-1997)

مليون دينار / بالأسعار الجارية

السنة	اكتونات حزينة مركزية	الحصة %29	سندات حكومية	الحصة %30	سندات مؤسسات عامة	الحصة %	سندات خزينة	الحصة %4	سندات بنك مركزي	الحصة %34	المجموع
1980		0.33	61	30%	20	10%	-	-	51	26%	198
1981	74	0.32	70	30%	22.15	15%	-	-	65	28%	231
1982	69	0.31	79	28%	26.15	9%	-	-	84.5	30%	275
1983	96	0.30	85	27%	26.15	8%	-	-	106	33%	313
1984	103	0.3	92	26%	26.150	8%	-	-	121	35%	342
1985	109	29%	109	29%	23.150	6%	-	-	129	35%	370
1986	116	26%	117	28%	22.150	5%	24	6%	133	32%	415
1987	152	24%	126.5	20%	20.150	3%	64	10%	261	42%	624
1988	238	26%	127.5	13%	18.150	2%	75	8%	463	50%	922
1989	224	23%	134.5	14%	18.325	2%	82	8%	536	54%	995
1990	217	21%	134.5	12%	18.325	2%	95	9%	573	55%	1037
1991	242	23%	156.5	14%	40.325	3%	48	5%	575	54%	1063
1992	256	25%	540.5	51%	37.325	4%	32	3%	176	16%	1042
1993	251	23%	540.5	49%	37.325	4%	52	3%	236	21%	1097
1994	251	23%	540.5	49%	37.325	4%	32	3%	236	21%	1097
1995	30	3%	540.5	63%	37.325	4%	8	2%	236	26%	656
1996	79.0	-	549.7	-	41.3	-	-	-	377.7	-	670
1997	123.8	-	521.8	-	-	-	-	-	266.6	-	120
المجموع	2835	25567	3702	740	453	101	4%	57	4138	706	11.622
المتوسط السوي	105	30%	137.0	30%	16.8	3%	18.3	4%	153.2	37%	

المصدر: البنك المركزي، عدد خاص (1964-1995)، أيار 1996.
البنك المركزي، النشرة الإحصائية الشهرية، مجلد 35 عدد 1999.2.

ب - الدين العام الداخلي وتمويل عجز الموازنة العامة في الأردن:

يرتبط ظهور الدين العام الداخلي بظاهرة تزايد النفقات العامة سواء كانت جارية أم رأسمالية، إذ لم تعد الموارد المالية المتاحة للحكومة كافية لمقابلة تلك النفقات. ونظراً لذلك يظهر ما يسمى بعجز الموازنة العامة لعدم قدرة الإيرادات العامة على مواكبة النفقات العامة، ولتمويل هذا العجز في الموازنة تلجأ الحكومة إلى البحث عن مصادر تكاد تنحصر في القروض الداخلية، والقروض الخارجية، والمساعدات الخارجية وسوف يكرس التحليل هنا على الدين العام الداخلي ودوره في تمويل عجز الموازنة العامة الأردنية مقارنة بالمصادر الأخرى، نظراً لتعلق هذه الدراسة بالدين العام الداخلي وذلك خلال الفترة (1980-1997).

تحليل وضع الموازنة العامة الأردنية:

يتضح من خلال استعراض الموازنة العامة الأردنية خلال سنوات الدراسة. وكما يشير جدول رقم (2) إن الموازنة العامة تعاني من عجز مالي مزمن، فلم تستطع الإيرادات المحلية طيلة فترة الدراسة تغطية النفقات العامة. الأمر الذي أدى إلى حدوث عجز مالي في موازنتها، تطلب ذلك اللجوء إلى تمويل هذا العجز من خلال مصادر عدة تسثلت في القروض الداخلية والقروض الخارجية والمساعدات الخارجية وقبل التطرق للحديث عن مصادر التمويل تلك والتي يمثل إحداها القروض الداخلية محور الدراسة لا بد من إنقاء الضوء على الموازنة العامة خلال سنوات الدراسة.

(1) الإيرادات المحلية: تمت الإيرادات المحلية (من ضرائب مباشرة وغير مباشرة وإيرادات غير ضريبية) ببطء شديد خلال سنوات الدراسة مع وجود قفزات نوعية في حجم تلك للإيرادات، فقد كانت وتيرة النمو في السنوات الأولى للدراسة (1980-1988) تنمو ببطء إذ ارتفعت من (1 226) مليون دينار عام 1980 لفصل إلى (4.544) مليون دينار عام 1988، ثم قفزت قفزات سريعة للفترة اللاحقة (1990-1995) إذ كانت (0.744) مليون دينار عام 1989 ارتفعت لتصل (0.1440) مليون دينار عام 1995 أي أنها تضاعفت ما يقرب مرتين خلال هذه الفترة. بعد هذه الفترة تراجعت الإيرادات المحلية نسبياً للفترة

اللاحقة (1996-1997) إذ كانت (1432.6) مليون دينار عام 1996 انخفضت لتصل إلى (1425.7) مليون دينار عام 1997. من خلال هذا الاستعراض يتضح ان الإيرادات المحلية قد نمت بشكل جيد خلال سنوات الدراسة (1980-1997) خاصة الفترة (1990-1995) وذلك يرجع إلى تبني الأردن لسياسات صندوق النقد الدولي التي عملت على تقليص العجز المالي من خلال تحسين وضع الإيرادات العامة، إذ فرضت في عام 1994 ضريبة المبيعات.

(2) النفقات العامة: من خلال استعراض جدول رقم (2) يتضح أن النفقات العامة لأردنية كانت في نمو سريع نسبياً مقارنة مع النمو في الإيرادات العامة. فالفترة الأولى للدراسة والتي كانت فيها الإيرادات المحلية تنمو بشكل بطيء، كان هناك نمواً سريعاً في حجم النفقات العامة فخلال للفترة (1980-1983) ارتفعت النفقات العامة من (563.2) مليون دينار عام 1980 لتصل إلى (705.3) مليون دينار عام 1983، إستمرت هذه القيم في الزيادة للفترة التالية أيضاً لترتفع من (720.8) مليون دينار عام 1984 إلى (1102.3) مليون دينار على 1989، ثم بعد ذلك استمرت في الإرتفاع خلال الفترة (1990-1995) إذ بلغت عام 1990 ما مقداره (1110.1) مليون دينار وفي عام 1995 بلغت ما مقداره (1758.4) مليون دينار ووصلت في نهاية فترة الدراسة إلى (1773.3) مليون دينار عام 1997 وبذلك تكون قد تصاعفت النفقات العامة ما يقارب ثلاث مرات خلال فترة الدراسة.

هذا التباين الواضح بين قيم الإيرادات المحلية والنفقات العامة أحدث العجز المالي في الموازنة العامة إذ ارتفع هذا العجز من (337.1) مليون دينار 1980 ليصل إلى (536.5) مليون دينار في عام 1989، ثم أخذت القيم بالتذبذب بين إرتفاع وإنخفاض لتصل إلى (202.9) مليون دينار في نهاية فترة الدراسة عام 1997. وم تجدر ملاحظته هنا إن قيم العجز المالي قد أخذت بالتراجع نسبياً خاصة في الفترة الأخيرة للدراسة (1990-1995) باستثناء عام 1993 وذلك يعود إلى تبني الأردن لسياسات التصحيح الاقتصادي التي تهدف إلى تقليص العجز المالي، أما عام 1993 والذي إرتفع فيه العجز المالي عن السنوات السابقة فذلك قد يرجع لتأثير أزمة الخليج على الأردن إذ تحمل الأردن عبء استضافة آلاف المشردين من الكويت من جنسيات مختلفة إضافة إلى عودة ما يقرب من (300) ألف مواطن إلى الأردن.

جدول رقم (2)
العجز المالي في الموازنة العامة

(مليون دينار/ بالأسعار الجارية)

السنة	الإيرادات المحلية	النفقات العامة	العجز	الناتج المحلي الإجمالي
1980	226.1	563.2	337.1	1180.3
1981	309.2	647.1	337.9	1469.3
1982	362.2	693.6	331.4	1701.1
1983	400.6	705.3	304.7	1828.7
1984	415.0	720.8	305.8	1981.4
1985	440.8	805.7	365.7	2020.2
1986	514.4	981.3	466.9	2163.6
1987	531.5	965.9	434.5	2208.6
1988	544.4	1054	509.6	2264.4
1989	565.5	1102.3	536.8	2372.1
1990	744.0	1110.1	366.1	2668.3
1991	828.8	1134.3	306.3	2855.1
1992	1168.9	1348.7	179.8	3493.0
1993	1191.5	1647.3	456.3	3811.4
1994	1306.4	1566.2	259.8	4190.6
1995	1440.0	1758.8	318.8	4620.8
1996	1432.6	1812.8	343.9	4711.0
1997	1425.7	1773.3	202.9	4945.8
المتوسط	763.8	1133.6	343.7	2806.7

المصدر: البنك المركزي، عدد خاص (1964-1995)، أيار 1996

البنك المركزي، النشرة الإحصائية الشهرية، مجلد 35، عدد 2، 1999

العجز المالي = (الإيرادات العامة الذاتية - النفقات العامة)

جدول رقم (3)

مصادر تمويل عجز الموازنة العامة الأردنية

(مليون دينار/ بالأسعار الجارية)

إجمالي مصادر تمويل العجز	المساعدات الخارجية		القروض الداخلية		القروض الخارجية		السنة
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	نسبتها للإجمالي	القيمة	
298.9	70%	209.3	6%	18	24.0	71.6	1980
300.7	69%	206.3	6%	18	25.0	76.4	1981
293	68%	199.5	10%	28.2	22.0	65.3	1982
302.6	65%	197	10%	28.8	25.0	76.8	1983
253.8	42%	106.1	10%	25.5	48.0	122.2	1984
385.5	49%	187.8	9%	35.3	42.0	162.4	1985
378.2	38%	143.7	20%	74.8	42.0	159.7	1986
320.6	40%	127.6	40%	130	19.7	63.2	1987
378.9	40%	155.4	35%	135	25.0	97.5	1988
489.7	53	261.7	8%	43.8	38.0	184.2	1989
395.8	42%	164.3	8%	33.6	50.0	197.9	1990
564.2	39%	225.2	0.4%	2.3	60.0	336.7	1991
465.8	29%	137.4	-	-	70.0	328.4	1992
293.6	56%	163.3	-	-	24.0	130.3	1993
383.6	46%	175.6	-	-	54.2	208	1994
656.7	27%	178.7	-	-	73.5	483	1995
704.1	27.2%	191.3	-	-	72.8	512.8	1996
177.8	127%	225.0	-	2.6	-109.0	47.2	1997
	49%		9%	31.7	42.0	179.2	المتوسط

المصدر: البنك المركزي، نشرات البنك المركزي، عدد خاص (1964-1995)، أيار 1996
البنك المركزي، نشرات البنك المركزي، النشرة الإحصائية الشهرية، مجلد 35 عدد 2، 1999.

(10) مناقشة فرضيات الدراسة:

مناقشة الفرضية الأولى: هناك تناقض في استمرارية اعتماد الأردن على الدين العام الداخلي في تمويل عجز الموازنة العامة مقارنة بمصادر التمويل الأخرى.

سيتم تحليل الدين العام الداخلي على مرحلتين: تتناول المرحلة الأولى مدى مساهمة الدين العام الداخلي في تمويل عجز الموازنة من إجمالي مصادر التمويل. وتتناول المرحلة الثانية مساهمة الدين العام الداخلي في تمويل عجز الموازنة من إجمالي العجز.

أولاً: الدين العام الداخلي وإجمالي مصادر تمويل العجز في الموازنة العامة الأردنية.

يمول العجز في الموازنة العامة الأردنية من عدة مصادر هي:

1 - القروض الخارجية: وهي القروض التي تصدرها الدولة خارج حدودها الإقليمية ويكتتب فيها الأفراد أو الهيئات الخاصة أو العامة الأجنبية وقد تكون القروض الخارجية عن طريق الاقتراض من المنظمات الدولية (لطفى والعدل، 1987).

2 - القروض الداخلية: وهي القروض التي تصدرها الدولة داخل حدودها الإقليمية ويكتتب فيها المواطنون المقيمون على أرض الدولة (لطفى والعدل، 1987).

3 - المساعدات الخارجية: وهي الإعانات التي تتلقاها الدولة من أفراد وهيئات خاصة أو حكومية وتعتمد هذه المساعدات على عوامل سياسية في الأساس.

يبين الجدول رقم (3) حجم ونسبة مساهمة كل مصدر من مصادر تمويل العجز إلى إجمالي تمويل العجز في الموازنة العامة الأردنية خلال الفترة (1980-1997). ويمكن بيان مدى مساهمة كل مصدر من هذه المصادر في تمويل العجز من إجمالي التمويل على النحو التالي:

1 - القروض الخارجية:

نلاحظ من جدول رقم (3)، أن حجم ونسب القروض الخارجية كانت متذبذبة خلال

سنوات الدراسة وتشكل النصيب الأكبر من إجمالي تمويل العجز مقارنة مع المصادر الأخرى، إذ بلغت (71.6) مليون دينار بنسبة 24% من إجمالي التمويل في عام 1980، وارتفعت إلى ما يزيد على سبعة أضعاف عام 1996، حيث بلغت أعلى قيمة لها (512.8) مليون دينار وبنسبة (72.8%) من إجمالي تمويل العجز في الموازنة العامة الأردنية، وهي نسبة مرتفعة تشير إلى درجة اعتماد الحكومة بشكل كبير على القروض الخارجية في تمويل عجز موازنتها الخاصة وكانت أدنى قيمة لتلك النسبة في عام 1987 و1997 حيث بلغت (19.7%) (-40%) على التوالي، وهذا ما تظهره الأرقام لحجم القروض الخارجية باتجاه تقليل اعتماد الحكومة على القروض الخارجية في تغطية العجز في هاتين السنتين لصالح الاعتماد على مصادر التمويل الأخرى، وبشكل عام شكلت القروض الخارجية ما مقداره (3157.6) مليون دينار لمجمل سنوات الدراسة وبنسبة 42% من إجمالي مصادر التمويل الأخرى وبالتالي فإن القروض الخارجية تعتبر المصدر الثاني بالنسبة لأهميته في تمويل عجز الموازنة العامة.

2 - القروض الداخلية:

يتبين من الجدول رقم (3)، حجم الدين العام الداخلي وأهميته النسبية لإجمالي التمويل حيث بلغ حجم الدين العام الداخلي (18) مليون دينار وبنسبة (6%) من إجمالي التمويل المستخدم لتمويل عجز الموازنة عام 1980، وأنعدمت القروض الداخلية للفترة (1992-1996) حيث كانت تشكل (صفر%) من إجمالي تمويل عجز الموازنة، في حين كانت قيمة القروض الداخلية قيمة سالبة في عام 1997، أي أن الحكومة قد عملت على تسديد جزء من رصيد القروض الداخلية ولم تلجأ للإقتراض الداخلي، حيث شكلت القروض الخارجية النسبة الأكبر في تمويل عجز الموازنة في هذه السنوات. وكانت أعلى قيمة لنسب تمويل العجز للقروض الداخلية هي في سنتي 1987، 1988 حيث بلغت (40%)، (35%) على التوالي، إذ إزداد اعتماد الحكومة في هذه السنوات على القروض الداخلية لتمويل عجز الموازنة على حساب القروض الخارجية التي إنخفضت نسبتها في هذه السنوات. وبشكل عام يتبين من جدول رقم (3) أن القروض الداخلية لم تشكل نسبة كبيرة من إجمالي التمويل المستخدم

تمويل عجز الموازنة العامة خلال سنوات الدراسة جميعها (1980-1997) حيث شكلت القروض الداخلية ما مجموعه (570.7) مليون دينار وبنسبة (9%) فقط من إجمالي التمويل المستخدم لتمويل عجز الموازنة العامة خلال فترة الدراسة، وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة مع مصادر التمويل الأخرى.

3 - المساعدات الخارجية:

نلاحظ من جدول رقم (3) أن المساعدات الخارجية كانت تشكل (209.3) مليون دينار وبنسبة (70%) من إجمالي التمويل المستخدم لتمويل عجز الموازنة العامة في عام 1980، وانخفضت مقدار هذه النسبة لتصل إلى 27% من إجمالي تمويل العجز في عام 1995 وهي أقل نسبة خلال فترة الدراسة (1980-1997) حيث كانت القروض الخارجية تشكل النسب الأعلى في هذه السنة. وبلغت أعلى نسبة للمساعدات الخارجية (126.5%) في عام 1997، وهو أعوام الذي إنعدمت فيه القروض الداخلية والخارجية لذلك وجه جزء من هذا المبلغ إلى تغطية العجز أما الجزء المتبقي فقد وجه إلى تسديد القروض بنوعيتها. وبشكل عام نلاحظ من جدول رقم (3) أن المساعدات الخارجية كانت تشكل نسبة كبيرة من إجمالي التمويل المستخدم لتمويل العجز في الموازنة العامة لمعظم سنوات الدراسة، حيث شكلت المساعدات الخارجية ما مجموعه (3025.2) مليون دينار، وبنسبة (49%) من إجمالي التمويل المستخدم لتمويل عجز الموازنة العامة خلال فترة الدراسة وبذلك فهي تحتل المرتبة الأولى في تمويل العجز.

نستنتج من العرض السابق أعلاه، أن المساعدات الخارجية احتلت المرتبة الأولى في تمويل عجز الموازنة العامة الأردنية واحتلت القروض الخارجية المرتبة الثانية تلتها القروض الداخلية حيث كانت أقل مساهمة في تمويل عجز الموازنة العامة الأردنية، وكانت نسب تمويل المصادر السابقة من إجمالي تمويل العجز 55.7%، 55%، 75% على التوالي خلال سنوات الدراسة (1980-1997) وهذا يؤكد ما ذهب إليه الفرضية القائلة بأن هناك تناقص في اعتماد الحكومة على الدين العام الداخلي لتمويل عجز الموازنة العامة مقارنة بمصادر التمويل الأخرى.

ويمكن أن يعزى التزايد في حجم القروض وامساعدات الخارجية إلى عدة أسباب منها: انخفاض المدخرات المحلية سواء كانت منخرات القطاع الخاص أو العام، وعدم قدرة هذه المنخرات على مسايرة النمو في حجم الاستثمارات (العزام، 1990) وكذلك نتيجة للأزمة النقدية وتطوراتها التي واجهتها الحكومة الأردنية في خريف عام 1988. إضافة إلى العلاقات الدبلوماسية الجيدة التي يتمتع بها الأردن مع دول العالم الأخرى لما تبديه من تأييدها في الاتجاه السياسي، وزيادة النفقات الرأسمالية التي تغطي من القروض الخارجية، وكما نستنتج أن جميع مصادر تمويل العجز - القروض الخارجية والمساعدات - كانت متذبذبة وتتفاوت من سنة لأخرى حيث تزداد في سنة وتنخفض في أخرى وفي فترات متقاربة وهذا ما تعكسه أرقام إجمالي مصادر تمويل العجز، المعروضة في جدول رقم (4) ويمكن إرجاع السبب في ذلك إلى الأسباب المذكورة أعلاه إضافة إلى الظروف الاقتصادية التي تشهدها الدولة الدائنة على حد سواء.

وينبغي الإشارة إلى بعض الآثار التي تتركها القروض الخارجية على الاقتصاد الأردني والتي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من قبل الحكومة الأردنية حيث كانت سياستها الاعتماد وبشكل كبير على هذه القروض وخصوصا في السنوات الأخيرة خلال فترة الدراسة ومن هذه الآثار:

أ - زيادة التروء القومية عند أخذ القروض من المصادر الأجنبية ونقصها عند السداد ودفع فوائد القروض وبذلك فهي تعمل على استنزاف العملة الصعبة (العزام، 1990). وحتى تحقق هذه القروض نجاحا، لا بد أن توجه نحو أغراض إنتاجية واستثمارات منتجة تؤدي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة، ومن ثم تخدم أعباء هذه القروض من مردود هذه الاستثمارات. أما إذا وجهت هذه القروض نحو الاستهلاك أو استثمارات غير منتجة فإنها سوف تكبد الاقتصاد الوطني أعباء وخيمة وسوف تزيد عبء خدمة الدين العام من الأقساط والفوائد المتركمة على موارد الخزينة المحلية وبالتالي تؤدي إلى زيادة النفقات ومن ثم ظهور العجز في الموازنة مرة أخرى وكما يؤدي إلى تحميل الأجيال القادمة جزءا من أعباء خدمة مثل هذه الديون كزيادة الضرائب

مثلا. لذلك لا بد من إدارة جيدة للدين العام الخارجي حتى يحقق أهداف التنمية الاقتصادية. (المومني: 1995).

ب - إن القرض الخارجي يحقق للدولة المقترضة قوة شرائية بالعملة الأجنبية وهذا يشكل أهمية كبيرة لها خاصة في حالة عجز ميزان مدفوعاتها أو حالة معاناتها من احتياطها من العملات الصعبة اللازمة لتمويل حاجاتها من المعدات الإنتاجية اللازمة لسد عملية التنمية الاقتصادية (العلي وكداوي، 1989)، هذا عند الاقتراض أما عند السداد فيحدث العكس، حيث يتطلب من الدولة وهي بصدد مواجهة قروضها الخارجية وتسديدها إلى مزيد من المبالغ النقدية الخاصة ويؤدي ذلك إلى زيادة العبء الضريبي من ناحية وإلى التآخير في ميزان المدفوعات نتيجة تسديد مبلغ القرض بالعملات الأجنبية وخدمة واستهلاك القروض الخارجية وهي تؤدي في النهاية إلى انتقال جزء من الثروة القومية إلى الخارج مما يترتب عليه آثار انكماشية في الكميات الاقتصادية الكلية حيث يتطلب الأمر اقتطاع جزء من القوة الشرائية الداخلية وتصديرها إلى الخارج في شكل عملات أجنبية مما يؤدي إلى اختلال في ميزان المدفوعات ومن ثم يتطلب الأمر حتى يعود الميزان إلى التعادل زيادة الصادرات على الواردات حتى يمكن مواجهة فوائد وأقساط القرض خاصة وإن أكثر الدول تعاني من العجز الدائم في ميزان مدفوعاتها ولن تتمكن الدولة من السداد إلا إذا كان لديها فائض ولا يتحقق وجود هذا الفائض إلا عن طريق زيادة التصدير للخارج (العلي وكداوي، 1989). وهذا أمر يصعب تحقيقه في دولة مثل الأردن لذا يترتب على القرض عجز في ميزان المدفوعات ومن ثم التأثير سلبا على سعر العملة الوطنية. ولذلك مع وجود هذا العبء وأثاره الخطرة للقروض الخارجية يفرض على الدولة عدم التوسع في القروض الخارجية أو توجيه حصيلة القروض الخارجية نحو إنشاء أو توسيع صناعات التصدير حيث تعمل هذه الصناعات على تسديد قيمة القرض وفوائده أو استخدام تلك الحصيلة في تقليل الواردات للدولة المقترضة وتزيد العملات الأجنبية فتحول ميزان المدفوعات إلى الارتفاع إلى مصلحة الدولة المقترضة.

ج - إن القروض الخارجية لا تؤدي إلى إعادة توزيع القوة الشرائية والدخل في الدولة

المقترضة وانما يؤدي إلى زيادة أو تغيير القوة الشرائية. لذلك لا بد من توجه الحكومة الأردنية إلى زيادة الالتجاء إلى القروض الداخلية حيث أن القروض الداخلية تعمل على إعادة توزيع القوة الشرائية داخل الدولة وبين فئات المجتمع المختلفة وبالتالي تعمل على تحقيق أهداف اجتماعية كعدالة توزيع الدخل إذ يكتب بها وتنفق حصيلتها على الفقراء، كما يؤدي القرض العام إلى إجبار الجيل الحالي على الادخار وتقليل الاستهلاك وكذلك فإن القروض الخارجية المترابطة تعمل على زيادة تبعية الدولة المقترضة وأداة تحكم وتسلط عليها، من حيث أن القروض الداخلية تجعل الدولة سيدها الموقف والسيطرة

ولهذا ينبغي على الحكومة الأردنية أن تأخذ بعين الاعتبار الآثار والانعكاسات المحتملة للقروض الداخلية والخارجية والتي تستخدم لتمويل عجز الموازنة العامة، وأن تعمل على إدارة هذه الديون بناء على دراسات علمية موضوعية بما يلانم حاجات ومتطلبات الأردن وما يضمن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

ثانياً: الدين العام الداخلي وإجمالي العجز في الموازنة العامة الأردنية.

بعد مناقشة مدى مساهمة كل مصدر من مصادر تمويل العجز إلى إجمالي التمويل المستخدم لتمويل عجز الموازنة العامة في الأردن، فإنه ينبغي التطرق بقدر من الإيجاز لبحث علاقة كل مصدر من مصادر التمويل وإجمالي العجز في الموازنة العامة مع التركيز على الدين العام الداخلي باعتباره موضوعاً لهذه الدراسة، حيث سيتم بحث العلاقة بين تطور عجز الموازنة والدين العام الداخلي ونسب معدلات النمو لكل منها خلال الفترة (1980-1997).

يبين جدول رقم (4) نسبة مصادر تمويل العجز وإجمالي التمويل إلى إجمالي العجز في الموازنة العامة الأردنية خلال الفترة (1980-1997). ويمكن بيان نسبة كل مصدر من مصادر تمويل العجز إلى إجمالي العجز على النحو التالي:

1. القروض الخارجية:

نلاحظ من جدول رقم (4) أن نسبة القروض الخارجية للعجز بلغت (21.2%) عام 1980،

وارتفعت هذه النسبة إلى (151.7%) عام 1995 وكانت أقل نسبة للقروض الخارجية نسبة للعجز في عام 1997 حيث بلغت (23.3%) وكانت أعلى نسبة لها في عام 1992 حيث بلغت (182%). ويلاحظ من الجدول أن هناك أكثر من سنة كانت فيها نسبة القروض الخارجية للعجز أكبر من (100%) وهي سنوات 1991، 1992، 1995 حيث كانت النسب (109.9%) و(182.6%) و(149.1%) على التوالي مما يعكس زيادة اعتماد الحكومة على القروض الخارجية في تمويل العجز، أما نسبة القروض الخارجية للعجز فبلغت بالمتوسط في فترة الدراسة (55.7%) وهي نسبة جيدة مقارنة مع المصادر الأخرى.

2 - القروض الداخلية:

نلاحظ من جدول رقم (4) أن نسبة القروض الدلخية لإجمالي العجز في الموازنة العامة بلغت (5.3%) في عام 1980، وإنعدمت هذه النسبة في الأعوام (1992-1995) حيث بلغت (صفر%).

كانت أعلى نسبة في عام 1989 حيث بلغت (43%) ونلاحظ من الجدول أن الحكومة الأردنية لم تعتمد نهائيا على القروض الداخلية في السنوات الأخيرة من الدراسة (1992-1995)، حيث لم يكن هناك أي قرض داخلي على الإطلاق. أما متوسط نسبة القروض الداخلية لإجمالي العجز في الموازنة العامة خلال فترة الدراسة، فقد بلغت (7.5%) وهي نسبة متدنية جدا بالمقارنة مع القروض والمساعدات الخارجية.

جدول رقم (3)

نسبة مصادر تمويل العجز إلى إجمالي العجز في الموازنة العامة الأثرية

السنة	القروض الداخلية	القروض الخارجية	المساعدات الخارجية	نسبة إجمالي التمويل إلى العجز	إجمالي العجز
1980	6%	21%	62%	89%	337.1
1981	5%	23%	61%	89%	337.9
1982	9%	20%	60%	89%	331.4
1983	9%	25%	65%	99%	305
1984	8%	40%	35%	83%	305.8
1985	10%	44%	51%	105%	365.7
1986	16%	34%	31%	81%	366.9
1987	30%	14%	29%	73%	434.5
1988	35%	26%	41%	102%	509.6
1989	43%	43%	61%	114%	536.9
1990	12%	69%	57%	138%	366.1
1991	1%	105%	70%	176%	306.3
1992	0%	182%	79%	261%	179.8
1993	0%	28%	36%	64%	456.3
1994	0%	76%	64%	140%	273.9
1995	0%	151%	54%	205%	318.3
1996	0%	72.8%	49.8%	48.8%	704.1
1997	-1.5%	-26.5%	114.2%	114.1%	177.8
المتوسط السنوي	10%	52.6%	56.6%	119.2%	7201.7

المصدر: احتساب من جدول (1)، (2)

3- المساعدات الخارجية:

يبين الجدول أعلاه أن نسبة المساعدات الخارجية إجمالي العجز بلغت 62% في عام 1980، وانخفضت هذه النسبة إلى 54% في عام 1995. وكانت أعلى نسبة للمساعدات الخارجية نسبة للعجز في عام 1992 حيث بلغت 79%، وكان أقل نسبة لها في عام 1987، حيث بلغت 29% أما نسبة المساعدات الخارجية لإجمالي العجز فبلغت بالمتوسط في فترة الدراسة 56.6% وهي نسبة مرتفعة جدا مقارنة بالقروض الداخلية.

أما بالنسبة لإجمالي التمويل وأهميته النسبية لعجز الموازنة العامة، فقد بلغت نسبة إجمالي التمويل للعجز في الموازنة العامة (89%) في عام 1980، وارتفعت هذه النسبة إلى (205%) في عام 1995 وهي أعلى نسبة خلال فترة الدراسة. وكانت أقل نسبة لإجمالي التمويل نسبة للعجز 64% في عام 1993 حيث كانت المساعدات الخارجية في هذه السنة تشكل النسبة الأكبر من إجمالي التمويل. أما نسبة إجمالي التمويل فبلغت بالمتوسط في فترة الدراسة 119.2% أي أن إجمالي التمويل المستخدم خلال فترة الدراسة لتمويل العجز قد فاق مقدار العجز في الموازنة العامة وبالتالي لم يكن هناك تطابق بين إجمالي التمويل وإجمالي العجز في جميع سنوات الدراسة، حيث أن معظم سنوات الدراسة كانت فيها نسبة إجمالي التمويل للعجز أكبر من 100%، بينما بلغت هذه النسبة للسنوات الأخرى أقل من 100%.

أما بالنسبة للعلاقة بين تطور عجز الموازنة والدين العام الداخلي ومعدلات نمو كل منهما، فيبين الجدول رقم (4) معدل النمو السنوي ومتوسط ذلك المعدل للدين العام الداخلي وعجز الموازنة خلال الفترة (1980-1997).

يتضح من جدول رقم (3) أن عجز الموازنة كان يتأرجح بين ارتفاع في عام وإنخفاض في العام الذي يليه، إذ ارتفع هذا العجز من (337.1) مليون دينار في عام 1980 ليصل إلى (202.9) مليون دينار في عام 1997، كانت أعلى قيمة عجز في الموازنة خلال فترة الدراسة عام 1989 إذ بلغت (536.9) مليون دينار، وانخفضت لتصل إلى أدنى قيمة لها عام 1992 إذ بلغت (179.8) مليون دينار. أما الدين العام الداخلي فقد كان في صعود خلال الأعوام

(1980-1988)، ثم عاد للانخفاض المتتابع خلال الأعوام (1989-1991) وانعدم في سنوات (1992-1996)، حيث لم يكن هناك تطابق بين تطور عجز الموازنة ومعدل نموها السنوي وبين تطور الدين العام الداخلي ومعدل نموه. فقد بلغ معدل النمو السنوي لعجز الموازنة خلال فترة الدراسة حوالي 13.2% في حين بلغ معدل النمو السنوي للدين العام خلال تلك الفترة 22% أي أن معدل الزيادة في عجز الموازنة كان أعلى من معدل الزيادة الدين العام الداخلي، مما يعكس قلة اعتماد الحكومة على القروض الداخلية لتمويل العجز ويعزى ذلك إلى الأسباب سابقا.

من خلال عرض النتائج أعلاه، نستطيع القول بأن ازدياد العجز في الموازنة أدى إلى زيادة اعتماد الحكومة على القروض الخارجية من الدول الأجنبية وصناديق الدولة لتمويل ذلك العجز. كذلك فإن زيادة القروض أدى إلى زيادة العجز في الموازنة العامة. وذلك بسبب الإلتجاء الكبير للقروض الخارجية وزيادة الرصيد القائم منها الأمر الذي ترتب عليه زيادة الأقساط والفوائد المستحقة دفعها والتي تمثل جزءا من النفقات العامة، وزيادة النفقات العامة تؤدي بدورها إلى عجز الموازنة أضف إلى ذلك أن القروض الخارجية العامة استخدمتها الحكومة لتمويل مشاريع البنية التحتية والتي تعتبر من المشاريع التي لا تدر عوائد مالية إضافة إلى استخدامها في بعض المشاريع التي لم تحقق ما وُعدت من أجله بل فشلت في ذلك (مثل مصنع الأخشاب في العقبة، مصنع الزجاج في معان) (اللوذي، 1989)، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في العجز بزيادة الإقتراض الخارجي الحكومي.

جدول رقم (4)
معدل النمو السنوي للدين العام الداخلي وعجز الموازنة العامة

السنة	العجز المالي		القروض الداخلية		GDP	
	معدل النمو السنوي %	نسبته إلى GDP%	معدل النمو السنوي %	نسبته إلى GDP%	القيمة	معدل النمو السنوي %
1980	3%	28%	0.05%	15%	1180.3	20%
1981	0.5%	23%	-	12%	1469.3	24%
1982	2%	19%	6%	17%	1701.1	16%
1983	8%	17%	0.2%	16%	1828.7	8%
1984	1%	15%	12%	13%	1981.4	8%
1985	19%	18%	38%	17%	2020.2	19%
1986	28%	22%	112%	35%	2163.6	7%
1987	7%	20%	74%	59%	2208.6	20%
1988	12%	23%	0.4%	57%	2264.4	24%
1989	12%	23%	67%	16%	2372.1	48%
1990	32%	14%	23%	12%	2668.3	12%
1991	11%	11%	93%	0.05%	2885.1	8%
1992	44%	5%	1%	-	3443	19%
1993	54%	12%	-	-	3811.4	11%
1994	4%	7%	-	-	4140.6	9%
1995	16%	7%	-	-	4620.8	12%
1996	8.0%	7.2%	-	-	4711.0	1.9%
1997	41.0%	4.1%	-	0.05%	4945.8	4.9%
معدل النمو السنوي لحساب من جدول (2) (3)						
			22.74%	14.3%	2.428	16.33%

المصدر: البنك المركزي، نشرات البنك المركزي، عدد خاص (1964-1995)، أيار 1996
البنك المركزي، نشرات البنك المركزي، "ش: الإحصائية الشهرية، مجلد 35، عدد 1999.2

مناقشة الفرضية الثالثة:

هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين إستمرارية النمو في عجز الموازنة وإستمرارية النمو في الدين العام الداخلي.

نما العجز العالي حسب التعريف الذي أخذت به الدراسة بمعدل نمو سنوي قدره (١.٤%) سنويا، كما تشير لذلك معادلة الانحدار التالية والتي درست تغير العجز بالنسبة للزمن*:

$$\text{Log}(D) = 5.97 - 0.014T \dots\dots\dots (1)$$

(37.4) (-8.6)

$R^2=(0.4)$ F-stat=(0.74) D.W(1.3)

أما لدى متابعة نمو العجز المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بسعر السوق) فقد كانت حسب معادلة الانحدار التالية:

$$\text{Log}(D/GDP) = 1.39 - 0.059T \dots\dots\dots (2)$$

(-4.6) (-1.86)

$R^2=(0.18)$ F-stat=(3.46) D.W=(2.3)

حيث يشير اختبار ستودنت إلى معنوية معامل الزمن عند مستوى معنوية (٥%)، وعلى ذلك يشير معامل الزمن إلى إن نسبة العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي متناقصة خلال سنوات الدراسة، حيث تتناقص هذه النسبة بمعدل سنوي (٥.٩%) وهذا يعود إلى أن الناتج المحلي الإجمالي ينمو بمعدل يفوق ذلك العجز المالي، ففي الوقت الذي ينمو فيه الناتج المحلي الإجمالي بمعدل (١٠٠%) فإن العجز المالي ينمو بمعدل (٥.٩%)، ويتم تمويل العجز المالي في الموازنة العامة الأردنية من خلال الافتراض الداخلي وعن طريق المساعدات المالية الخارجية. أما المساعدات المالية فقد أصبحت تشكل مصدرا مهما وأساسيا لتمويل النفقات العامة، لذلك تدخل الحكومة الأردنية هذه المساعدات المالية المحلية، وبما أن المساعدات المالية التي تحصل عليها الأردن ما هي إلا اتفاقيات مع دول أخرى تحصل بموجبها على تحويلات مالية إلى الخزينة فإنها تتذبذب من سنة لأخرى تبعاً

* حيث أن D العجز في الموازنة العامة، T معمل الزمن، FPD القروض العامة الخارجية وGDP الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (4)
معدل النمو السنوي للدين العام الداخلي وعجز الموازنة العامة

GDP		القروض الداخلية		العجز المالي		السنة
معدل النمو السنوي %	القيمة	نسبته إلى GDP%	معدل النمو السنوي %	نسبته إلى GDP%	معدل النمو السنوي %	
20%	1180.3	15%	0.05%	28%	3%	1980
24%	1469.3	12%	-	23%	0.5%	1981
16%	1701.1	17%	6%	19%	2%	1982
8%	1828.7	16%	0.2%	17%	8%	1983
8%	1981.4	13%	12%	15%	1%	1984
19%	2020.2	17%	38%	18%	19%	1985
7%	2163.6	35%	112%	22%	28%	1986
20%	2208.6	59%	74%	20%	7%	1987
24%	2264.4	57%	0.4%	23%	12%	1988
48%	2372.1	16%	67%	23%	12%	1989
12%	2668.3	12%	23%	14%	325	1990
8%	2885.1	0.05%	93%	11%	11%	1991
19%	3443	-	1%	5%	44%	1992
11%	3811.4	-	-	12%	54%	1993
9%	4140.6	-	-	7%	4%	1994
12%	4620.8	-	-	7%	16%	1995
1.9%	4711.0	-	-	7.2%	8.0%	1996
4.9%	4945.8	0.05%	-	4.1%	41.0%	1997
16.33%	2.428	14.3%	22.74%	معدل النمو السنوي لحسب من جدول (2) (3)		

المصدر: البنك المركزي، نشرات البنك المركزي، عدد خاص (1964-1995)، أيار 1996
البنك المركزي، نشرات البنك المركزي، النشرة الإحصائية الشهرية، مجلد 35 عدد 1999.2

مناقشة الفرضية الثانية،

هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين إستمرارية النمو في عجز لموازنة واستمرارية النمو في الدين العام الداخلي،

نما العجز المالي حسب التعريف الذي أخذت به الدراسة بمعدل نمو سنوي قدره (1.4%) سنويا، كما تشير لذلك معادلة الانحدار التالية والتي درست تغير العجز بالنسبة للزمن*:

$$\text{Log}(D) = 5.97 - 0.014T \quad (1)$$

(37.4) (-8.6)

$R^2=i(0.4)$ F-stat=(0.74) D.W(1.3)

أما لدى متابعة نمو العجز المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (سعر السوق) فقد كانت حسب معادلة الانحدار التالية:

$$\text{Log}(D/GDP) = 1.39 - 0.059T \quad (2)$$

(-4.6) (-1.86)

$R^2=(0.18)$ F-stat=(3.46) D.W=(2.3)

حيث يشير اختبار ستودنت إلى معنوية معامل الزمن عند مستوى معنوية (5%)، وعلى ذلك يشير معامل الزمن إلى إن نسبة العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي متناقصة خلال سنوات الدراسة، حيث تتناقص هذه النسبة بمعدل سنوي (5.9%) وهذا يعود إلى أن الناتج المحلي الإجمالي ينمو بمعدل يفوق ذلك العجز المالي، ففي الوقت الذي ينمو فيه الناتج المحلي الإجمالي بمعدل (100%) فإن العجز المالي ينمو بمعدل (5.9%) ويتم تمويل العجز المالي في الموازنة العامة الأردنية من خلال الافتراض الداخلي وعن طريق المساعدات المالية الخارجية. أما المساعدات المالية فقد أصبحت تشكل مسدداً مهماً وأساسياً لتمويل النفقات العامة، لذلك تدخل الحكومة الأردنية هذه المساعدات المالية المحلية، وبما أن المساعدات المالية التي تحصل عليها الأردن ما هي إلا إنذقيات مع دول أخرى تحصل بموجب على تحويلات مالية إلى الخزينة فإنها تتدب من سنة لأخرى تبعا

* حيث أن D العجز في الموازنة العامة. T معامل الزمن. FPD القروض العامة الخارجية و GDP الناتج المحلي الإجمالي.

للظروف الاقتصادية التي تشهدها الدول الدائنة من جهة والعلاقات الدبلوماسية مع هذه الدول من جهة أخرى وبالنسبة للاقتراض العام الخارجي والذي عادة ما يخصص لتغطية النفقات الرأسمالية فقد ارتفعت مديونية الحكومة الخارجية السنوية من (71.6) مليون دينار عام 1980 إلى ما يزيد على (512.8) مليون دينار بنهاية عام 1996 ثم عاد لينخفض إلى ما قيمته (-47.2) مليون دينار أي أن الحكومة قامت بتسديد جزء من القروض الخارجية ولم تقترض في هذا العام، وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ولدى احتساب نمو هذه النسبة خلال سنوات الدراسة فقد كانت حسب معادلة الانحدار التالية:

$$(3) \text{ FPD/GDP} = 3.8 + 0.94T \dots\dots\dots$$

(5.9)

$$R^2 = 68$$

$$F\text{-Stat} = (34.7)$$

$$D.W = (1.1)$$

تظهر نتائج اختيار سيتودنت (t) في هذه المعادلة معنوية معامل الزمن عند مستوى معنوية (5%) ويشير معامل الزمن إلى أن هذه النسبة تنمو بمعدل سنوي قدره (24%) وهي نسبة مرتفعة نسبيا مقارنة بمعدلات نمو موارد الخزانة الأخرى (الإيرادات المحلية..) وارتفاع معدل نمو هذه النسبة يدل على زيادة الاعتماد على هذا المورد لتمويل العجز.

وقد شكلت هذه القروض ما متوسطه (55.7%) من العجز المالي خلال فترة الدراسة إلا أنه يلاحظ أنه بتزايد الاقتراض الخارجي الحكومي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بتزايد العجز المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أيضا) كما يتضح من معادلة الانحدار التالية -

$$(4) \text{ Log(D/GDPn)} = 1.42 + 0.24 \text{ Log (FPD/GDPn)} \dots\dots\dots$$

$$R^2 = 0.18$$

$$T = (1.9)$$

$$F\text{.stat} = (3.98)$$

وتظهر نتائج اختبار سيتودنت (t) لهذه المعادلة عدم معنوية معامل المتغير المستقل عند مستوى معنوية (5%) ولكن يشير معامل المتغير المستقل إلى أن العجز المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ينمو بمعدل (24%) بنمو الدين العام الخارجي الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي بمعدل (100%) وهذا يعتبر مؤشر مالي سلبي والذي يمكن تبريزه بأن تزايد الاقتراض الخارجي يترتب عليه زيادة في الفوائد المدفوعة التي تمثل جزءا من

النفقات الجارية من جهة إضافة إلى أن القروض الحكومية تلك كانت تستخدم في جزء منها لتمويل مشروعات البنية التحتية والتي تعتبر من المشاريع التي لا تدر عوائد مالية الأمر الذي أدى إلى زيادة في العجز المالي بزيادة الاقتراض الخارجي.

أما فيما يتعلق بدور الدين العام الداخلي في تمويل عجز الموازنة والتي تعتبر إحدى المصادر الأساسية المتاحة في تمويل العجز المالي، ولدى بحث مدى تأثير العجز المالي بالدين العام الداخلي للفترة (1980-1997) فقد تم استخدام معادلة الانحدار البسيطة على اعتبار أن "عجز المالي يعتبر متغير تابع والدين العام الداخلي السنوي متغير مستقل كما توضح ذلك معادلة الانحدار*:-

$$\text{Log (D)} = -39.9 + 0.1 \text{ Log (IPD/GDP)} \dots\dots\dots (5)$$

(-2.17) (4.23)

$R^2=0.52$ $F\text{-Stat}=(17.9)$ $D.W=(1.3)$

يبين اختبار ستودنت عند مستوى دلالة (5%) معنوية المتغير المستقل (الدين العام الداخلي السنوي) ويشير هذا المعامل إلى أنه بنمو الدين العام الداخلي بمعدل (100%) فإن العجز المالي ينمو بمعدل (10%)، فاللجوء للدين العام الداخلي يترتب عليه دفع أقساط وبشكل خاص لأدوات الدين قصيرة الأجل وفوائد ذلك الدين وبذلك فإن زيادة الدين العام الداخلي تعني زيادة الأقساط والفوائد المستحق دفعها والتي تمثل جزءاً من النفقات العامة وبالتالي زيادة هذه النفقات وهذه الزيادة في النفقات تؤدي بدورها - مع ثبات نمو الإيرادات - إلى زيادة العجز المالي. وكنسبة من الناتج المحلي فقد شكل الدين العام الداخلي السنوي ما متوسطه (1.56%) خلال فترة الدراسة ولدى حساب نمو هذه النسبة خلال تلك الفترة فتظهر معادلة الانحدار التالية:

$$\text{LOG (IPD/GDP)} = 24.3-0, 26T \dots\dots\dots (6)$$

$R^2 = 15\%$ $F\text{-Stat} = (1.9)$ $D.W=(5.3)$

حيث يتضح من نتائج اختبار ستودنت (*) في هذه المعادلة معنوية معامل الزمن عند مستوى معنوية (5%) ويشير معامل الزمن إلى أن هذه النسبة تتناقص مع ازمن بمعدل

* يشير الرمز IPD إلى الدين العام الداخلي.

سنوي قدره (26%) وهي نسبة تشير إلى اعتمادية الحكومة المتناقصة على هذا المصدر عبر سنوات الدراسة وليس أدل من ذلك إلا وصول كمية الدين العام الداخلي إلى (صفر) في نهاية فترة الدراسة (1992-1996).

من التحليل السابق لمعادلات الانحدار، نلاحظ أن الحكومة الأردنية اعتمدت في تمويلها لعجز الموازنة العامة على القروض الداخلية (جنباً إلى جنب) مع القروض الخارجية ولكن اعتمادها على القروض الخارجية كان بشكل متزايد عبر سنوات الدراسة وبالتالي جر عليها عبء تراكم المديونية الخارجية، أما اعتمادها على القروض الداخلية فقد كان متناقص خلال سنوات الدراسة وبالتالي فلم تستفد بشكل كبير من إيجابيات هذا التمويل لذلك فإن الاستمرار بهذا النهج التمويلي له سلبيات كبيرة كما أشارت الدراسات السابقة من هنا فإن عملية تصحيح هذا النهج تعتبر جزءاً مهماً عند الحديث عن تمويل العجز المالي.

أما عند الحديث عن العجز المالي بمفهومه الموسع من حيث كونه يساوي الفرق بين الإيرادات العامة بما فيها القروض الخارجية والداخلية والمساعدات الخارجية والنفقات العامة وهو التعريف الذي كان يأخذ به البنك المركزي قبل عام 1989، ولمعرفة أثر العلاقة التي تربط بين القروض الداخلية والخارجية معاً وعجز الموازنة العامة على أساس أن المتغيرات المالية السابقة هي متغيرات في دالة العجز.

$$D=f(E,T,IPD, EDP)^*$$

فتشير معادلة الانحدار التالية -

$$D=13.2 + .99E - 98T + 0.003IPD + .005EDP..... (7)$$

$$(-82) \quad (23) \quad (4.6) \quad (.75) \quad (30.9)$$

$$R^2=95\%$$

$$F.STAT=(47.8)$$

$$D.W=(1.5)$$

كما يظهر اختبار ستودونت إلى معنوية المتغيرات المستقلة عند مستوى معنوية (5%) ولكن يشير معامل المتغير المستقل إلى أن العجز المالي ينمو بمعدل (0.3%) ينمو الدين العام الخارجي بمعدل (100%) مع ثبات بقية العوامل كما أن العجز المالي ينمو بمعدل (5%)

* تشير الرموز إلى: E النفقات العامة، T الإيرادات العامة، IPD القروض العامة الداخلية، EPD القروض العامة الخارجية.

ينمو الدين العام الخارجي بمعدل (100%) وبذلك فانه من الأفضل اللجوء إلى الدين العام الداخلي بشكل اكبر من القروض الخارجية عند تمويل العجز المالي كون نمو العجز المالي يكون أقل عند اللجوء إلى الدين العام الداخلي (0.3%) مقارنة مع (5%) للقروض الخارجية.

مناقشة الفرضية الثالثة،

هناك تزايد في استمرارية اعتماد الحكومة على أشكال التمويل التضخمي لعجز الموازنة العامة مقارنة بالأشكال الأخرى غير التضخمية للدين العام الداخلي.

اسهم الدين العام الداخلي بتمويل ما متوسطه (7.5%) من عجز الموازنة خلال فترة الدراسة وعند النظر في جدول رقم (1) الذي يعكس تطور الرصيد القائم غير المسدد لأشكال الدين العام الداخلي نلاحظ أن سلف البنك المركزي واذونات الخزينة كانت تشكل النسبة الأكبر من إجمالي الرصيد القائم للدين العام الداخلي حيث بلغت قيمة مجموعها (5878) مليون دينار وبنسبة 59% من هذا الرصيد وهذا يشير إلى تزايد اعتماد الحكومة على التمويل التضخمي للعجز في الموازنة العامة لفترة الدراسة والذي يرتب آثاراً سلبية على الاقتصاد الأردني وذلك يعود إلى أن الاقتصاد يعمل دون مستوى العمالة الكاملة ويتميز بجهاز إنتاجي غير مرن. إن هذه القروض تؤدي إلى زيادة عرض النقد الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات مع بقاء جانب العرض الكلي من السلع والخدمات ثابت أو عدم زيادة هذا الجانب بنفس الزيادة في الطلب الكلي مما يؤدي إلى حدوث انتعاش وبعثالي ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقد وهذا يؤدي إلى نتائج سيئة تؤثر بشكل كبير على عملية التنمية الاقتصادية للأسباب التالية -

- 1- إعادة توزيع الدخل والثروة بطريقة عشوائية فيزيد الفقراء فقراً ويزيد الأغنياء غنا.
- 2- تقليل الادخارات والاستثمارات لانه يشجع الاستهلاك الترفي والكمالي ويغذي تكالب الناس على شراء السلع وتخزينها.
- 3- إساءة وضع ميزان المدفوعات نتيجة هروب رؤوس الأموال الوطنية وزيادة للاستيراد وتقليل الصادرات.

4- التأثير السبيء على قيم المجتمع وإناطة السلوكية حيث تزداد الرشوة والفساد الإداري وعمليات التهريب والسوق السوداء ويهدر من قيم العمل المنتج (زكي: 1992).

وكذلك فان هذا الرصيد المتراكم من الدين العام الداخلي التضخمي يؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة حيث يترتب دفع أقساط وفوائد والتي تمثل جزء من النفقات العامة وبالتالي زيادة هذه النفقات بدورها تؤدي إلى زيادة العجز. وبذلك نكون هنا بحالة أشبه بالحلقة المفرغة التي تقوم بين العجز الموازنة من ناحية وبين التمويل التضخمي للدين من ناحية أخرى فإذا كان العجز بالموازنة يغذي التضخم لانه يؤدي إلى زيادة عرض النقد فان التضخم من ناحية أخرى يزيد من عجز الموازنة العامة لانه يؤدي إلى زيادة الإنفاق الجاري للحكومة حيث ترتفع المبالغ التي تنفقها الحكومة على السلع والخدمات وكما تضطر الحكومة إلى زيادة مخصصات الأجور والمرتبات وتزايد التكاليف الاستثمارية لمشروعاتها كما يزيد الخلل القائم بين الإيرادات والمصروفات كما يرى كل من بوتير ولاجمان (Butier 1994, Lachman 1994) وبسبب الآثار السيئة للتمويل التضخمي للعجز المذكورة أعلا لا بد للحكومة من إعادة النظر في تلك السياسة والتوجه لسد العجز في الموازنة عن طريق إصدار السندات الحكومية لما لها من آثار إيجابية حيث ينتج عن بيع هذه السندات تحويل جانب من الدخل المتاح للأنفاق لدى القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي فينخفض الطلب الاستهلاكي والاستثماري لدى القطاع الخاص بقدر مساو لمشترىات هذا القطاع من تلك السندات وإذا أعادت الحكومة أنفاق حصيله بيع هذه السندات فان الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد القومي... لن يرتفع وبذلك يكون الطلب قد إنخفض في القطاع الخاص وارتفع بنفس الدرجة لدى القطاع الحكومي ومن هنا لن ترتفع الأسعار (McCallum, 1989). وهذا ما يؤكداه الاقتصادي الكبير جامس بوكنان (Buchanan: 1989) بأن الاقتراض الحقيقي - إصدار السندات - يعمل على امتصاص السيولة الزائدة في الاقتصاد مما يؤدي إلى تقليل الطلب الكلي وبالتالي يكون سلاح فعال في محاربة التضخم إذا كان مقرونا بتحويل جزء كبير من هذا الدين كاحتياطي في البنك المركزي لإطفاء الضمانات الحكومية المتحفظ بها في حساب البنك الاحتياطي وكذلك فإن الاقتراض الحقيقي يجب أن يوجه لتمويل مشاريع عامة إنتاجية والتي من المتوقع أن تعود بالنفع على

امتداد زمني معين وان يتم اطفاء مستحقات الدين من أقساط وفوائد خلال مدة حياة ذلك المشروع.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

يمكن تلخيص النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يلي:

١. تطورت أشكال الدين العام الداخلي من حيث الرصيد القائم غير المسدد خلال الفترة (1980-1997) على النحو التالي:

أ) كان الرصيد القائم غير المسدد لأشكال الدين العام الداخلي من حيث الأهمية النسبية على الترتيب التالي: سلف البنك المركزي (4628.5) مليون دينار وبنسبة (35%)، السندات الحكومية (4526.0) مليون دينار وبنسبة (33.2%)، وأذونات الخزينة (2651.2) مليون دينار وبنسبة (23.7%) سندات الخزينة (492) مليون دينار وبنسبة (4%) وسندات المؤسسات العامة (471.٤) مليون دينار وبنسبة (4.9%) وبلغ مجموع الرصيد القائم غير المسدد من الدين العام الداخلي (12835.58) مليون دينار.

٢- أما بالنسبة لعلاقة الدين العام الداخلي بعجز الموازنة العامة خلال الفترة (1980-1997) فقد كانت على النحو التالي:

أ) ساهم الدين العام الداخلي بتمويل عجز الموازنة العامة بمقدار (572.3) مليون دينار وبنسبة (9%) من إجمالي مصادر التمويل المستخدمة لتمويل العجز في الموازنة العامة وهي نسبة ضئيلة جداً مقارنة بمصادر التمويل الأخرى، وهي القروض الخارجية وكان مقدارها (3157.6) مليون دينار وبنسبة (42%) والمساعدات الخارجية ومقدارها (3250.2) مليون دينار وبنسبة (49%) من إجمالي التمويل.

ب) كانت القروض الداخلية تشكل ما نسبته (٩7.5%) من إجمالي العجز، وهي نسبة ضئيلة جداً مقارنة مع القروض والمساعدات الخارجية حيث كانت تشكل 55.7% و55% على التوالي:

وبلغت نسبة إجمالي التمويل إلى العجز في الموازنة العام (118.2%) خلال فترة الدراسة، أي أن مقدار التمويل المستخدم لتغطية العجز في الموازنة كان يفوق مقدار ذلك العجز.

ج) لم يكن هناك تطابق وانسجام بين تطور عجز الموازنة العامة والدين العام الدلخلي خلال فترة الدراسة، حيث بلغ معدل النمو السنوي للدين العام الداخلي 22.7% بينما بلغ معدل النمو السنوي لعجز الموازنة 13.5% وهذا يعني أن معدل الزيادة في عجز الموازنة كان أعلى من معدل الزيادة في الدين العام الداخلي.

د) اتجاه الحكومة المتزايد في الاعتماد على التمويل التضخمي للعجز حيث كانت سلف البنك المركزي وأدوات الخزينة تشكل النسبة الأكبر من أشكال الدين العام الدلخلي الأخرى وبنسبة (58.7%) والذي ساهم بدوره في زيادة العجز في الموازنة نتيجة للرصيد القائم غير المسدد الكلي دفع أقساط وفوائده لخدمة هذا الدين مما ترتب عليه زيادة في النفقات العامة وبالتالي العجز في الموازنة.

3- إن الدين العام الدلخلي في الأردن لم ينبثق عن سياسة اقتصادية ثابتة، بل كانت إدارة هذا الدين بهدف التأثير على أحداث أنية (أي رد فعل على أحداث وقعت وينبغي معالجتها)، وذلك بسبب تذبذب الدين العام الداخلي في تغطيته لعجز الموازنة مع تذبذب المصادر الأخرى التي تمول العجز، عدم وجود تطابق وانسجام بين تطور عجز الموازنة العامة والدين العام الداخلي، والاعتماد الكبير على التمويل التضخمي للدين العام الداخلي في ظل جهاز إنتاجي غير مرن وفي أوقات ارتفاع الأسعار.

ثانياً، التوصيات

بناءً على ما تقدم من نتائج فإن الدراسة توصي بما يلي:

1- إعادة توجيه الدولة نحو الاقتراض العام الدلخلي وتوجيه هذا الاقتراض نحو أشكال الدين طويلة الأجل (السندات الحكومية وسندات المؤسسات العامة)، لما لها من آثار مباشرة في خدمة أغراض التنمية الاقتصادية واستثمارها في شتى المجالات

والقطاعات الإنتاجية ومحاربة التضخم. وان تعمل الحكومة على جعل بخل هذه السندات مغريا على شراؤها من جانب القطاع الخاص غير المالي، بحيث يكون سعر الفائدة على هذه السندات - موجبا - أعلى من معدل التضخم. وعندها قد تتمكن الدولة من بيع تلك السندات ولن تكون بحاجة إلى التمويل التضخمي الذي يرتب أثارا سيئة على الاقتصاد القومي حينما يفلت زمام التحكم فيه.

2- زيادة التوجه في علاج عجز الموازنة العام عن طريق دعم طاقة الدولة الضريبية وترشيد الإنفاق العام. ويمكن تحقيق ذلك من خلال زيادة نسبة الضرائب المباشرة (من خلال وصول الضريبة إلى أصحاب الدخول المرتفعة)، رفع كفاءة التحصيل الضريبي، القضاء على الرشوة والفساد الإداري ومكافحة التهرب الضريبي، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم الإضرار بحوافز الإنتاج والادخار. وكذلك زيادة درجة الإنتاجية كـ مورد عام ينفق على مختلف الأغراض وضغط الإنفاق الاستهلاكي غير الضروري. والحد من اللجوء للاقتراض الخارجي نظرا لما يترتب من آثار سيئة على الاقتصاد عند السداد وتوجيه إنفاق حصيلة هذه القروض نحو مشاريع إنتاجية وخصوصا صناعات التصدير لتتمكن من خدمة هذه القروض وتحسين وضع ميزان المدفوعات.

3- ضرورة رسم سياسة مالية ملائمة بناء على دراسات علمية موضوعية يكون من ضمن أهدافها إدارة الديون العامة الداخلية والخارجية ومعالجة العجز بالموازنة العامة في ضوء احتياجات ومتطلبات الأردن وبما يخدم تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

4- محاولة توجيه القروض الخارجية فقط لتمويل مشاريع إنتاجية ومحاولة تمويل مشاريع البنية التحتية من خلال الضرائب، لأن ذلك يكون أفضل من ناحية ضمان تسديد تلك المشاريع القروض التي أستقرضت من أجلها أما مشاريع البنية التحتية وهي التي لا تدر دخلا فإن التمويل من القروض سيكون ذو أثر سلبي على النفقات العامة وبالتالي على عجز الموازنة لذلك فإن عمليات تمويل تلك المشاريع غير المنتجة يفضل أن يكون إما بالتعاون مع القطاع الخاص كأن يتحمل جزءا منه، أو من خلال الضرائب.

المراجع

المراجع العربية:

1. البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم، نيويورك، 1988، ص 50.
2. البنك العربي: النشرة التحليلية، دائرة الأبحاث والدراسات، مج 8، ع 4، النشرة الثامنة (تشرين ثاني، نوفمبر 1991م.)
3. الفارس، عبد الرزاق، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1997م.
4. الطي، عادل وكداوي، طلال، اقتصاديات المالية العامة، الموصل: مديرية الكتب للطباعة النشر، 1989م.
5. العزام، فاروق، «عجز الموازنة العامة وأثره على الاقتصاد الأردني»، (رسالة ماجستير)، الجامعة الأردنية، 1990.
6. العمري، جميلة، «الدين العام الداخلي ودوره في الاقتصاد الأردني»، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 1990م.
7. العمري، هشام، اقتصاديات المالية العامة، 1986م.
8. الواكد، أحمد، «الدين العام الداخلي في الأردن: تطوره وأثاره الاقتصادية»، (رسالة ماجستير)، جامعة اليرموك، 1993م.
9. اللوزي، سليمان، «القروض الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الأردن»، مؤته للبحوث والدراسات، 1989م.
10. زكي، رمزي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العام في العالم الثالث، سيناء للنشر: القاهرة، ط 2، / 1992م.
11. عنوز، عبد اللطيف، عجز الموازنة العامة الأردنية أسبابها وطرق معالجتها، دراسة تحليلية للفترة (1981-1996)، (رسالة ماجستير)، جامعة اليرموك، 1998م.
12. عبيدات، فندي، «الدين العام الداخلي وأثره على التنمية الاقتصادية في الأردن»، ورقة بحث قدمت لنيل درجة الدبلوم العالي، معهد التدريب والتخطيط، الكويت، 1988م.
13. غويدوتي، بابلو وكومار، مانوهان، «إدارة الديون الحكومية الداخلية»، مجلة التمويل والتنمية، مج 29، ع 3، سبتمبر 1992م.
14. لطفي، علي، العدل، أحمد اقتصاديات المالية العامة، مكتبة عين شمس: القاهرة، 1987م.

ثانياً: المراجع العربية:

- 15- Buchanan, James & Flowers. *The Public Finances*, Richard D. Irwin, inc. Illinois 1975.
16. Barro, Robert J., "Federal Deficit policy and the effects of public debt shocks", *Money, Credit and Banking*, vol. 12, No 4, Nov. 1980
17. Buiter, Willem H., "Deficits: which, How much, and so what? Who's Afraid of the public debt?", *American Economic Review*, vol. 82, No 2 1994
18. Eischen, Robert and Pieper, panel J., " A New View of The Federal Debt and Budget Deficit" *American Economic Review*, March 1984.
19. Lachmar, Desmond, "Budget Deficits And The Public Debt In Sweden : The case for fiscal consolidation". International Monetary Fund, vol. 41, No 3 (Sep.1994).
20. Meca Iuan, Bennet T., "Are Bound - Financed Deficits Inflationary? A Ricardian Analysis", *J. of Political Economy*, vol. 92, No. 1, 1984.
21. Vickery, William, "Meaningfully Defining Deficits And Debt" *American Economic Review*, vol. 82, No 2, March 1992.